النظام الدولى ..

نظريات وإشكاليات

الكتاب: مصر والعلاقات الدولية . . الكتاب الأول
النظام الدولى .. نظريات وإشكاليات

المؤلف: د. جهاد عودة

الناشر: دار الهدى للنشر والتوزيع
دار القبس للطباعة ت: ٣٦٤٠٨٣٥ ـ ٣٦٨٥٦٢٨ ـ ٥٢٤٣٣١٤

الطبعة الأولى: 2005

رقم الإيداع: 2004 / 9949

الترقيم الدولى: 3 - 65 - 5822 - 977



المنيا ـ 5 ميدان الساعة

ت 0127899112 - 086/377034

فاكس 086/377034

النظام الدولي..
نظريات وإشكاليات

د. جهـــاد عـــودة

دار الهدى للنشر والتوزيع

على سبيل التقديم..

مصر وإشكالية العلاقات الدولية

يهدف هذا العمل بأجزائه الثلاثة إلى فحص الممارسات المصرية فى العلاقات الدولية، على المستويين: المفهومى، والتطبيقى. ويمتد هذا الفحص من عرض للنظريات المختلفة فى حقل العلاقات الدولية، فى الجزء الأول، إلى عرض لنظريات الصراع الدولى، من خلال التركيز على نظرية المباريات، وتطبيقاتها المختلفة على الحالة المصرية، فى الجزء الثانى، وصولاً إلى بيان أشكال وجدوى الأنساق السياسية المختلفة التى اعتمدتها مصر، فى صراعها من أجل تعزيز مكانتها الدولية على المستوى الإقليمى، من خلال رصد لأدوار علاقتها بالقوى الفاعلة العالمية، منذ عهد محمد على، وحتى اليوم، مع التركيز على العلاقات المصرية الأمريكية فى عهد كل من: عبد الناصر، والسادات، ومبارك.

وبشكل عام، فإن المقولة الرئيسية التى حاولنا التأكيد عليها فى هذا الكتاب بأجزائه الثلاثة، هى: إن الإشكالية التى تواجه مصر فى علاقاتها الدولية، تنبع من أنه ليس لها تصور محدد عن ماهية النظام الدولى، وأنماط تطوره التاريخى، وهذا لا يعنى القول بأنها لا تمتلك سياسة خارجية، بل إن أحد طرفى هذه الإشكالية يكمن فى أن لمصر سياسة خارجية نشطة، ولكن من غير تصور متكامل بشأن هيكل النظام الدولى ومتغيراته، الأمر الذى يجعلها غير قادرة -فى معظم الوقت- على صيانة منجزاتها المتراكمة فى حقل السياسة الخارجية، فمصر لا ترى فى العالم، غير صراع بين سياسات خارجية، ومواقف أخلاقية عامة يجب اتباعها فى السلوك الدولى، ودون أن يمتد البصر إلى محاولة رؤية العالم فى شكل نظام دولى له:

محدداته، وفرصه، وقيوده، وديناميانه، وأشكاله.

ويمكن القول، بأن القانون العلمى الذى يمكن أن يقدم الشرح اللازم للحالة المصرية، هو أن الدولة التى تمارس السياسة الخارجية بدون أن يقودها تصور مفهومى شامل لماهية النظام الدولى، تنتهى إلى المعاناة الحتمية من حالة ضعف كبير فى التقديرات الإستراتيجية، مما يحد إلى درجة كبيرة من كفاءة سلوكها الخارجى. وتتبع من هذا التصور فرضيات فرعية خمس، هى:

1- إن البناء الإدارى البيروقراطى لوزارة الخارجية المصرية، لا يلتفت إلى أهمية مفهوم النظام الدولى بالدرجة المطلوبة، حيث تنحصر مجهودات الوزارة الدبلوماسية فى تنمية العلاقات الدبلوماسية، فى إطار منطق الفعل ورد الفعل، والمبادرة[1].

2- إن قصور الإحساس الثقافى القومى المصرى والعربى فيما يخص مفهوم النظام الدولى، واعتباره مجرد مسألة تجريد لعمليات التفاعل الدولى، تكتسب هويتها بذاتها خارج عناصر التفاعل، وليست نابعة منها بشكل مباشر، ربما نتج عن التصور الممتد والتاريخى للنضال ضد الاستعمار الغربى، حيث إن الغرب هو من أسس النظام الدولى الحديث، وهو الذى قاد بروز الرأسمالية وتحولها، من صفتها التجارية إلى صفتها الصناعية، منذ القرن الخامس عشر الميلادى، فالعرب والمسلمون بصفة عامة لم يروا من صفات النظام الدولى، إلا عمليات الإخضاع للجماعات القومية والدينية، أو عمليات تحويل الموارد، من مناطق العالم الثالث إلى الدول الأوربية الكبرى. **وهكذا تم التأسيس الأنثروبلوجى الثقافى، للفصل بين السياسة الخارجية التى أصبحت تعبر عن وظيفة واحدة، ألا وهى الحصول على الاستقلال، والدفاع عن الهوية من**

(1) انظر للكاتب، تحديات صناعة السياسة الخارجية المصرية فى القرن الحادى والعشرين، المريخ، 2004

جانب، والنظام الدولى، معبراً عن نفسه فى سياق نظام من الصراع والتنسيق والتعاون بين الوحدات النظام، من جانب آخر. وهكذا أخذت السياسة الخارجية صفاتها كآلية معارضة للنظام الدولى القائم.

3- اصبح التوسع التاريخى للنظام الدولى، من القارة الأوربية إلى العالم الثالث بصفة عامة، عملية تحمل معها عوامل نفيها، فكلما توسع النظام الدولى، كلما ازداد خطر تفككه. كما أسهم بروز ظاهرة الدولة القومية فى انتشار ظاهرة الحرب فى العالم الثالث، **الأمر الذى أسس للفصل الأيدلوجى بين مفاهيم وممارسات الشمال، ومفاهيم وممارسات الجنوب**. ومن هنا، يمكن فهم مؤتمر باندونج 1955، كمؤسس لشرعية مفاهيم وممارسات الجنوب فى العلاقات الدولية، إذ قامت هذة الشرعية على مفاهيم السيادة الشكلية، والقوه المعنوية للشعوب، والتضامن الدولى بشأن قضايا الاستقلال الوطنى من خلال المنظمات الدولية، واعتبار الغرب عدواً تاريخياً، وأخيراً، ممارسة السياسة الدولية من منظور التخوف من التورط فى تحالفات دولية.

4- أصبحت السياسة الخارجية فى مصر، وفى العالم الثالث -فى مجملها- لا ترى إلا مفهوم المصلحة القومية فى صياغته الأولية، باعتباره مسألة دفاع عن حدود الدولة ومصالحها المباشرة، وربما لهذا، اعتبرت السياسة الخارجية قضية رئيسية من قضايا الأمن القومى. وقد أدخلت معاهدة 1936 مفهومين حاسمين إلى الفكر الأمنى المصرى والسياسة الخارجية، وهما: أن مصر يجب أن تقرر بنفسها متى تدافع عن نفسها، وأن التغيرات فى شرق السويس، تتحكم فى الأمن القومى المصرى، وتؤثر علية بدرجة كبيرة. وجاءت ثورة 1952، فى ضوء هزيمة العرب فى 1948، وإنشاء دولة إسرائيل. ومنذ ذلك الوقت، رأت مصر أن المستوى الإقليمى هو مجالها الحيوى للنفوذ والقيادة، ولكن فى ضوء الاعتبار السابق، **وفهم السياق الإقليمى كآلية لممارسة الاعتراض على**

النظام الدولى القائم[2].

5- كانت الفترة الوحيدة التى تمت خلالها محاولة الاندماج فى سياق النظام الدولى القائم، هى فترة الرئيس السادات، من خلال ثلاث قرارات هامة، هى: حرب أكتوبر 1973، وتوقيع السلام مع إسرائيل، والاندماج الاستثمارى مع العالم الرأسمالى الحديث. ولهذا، ربما كانت فترة السادات من أكثر الفترات تعبيراً عن عدم الاستقرار فى السياسة الخارجية، والسياسة الداخلية، حتى أنه انتهى مقتولا. وجاءت الفترات اللاحقة، غير راغبة فى تكرار المحاولة، وخاصة فى ضوء تحول النظام الدولى إلى نظام أحادى القطبية، الأمر الذى شكل معضلة لصانع القرار الأمنى والخارجي المصرى. ولا زالت مصر سادرة فى تقليدها التاريخى، وتوجسها من المشاركة الدولية الفعالة فى أبنية القوة للنظام الدولى.

ولا نرجو فى النهاية إلا أن يكون كتابنا هذا بأجزائه الثلاثة، محاولة للتنبيه على ضرورة أن تقوم مصر بتصحيح هياكل سياستها الخارجية، ودفعها باتجاه الاندماج فى النظام الدولى.

د.جهاد عودة

(2) انظر للكاتب: المعضلة الأمنية فى إطار العلاقات المتعددة الأطراف: منظور مصرى، دراسات فى الأمن والإستراتيجية، العدد 1، المجلد 4، أكتوبر 1995.

الفصل الأول

مفهوم النظام الدولى

يهدف هذا الفصل إلى استعراض مفهوم النظام الدولى، وعناصره الرئيسة، وأنماطه المختلفة، وكذا الوظائف المنوطة به. وتتبع أهميته من وجود خلط بَيِّن -لدى العديد ممن تناولوا "النظام الدولى" بالدراسة- بين مفهومه القانونى والفلسفى "المثالى" من ناحية، وبين معناه العلمى "الواقعى" من ناحية أخرى، الأمر الذى أضحى يمثل مشكلة تواجه المعنيين بدراسة وتحليل العلاقات الدولية.

أولاً: مفهوم النظام الدولى

تعددت تعريفات النظام الدولى حسب المنطلق الفكرى لصاحب التعريف، وحسب رؤيته لطبيعة النظام. ونبدأ بتعريف شقى المصطلح وهما النظام والدولى:

النظام: تعنى كلمة النظام: مجموعة من الوحدات ترتبط فيما بينها بعلاقات، وتعد بمثابة مرتكزات، وتتميز بخصائص مشتركة تؤدى إلى وجود روابط بين هذه الوحدات، وتتيح العلاقات بين الوحدات إمكانية الاتصال والتأثير المتبادل داخل الهيكل النظامى.

الدولى: ينسب النظام إلى الدولة: وهى الكيان الفاعل الرئيسى على المستوى الدولى، وهى تسمية تاريخية الأصل باعتبار أن الدولة من أقدم الكيانات الفاعلة فى المجتمع العالمى على صورته المعاصرة. ورغم التطور الذى أصاب المجتمع ببروز كيانات أخرى، إلا أن التسمية ظلت لصيقة بالنظام والقانون، للتعبير عن القواعد والأحكام التى تسعى إلى تنظيم علاقات الدول فيما بينها وبين أشخاص المجتمع الآخرين.

ومن ذلك، نخلص إلى أن النظام الدولى هو: تجمع يضم وحدات سياسية مستقلة تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول وفقاً لعمليات منتظمة، وتلعب القوة دوراً رئيسياً فى التفاعل بين هذه الوحدات. وإذا كانت معظم الدراسات التى تناولت النظام الدولى قد اعتبرت الدولة هى الفاعل الأساسى فى السياسة الدولية، فإن هناك عدداً آخر من الدراسات تتبنى وجهة نظر أشمل، وتركز على المجتمع العالمى الذى لا تكون فيه وحدة التحليل الأساسية هى الدولة، إذ أن هناك فاعلون آخرون قادرون على لعب دور على الساحة الدولية مثل: المنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات (MNC)، بالإضافة إلى الأفراد وهو ما نتناوله فى النقطة التالية.

ثانياً: عناصر بنية النظام الدولى

تمثل عملية تحديد عناصر النظم الدولية مشكلة ذات طابع "امبريقى"، ذلك لأنه لا يمكن تحديد عناصر نظام دولى ما إلا بالنظر إلى السمات الخاصة به، وبالرغم من أن الدولة ظلت الفاعل المهيمن فى العلاقات الدولية لفترة طويلة -منذ إبرام معاهد ويستفاليا فى القرن الـ 17- إلا أن التطورات التى شهدها العالم فى النصف الثانى من القرن العشرين -ولا سيما فى العقدين الأخيرين- كان لها أثر بالغ فى بروز فاعلين آخرين قادرين على لعب دور على الساحة الدولية مثل: المنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات (MNC)، إضافة إلى الأفراد وفيما يلى توضيح ذلك:

1- الدولة:

تعد الدولة هى الوحدة الرئيسية التى سيطرت على النظام الدولى منذ

معاهدة ويستفاليا حتى يومنا هذا، وقد بنى النظام الدولى منذ نشأته على القوة بمفهومها الشامل، والقوة القومية لكل دولة ظاهرة نسبية تعبر عن حالة الدولة، وموقفها من علاقات القوة على المستوى الإقليمى، وهيكل القوة فى النظام الدولى السائد. وتضع جميع الدول فى اعتبارها إمكانية استخدامها لقوتها فى مواجهة الدول الأخرى، وإمكانية استخدام الدول الأخرى لقوتها فى مواجهتها. ويتكون النظام الدولى من دول أعظم، ودول عظمى، ودول متوسطة، ودول صغرى، لكن مسألة تحديد موقع كل دولة فى النظام الدولى ليست مسألة ميسورة، لأنها تطرح عدداً من المشاكل، نظراً لتعدد المعايير التى يتم على أساسها تحديد موقع الدولة فى النظام.

2- المنظمات الدولية: International Organization

تمارس المنظمات الدولية نفوذاً سياسياً واقتصادياً بدرجة أو بأخرى، وتنقسم هذه المنظمات إلى نوعين: **المنظمات الدولية الحكومية** مثل الأمم المتحدة وفروعها، وعضوية هذه المنظمات مقصورة على الدول، ويمثل الأفراد الممثلون فيها مصالح الدول التى أوفدتهم. **والمنظمات غير الحكومية** هى تلك المنظمات التى تضم جمعيات وروابط واتحادات من دول مختلفة، وقد حدث نمو هائل فى عدد وحجم وأنشطة المنظمات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية نتيجة لزيادة درجة التعقيد فى العلاقات الدولية، وزيادة معدلات التفاعل الدولى، ونتيجة للتطورات الاقتصادية الدولية، وتوزيع الموارد على المستوى العالمى.

3- **الشركات دولية النشاط (المتعددة الجنسية):** International Company (MNC):

تلعب هذه الشركات دوراً كبيراً فى التأثير على مجريات الشئون الدولية، يصل فى بعض الأحيان إلى دور الدولة أو يزيد، وتسيطر الدول الصناعية المتقدمة على نشاطات معظم تلك الشركات، ومن أمثلتها: شركة IBM، شركة جنرال موتورز، وغيرهما من الشركات التى يزداد تأثيرها بما تملكه من نفوذ اقتصادى وسياسى يوماً بعد يوم.

4- الأفراد:

أصبح الفرد من الفاعلين الذين يمارسون تأثيراً على المستوى الدولى إلى

حد قد يصل إلى مواجهة بين فرد ودولة، والمثال البارز على ذلك المواجهة بين الولايات المتحدة وأسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة، وبناءً على ما تقدم نستطيع القول أن هناك فاعلون قادرون على لعب دور على الساحة الدولية مثل: المنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، والأفراد. وقد أصبح لهؤلاء الفاعلين دور كبير فى التأثير على مجريات الشئون الدولية، إلا أن الفارق الأساسى بينهم وبين الدول يتمحور فى امتلاك الأخيرة لعنصر السيادة، فى حين مازال الفاعلون يفتقدون لمثل هذا العنصر الذى يخول امتلاك قوات عسكرية، وهو ما لا تقوم به تلك الشركات متعددة الجنسيات -مثلاً- والتى لديها قدرات اقتصادية تفوق قدرات الكثير من الدول إذ قد تصل قدرة إحداها إلى قدرة أكثر من 80 دولة نامية.

ثالثاً: أنماط النظام الدولى

عرف العالم أنماطاً عديدة للنظم الدولية على مر التاريخ، إلا أن ثمة ثلاثة أنماط رئيسية لكل منها سماته الخاصة وهى:

1- نظام القطبية الأحادية: Unipolarity

بالرغم من أن "كابلان" لم يشر فى دراسته الهامة عن النظم الدولية إلى هذا النظام بشكل مباشر، إلا أنه أشار إليه ضمناً فى سياق دراسته لما اسماه بالنظام الدولى التدريجى، حيث ذكر أنه يتسم بهيمنة تدريجية، حيث يوجد ترتيب تدريجى فى النظام الدولى مع وجود قواعد معينة يحددها القطب المسيطر على قمة النظام، وأشار إلى أنه نظام يتسم بالاستقرار إذ أنه بمجرد نشأته يصعب تغييره، ويعرف هامش القطبية الأحادية بأنها: نظام يتميز بامتلاك فاعل دولى واحد، أو ائتلاف من الفاعلين حوالى 40% من القدرات الكلية المتاحة فى النظام، بشرط ألا تمتلك وحدة أخرى نسبة أخرى مكافئة. والمثال هنا الولايات المتحدة الأمريكية التى تمثل القطبية الأحادية فى عالم اليوم ومنذ مطلع التسعينيات بعدما انهار الاتحاد السوفيتى.

2- نظام القطبية الثنائية: Bipolarity

تمخض عن نتائج الحرب العالمية الثانية بروز كل من الولايات المتحدة

الأمريكية والاتحاد السوفيتى كقطبين أعظم متكافئين فى القوى، ومسيطرين علـــى النظام الدولى الذى تميز بخاصتين جوهريتين:

الأولى: التوزيع الثنائى لعناصر القوة الدولية فى هيئة معسكرين متضادين سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وأيديولوجيا.

الثانية: الفقدان الكامل للمرونة التى عرفها نظام توازن القوى من حيث الـــدخول فى تجمعات القـــوى الدوليـــة، أو الانســـحاب منهـــا، لـــدواعى الجمـــود الأيديولوجى، وتشابك المصالح الاقتصادية.

3- نظام تعدد الأقطاب: (توازن القوى Balance of Power)

فى ظل هذا النظام، تتعدد محاور القوى المضادة والتى يعد تكـــافؤ قواهـــا شرطاً لردع أى محور دولى فى حالة استغلاله تفوق عارض ومؤقت فـــى قـــواه، لتغيير معالم الوضع الدولى الراهن، والذى من أبرز خصائصه استقلالية الـــدول، ومرونتها الكاملة فى الدخول أو الانسحاب من محاور القوى السائدة، أى أن الدول تتمتع بسلطة كبيرة فى تقرير كل ما يتعلق بمصالحها فى إطار نظام توازن القوى، الأمر الذى ساد المسرح الأوروبى فى أعقاب معاهدة ويستفاليا وحتى الأربعينيـــات من القرن العشرين.

وهكذا، يتخذ النظام الدولى شكلاً أو نمطاً من هذه الأنماط الثلاثة سالفة الذكر.

رابعاً: وظائف النظام الدولى

ثمة خمس وظائف تغير هيكل النظام الدولى، وهى: وظيفة التكامل، وظيفة الأمن، وظيفة التنمية، وظيفة الشرعية، وظيفة التكيف، ويحدد مضمون وأداء هـــذه الوظائف فى إطار كل بنيان دولى، سواء كان تعددياً، أم ثنائياً، أم أحادياً.

1- التكامل: Indignation

مفهوم النظام يتضمن معنى التحول من حالة استقلال المكونات إلى درجـــة من درجات ارتباطها وترابطها وتفاعلها، وهذه الوظيفة تيسر القيام بوظائف النظام الأخرى، ويختلف مضمون التكامل كعملية نظامية باختلاف بنيان النظام الـــدولى،

ففى النظام التعددى يأخذ شكل التكــتلات الوظيفيــة كالاتجاهــات الاقتصــادية أو المؤسسية، وهى تجمعات تنافسية فى إطار النشاط المتشابه، بينما يأخذ شكل التبعية فى ظل نظام أحادى القطبية حيث يكون هناك نظام جرئ تسوده دولة واحدة، تصــدر أوامره من المركز، وتتبعه بقية وحدات التنظيم أو التجمع. أما فى النظام الثنائى، سواء المرن أو الجامد، فإن التكامل يكون أقرب إلى الأحلاف منه إلى التكتلات.

وفيما يتعلق بأداء وظيفة التكامل، فهى اختيارية وتطوعية وإرادية فى ظل النظام التعددى، بينما تتسم بالإكراه أو الإرغام فى ظل النظام الأحــادى، وتأخــذ صورة التوجه أو الاستقطاب فى ظل النظام الثنائى. وفى الحالة الأولى بينما يتمتع الأطراف بحرية الحركة، فإنهم فى الحالة الثنائية يتميزون بالعجز عنها، وفى الثالثة يختلف الأمر باختلاف علاقة الأطراف بالأحلاف، إذ تتقيد حركة أعضاء الحلــف، بينما يتمتع الآخرون بحرية فى الانتقال، وفى النظام التعددى يمكن الحــديث عــن درجة تكامل عالية ومتفرعة، وفى النظام الثنائى يمكن التعرف على درجة التكامل فكرياً ليس إلا، وفى الحالة الأخيرة نتحدث عن دولة عالمية World State.

2- الأمـــن: Security

تعتبر وظيفة الأمن من أهم وظائف النظام الدولى إذ لا تقل أهميــة عــن وظيفة التكامل وذلك لارتباطها بقدرة النظام على حماية بقائه من ناحيــة، وتــأمين مختلف أطرافه من ناحية أخرى، وهى وظيفة تقتضى رصــد المــوارد وتعبئتهــا وتحويلها إلى قدرات، ثم توظيفها لحماية النظام والدفاع عن بقائه. وتختلف وظيفة الأمن فى مضمونها، ومدى أدائها باختلاف بنيان النظام الدولى، ففى النظام التعددى يتحدد أداؤها فى نقاط ثلاث: أولها التوازن، ويعنى القدرة على تحقيــق الإجمــاع، وثانيها الرفاهية، ويقصد بها القدرة على إشباع الحاجات، وثالثها القدرة العســكرية اللازمة من أجل تأمين كل من التوازن والرفاهية فى مواجهة التحديات التى تواجه أو تهز استقرار النظام. ويصير المضمون المجتمعى رابحاً وواقعــاً فــى النظــام التعددى، بينما يصير الأمن ذا طابع عسكرى تام فى النظام الأحادى حيــث تــرى

الدولة العالمية أن انضباط النظام واستقراره، يتم باستخدام أكبر درجة ممكنة من القوة العسكرية. أما فى النظام الثنائى، فيركز الأمن على المعايير الاستراتيجية وهى وإن كانت أقرب إلى البعد العسكرى إلا أنها لا تُغفل الجوانب الأخرى. وفى النظام التعددى يصير الالتزام بقضية الأمن التزاماً اختيارياً، أما فى النظام الأحادى، فيصير إلزاماً إكراهياً حيث تسهم الوحدات التابعة رغماً عن إرادتها فى تكاليف الأمن وحماية النظام. أما فى النظام الثنائى فتكون هناك درجة من المرونة فى مسألة التزام الأعضاء حيث تتحمل الدولة الكبرى فى التحالف مسئولية حماية النظام والدفاع عنه ضد القطب الآخر. أما بالنسبة لدرجة الأمن مع تباين شكل العلاقة بين مكونات الأمن، فيمكن القول بأنه أعلى فى ظل النظام الثنائى خاصة فى ظل التقدم الملحوظ فى أسلحة الدمار الشامل، ويكاد يختفى الإحساس بالأمن فى ظل النظام الأحادى رغم الاستعدادات العسكرية المغرقة فى التكلفة، وفى ظل النظام التعددى يصير ذا خاصية إقليمية، بينما فى النظام الأحادى يصير ذا صبغة عالمية، ويتمحور حول البعد القومى فى ظل الثنائية. كما يتميز النظام التعددى بدرجة عالية من التعقيد والتنوع فى أبعاده، والميل إلى التوفيق بين مختلف القوى الإقليمية، بينما يتسم فى ظل النظام الأحادى بالبساطة وضيق المدى والجمود، وهو يتصف فى النظام الثنائى بالتعقيد والديناميكية وأحادية الاتجاه.

3- التنمية Development

يقصد بوظيفة التنمية: القدرة على استخراج الموارد، وتوظيفها بصورة تؤدى إلى تطوير النظام، وانتقاله إلى حالة أفضل، والمحافظة على استقراره، ومنع مظاهر الإضطراب فيه أو بداخله، ويقتضى الأمر وجود سلطة مركزية، أو عدة مراكز تستطيع أن تملك زمام عمليتى الاستخراج والتوزيع، ويختلف ذلك باختلاف بنية النظام، ففى ظل النظام التعددى تكون التكتلات الاقتصادية أكثر فاعلية فى أداء الوظيفة من نظم الأحلاف التى تقام فى ظل النظام الثنائى، حيث تتسم فى الحالة الأولى بدرجة أكبر من الشمولية والتنوع، بينما تركز فى الحالة الثنائية على

الجوانب العسكرية أو الاستراتيجية دون غيرها، أما فى النظـام الأحـادى، فـإن عمليات الاستخراج والتوزيع تتركز فى مركز الدولة العالمية دون أى دور فعـال للأقاليم التابعة. وفى النظام التعددى تزداد درجة الاعتماد المتبـادل بـين مختلـف الأطراف، بينما تزداد درجة التعبئة فى ظل النظام الأحادى، أما فى ظـل النظـام الثنائى، فتسود ظواهر تجمع ما بين التابعية والاعتماد المتبادل مع تحكم مركـزى القطبين فى كافة القرارات الخاصة بالتنمية، بينما يمكن الحديث عـن تصـورات واستراتيجيات متنوعة فى ظل النظام التعددى، ولا يمكن تصور وجود استراتيجيات بديلة للاستراتيجية التى تطرحها الدولة العالمية فى ظل النظام الأحادى، مع خطين لا يلتقيان فى حالة النظام الثنائى. وبينما تغلب على كل من النظام الثنائى والأحادى المسحة الأيديولوجية، تتسم عملية التنمية فى حالة النظام التعددى بالطابع البرجماتى الذى يحض على الاتحاد.

4- الشرعية:

ويقصد بها مدى ودرجة القبول التى تتميز بها أفعال مختلف القوى الدولية من جانب الأطراف الأخرين فى النظام الدولى. ففى النظام التعددى، ونظراً لتنوع مصادر اتخاذ القرارات الدولية من ناحية، وتنوع المراكز الرئيسية داخل النظـام، تستند الشرعية من ناحية إلى القبول المتبادل لأفعال وسلوك الآخرين، مع تنشـيط دور المنظمات الإقليمية والعالمية. وتستند الشرعية كذلك على القبـول التطـوعى والاختيارى للقرارات، نظراً لتشابك المصالح، وخشية التورط فـى أفعـال غيـر شرعية متبادلة، أما فى النظام الثنائى، فإن الشرعية -بالنسبة للقطبين الرئيسـيين- تكمن **أولاً:** فى مقدار القوة التى يمتلكها كل طرف. **وثانياً:** فى قبول أتباعها لمختلف قراراتها وأفعالها، سواء باستخدام أسلوب الرضا أو الإكراه. أما فى ظـل النظـام الأحادى، فالدولة العالمية لا تحتاج إلى القبول، فهى لا تخشى شيئاً على أمنها، كما أنه ليس هناك شئ ما يهددها، ولا تحتاج إلى ما يثبت شرعية أفعالها.

5- التكيف Adjustment

يقصد بالتكيف: القدرة النظامية على المواءمة مع الضغوط البيئية والداخلية بصورة تحقق التوازن Equilibrium من ناحية، والاستقرار Stability من ناحية أخرى، وتتوقف القدرة على التكيف على مدى وجود منظمات فاعلة داخل النظام تواجه عوامل الضغط وعناصر الاضطراب، وتحتوى آثارها المدمرة على النظام. وتقتضى القدرة على تضافر كافة القوى، وتعبئة الموارد بهدف خلق قوة دفع ذاتية داخل النظام، تعمل من أجل صيانته وبقائه. وفى النظام التعددى تكون القدرة على التكيف أكبر بكثير من النظامين الآخرين، أما فى النظام الثنائى، فتكون أقل من النظام التعددى، وفى النظام الأحادى تكون القدرة على التكيف أقل بكثير من النظام الثنائى، نظراً لاعتماد الدولة الأحادية على متغير القوة وعلى القدرة العسكرية وحدها، فمصالح الآخرين ينبغى أن تتواءم وتتطابق مع مصالح الدولة المركزية والنظام الأحادى.

ومن خلال العرض السابق لمفهوم، وعناصر، وأنماط، ووظائف النظام الدولى يمكننا أن نخلص إلى:

1- إن الدولة لم تعد هى الفاعل الوحيد -وإن كانت مازالت الفاعل الرئيسى- فى السياسة الدولية، إنما برز فاعلون آخرون بجانب الدولة مثل المنظمات الدولية، والشركات المتعددة الجنسية، والأفراد.

2- إن النظام الدولى يتخذ شكلاً من ثلاثة: إما أن يكون نظاماً تعددى القطبية، أو ثنائى القطبية، أو نظاماً يقوم على وجود قطب واحد مسيطر (الولايات المتحدة الآن).

3- إن النظام الدولى يتولى القيام بخمسة من الوظائف: التكامل، الأمن، التنمية، الشرعية، التكيف، ويحدد مضمون وأداء هذه الوظائف فى إطار كل بنيان دولى سواء كان تعددياً أو ثنائياً أو أحادياً.

المصادر

1- Georg Sorensen, Changes in Statehood: the Transformation of International Relations. Palgrave, N. Y. 2001
2- Ernest R. May, ed., Knowing One's Enemies: Intelligence Assessment before the Two World Wars. Princeton University Press, 1984
3- K.J. Holsti, The State, War, and the State of War. Cambridge University Press, 1996
4- Manus I. Midlarsky, ed., Handbook of War Studies. Boston, Unwin Hyman, 1989
5- Joshua N. Epstein, Conventional Force Reduction: A Dynamic Assessment. The Brookings Institution, Washington, D.C.
6- Martin van Creveld, The rise and Decline of the State. Cambridge university press, 1999
7- Robert l. pfaltzgraff ,jr., and Uri Ra'anan, eds., national security policy: the decision making process. Archon Books, 1984
8- David A. Lake and Robert Powell, eds., strategic choice and international relations. Princeton university press, 1999
9- Ernest Evans, wars without splendor: the us military and low level conflict. Greenwood press, n.y. 1987
10- Mikhail A. Alexseev, without warning: threat assessment, intelligence, global struggle. Macmillan, 1997
11- Neta C. Crawford and Audie Klotz, how sanctions work. Macmillan press, 1988
12- Richard net lebow and Thomas risse-kappen, eds., international relations theory and the end of the cold war. N.Y. Columbia university press, 1995
13- Mathias albert, david Jacobson, yosef labid, eds., identities, borders, orders: rethinking international relations theory. University of Minnesota press, 2001
14- Zeev maoz, domestic sources of global change. The university of Michigan press, 1996
15- Ian c. Millan and patricia E. jones, strategy formulation: power and politics. West publishing company , st. paul, 1986
16- Laszlo Mero, moral calculations: game theory , logic, and human frailty. Springer-verlag, Copernicus 1998
17- Monty g. Marchall, third world war: system, process, and conflict dynamics. Rowman & littlefild publishers, n.y. 1999
18- Glenn chafetz, Michael spirtas,Benjamin, eds, the origins of national interests. Frank cass, London, 1999

19- Robert powell, in the shadow of power: states and state strategies in international relations. Princeton university press, 1999
20- Paul davis and lou finch, defence planning for the post-cold war era. Rand
21- W.barnett pearce and Stephen w. littejohn, moral conflict: when social worlds collide. Sage publications1997
22- Ian clark, the post cold war orders: the spoils of peacekeeping. Oxford university press, 2001
23- Joshua M. Epstein, strategy and force planning: the case of the Persian gulf. The Brookings institutions, Washington d.c., 1987
24- Joshua m. Epstein, measuring military power: the soviet air threat to Europe. Princeton university press, 1984
25- John m. Hobson, the State and international relations. Cambridge university press, 2000
26- Stuart croft and terry terrief,eds, critical reflections on security and changes. Frank cass, London, 2000.

الفصل الثاني

الواقعية والواقعية الجديدة *

تعتبر المدرسة الواقعية من مدارس العلاقات الدولية التي اهتمت بالواقع الفعلي، فهي ترى أن الدولة هي الوحدة الأساسية للنظام، أي أنها الفاعل الوحيد على المسرح الدولي، وهي كذلك ترى أن هذا العالم هو عالم الصراع والحرب[1].

وتفترض الواقعية أن مفهومها للمصلحة التي يتم تعريفها بأنها فئة موضوعية، يتسم بالصواب على نحو عام، إلا أنه لا يضفي على هذا المفهوم معنى يفيد الثبات الدائم، ونلاحظ أن فكرة المصلحة هي بالفعل جوهر السياسة، وهي لا تتأثر بالظروف الزمانية والمكانية.

ولقد تأيد قول "ثوسي ديدس Thucy Dides" أعظم المؤرخين اليونان على الإطلاق، والذي لخص خبرات وتجارب اليونان القديمة في قوله: "إن مجموعة المصالح هي أوثق الروابط، سواء بين الدول أو الأفراد". والواقعية السياسية تدرك "الأهمية الأخلاقية للعمل السياسي"، وهي تدرك كذلك التوتر الواضح الشديد بين السلطة

الأخلاقية، ومتطلبات العمل السياسى الناجح. وترى الواقعية أنه لا يمكن تطبيق المبادئ الأخلاقية العامة على تصرفات الدول وأفعالها. ولا يمكن أن تكون هناك أخلاق سياسية بدون تعقل وحكمة، أى بدون اعتبار للآثار السياسية للعمل الأخلاقى، ومن ثم فإن الواقعية:

- تعتبر التعقل والحكمة -وهى النظر إلى آثار الأعمال السياسية- الفضيلة الأعلى فى السياسة.
- تعتبر نفسها أكثر النظريات اتصالاً بالواقع الدولى، وتعبيراً عن أوضاعه.
- تنظر إلى المجتمع الدولى، والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة، واستغلالها بالكيفية التى تمليها مصالحها.
- تقوم على افتراض أن هناك فرقاً كبيراً بين السياسة الداخلية والدولية، وأن العلاقات الدولية هى الصراع من أجل القوة والسلام.
- تفترض أنه لا توجد أى توقعات موثوق بها، فيما يتعلق بالالتزام المتبادل من قبل القوى الفاعلة.

تطور المدرسة الواقعية

كتب "ثوسى ديدس" عن حرب الثمانية أعوام بين أثينا وإسبرطة، والتى تعرف بحرب "البيلوبيسان"، واتخذ لنفسه موقفاً فلسفياً فى تحديد أسباب الحرب، واعتقد أن الخوف، وتغير واقع توازن القوى لصالح أثينا، أصاب إسبرطة بالفزع، ومن ذلك يتضح لنا أن "ثوسي ديدس" كان من أوائل "الواقعيين" فى تحليل العلاقات الدولية[4].

وتمثل أطروحة "E-H.Carr" الموجة الثانية فى تطور المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية، إذ نشر كتابه "أزمة العشرين" سنة 1939، واتخذ من البداية موقفاً محايداً فى وضع اللوم على دولة واحدة فى زجها العالم إلى الحرب، كما أنه كان يبث فى ثنايا أطروحته دعوة صادقة فى أسلوب واعظ للذين تقع على عاتقهم مسئولية صناعة السلام.

ولقد أثرت اطروحات "Carr" على كثير من النظريات فى العلاقات الدولية بشقيها الواقعى والمثالى، ويستند جيل من المنظرين بعد الحرب العالمية الثانية إلى أفكاره فى تعزيز الواقعية وإعطائها هويتها النظرية.

ولقد خطت المدرسة الواقعية التقليدية فى العلاقات الدولية خطوة جريئة ومتقدمة فى اتجاه إنضاج ما شرع به "Carr"، وذلك على يد "Morgen Thau"، ففى الوقت الذى لم ينصرف فيه "Carr" إلى صياغة نظرية عامة واضحة، تولى "Morgen Thau" هذه المهمة، حيث شكلت الأوضاع السياسة فيما بعد "1945" مناخاً مواتياً لجهد أكاديمى وفكرى يسهم فى بناء نظرية لذات المسائل الكبرى التى طالما حيرت المؤرخين والفلاسفة(5).

وفى السبعينيات انتُقدت أطروحات الواقعية التقليدية بسبب منهاجيتها السلوكية التى تتمحور حول سلوك الدولة، وإغفالها سلوك المؤسسات الدولية(6). وفى هذا السياق نلاحظ أن الواقعية ترى أن السياسة الدولية تمارس بين الدول ذات السيادة، للحفاظ على توازن القوى بينها. ولكى نفهم النظام العالمى يجب فهم وجهة النظر الواقعية فى سياسة العالم، فأصحاب الاتجاه الواقعى يرون أن الدول تلجأ للقوة للحفاظ على الأمن.

ومن رواد المدرسة الواقعية كذلك "توماس هوتر toms hotr" الذى تصدى إلى مسألة السلطة والسيادة والدولة من منظور فلسفة سياسية، وفى الوقت الذى اتسمت فيه أفكار "ميكافيللى" و"هوتر" بقدر من الشبه فى النظر إلى العلاقات الدولية، رأى بعض العلماء السياسيين أهمية إرساء قواعد قانون دولى، ومبادئ تحظى برضاء وانصياع كافة الدول.

ومن الملاحظ أن معاهدة وستفاليا، قد رسخت فكرة الدول القومية، وصادقت على مبدأ السيادة، وأكدت على أن المصلحة القومية فى أوروبا مطلب لا يعلو عليه مطلب، كما صاغت هيكل العلاقات الدولية الأوروبية فى إطار من توازن القوى بغير أن تقيد القوة العسكرية لكل دولة، أو تصدها عن خوض الحروب، فالسيادة القومية فى جوهرها إجازة وتخويل للسلطة القومية. وقد دلفت وجهات النظر إلى العلاقات الدولية من مداخل مختلفة(7)، توزعت بين الدولة القومية، والنظام الدولى، ونظام الحكم، والمجتمع، والحرب والسلم، والاستعمار.

وقد رأى "فردريك فون جينتتر" أن نظام توازن القوى يمثل الواقع الحقيقى لعالم يتسم بعدم الانتظام، وافترض أن القوى الكبرى فى نظام توازن القوى تقع

عليها مسئوليات الحفاظ عليه، واستنبط مبادئ يمكن التثبت منها فى تاريخ الدول -قديمها وحديثها-، ورأى أن القاعدة التى تتحدد بها حالة نظام متوازن القوى هى "القوة" وليس "القانون الدولى"، وإذا لم تتقيد الأطراف الدولية بشرائط النظام، فإن التوازن لن يقع. وعندما تندفع دولة ما نحو تعظيم قوتها، فإنه يصبح من العسير التعايش معها فى نظام توازن القوى، وهذا هو سبب الحرب.

ويعد ظهور الواقعية الجديدة، الحلقة الأكثر نضوجاً بين حلقات تطور المدرسة الواقعية، ويعد "Kenneth Walt'z" مؤسس ما يسمى بالواقعية الجديدة[8].

وقد أمضى "Kenneth Walt'z" جزءً كبيراً من حياته العملية فى محاولة تطوير النظرية الواقعية، وكان مؤلفه الشهير المعنون بـ"الإنسان.. الدولة والحرب" موضع خلاف شديد، إذ أثار أسئلةً إضافيةً لم تكن الواقعية التقليدية قد عنيت بها، وعرض فى إطار الواقعية الجديدة، أو الواقعية البنيوية مقدمات وتحليلات أكثر تعقيداً من تلك التى جاءت عن الواقعيين التقليديين، ففى تقديره أن الواقعية البنيوية تعرض نظاماً للسياسة الدولية ككل، وتؤسس استقلاليتها، وبالتالى تجعل صياغة نظرية فيها أمراً ممكناً.

ويعتمد "Kenneth Walt'z" فى بناء نظريته على افتراض أن الواقعيين التقليديين قد حددوا موطن الحرب فى مستوى واحد من اثنين أو كلاهما وهما الفرد والدولة، والصواب وجوب الفصل بين مستوى النظام ووحداته. ويختلف " Kenneth Walt'z" عن الواقعيين التقليديين، فالقوة لدية ليست لغرض تعظيم القدرة، وإنما لنيل الاستقلالية فى السلوك، وإحراز التوازن على المستوى الدولى، فالتوازن غاية، بينما القوة والحرب مجرد وسيلة.

مبادئ وفروض المدرسة الواقعية

ترى الواقعية السياسية أن السياسة -مثلها فى ذلك مثل المجتمع بصورة عامة- محكومة بالقوانين الوضعية المتأصلة فى الطبيعة الإنسانية، وأنه من أولى الضروريات أن يتم فهم القوانين التى يحيا بها المجتمع[9].

والمنهج الواقعى فى العلاقات الدولية يبدأ بمقولة أساسية وهى أن هذا العالم هو

"عالم الصراع والحرب، والصراع والحرب هما أساس العلاقات الدولية". ولكل دولة من دول العالم مجموعة من المصالح القومية، يمكن إجمالها فى ثلاثة مصالح رئيسية:

مصلحة البقاء: وهى المصلحة الأساسية للدولة، وتعنى أن تظل موجودة مادياً، ولا يتم إلغاؤها.

مصلحة تعظيم القوى العسكرية: حيث أن الأداة العسكرية هى أداة الدولة الأساسية للدفاع عن نفسها ضد الطامعين.

مصلحة تعظيم القوى السياسية: يتم الاهتمام بالبعد الاقتصادى والتجارى فى العلاقات الدولية، لأن ذلك هو الأساس المادى الذى تقوم عليه مصلحة تعظيم القوى العسكرية.

مثال: الدخل القومى للولايات المتحدة الأمريكية يبلغ حوالى 5 تريلون، مما يسمح بأن يكون إنفاقها العسكرى أكبر مرة ونصف من الإنفاق العسكرى لكل الدول الأوروبية مجتمعة. وبعبارة أخرى هناك علاقة أساسية بين القوى الاقتصادية (متغير مستقل)، والقوى العسكرية (متغير تابع).

وتؤمن الواقعية بضرورة التأكد من الحقائق والوقائع، وإعطائها معنى ما من خلال العقل، وهى تفترض أنه يمكن التأكد من سمة إحدى السياسات الخاصة – فقط– من خلال دراسة وفحص الآثار والنتائج التى يمكن التنبؤ بها، والخاصة بهذه الأعمال. وهكذا فإن بإمكاننا اكتشاف ما الذى قام به الساسة فعلاً، ومن الآثار والنتائج التى يمكن التنبؤ بها والخاصة بأعمالهم، يمكننا أن نتنبأ بأهدافهم. وتفترض هذه النظرية أن هناك –دائماً– قدر من الثقة بين الدول، غير أنه قدر محدود، ومقيد بالتخوفات، وبالتالى فالتعاون بين الدول أمر واجب، ولكن مع الكثير من الحذر، فطبيعة المصلحة القومية، تدفع الدول إلى ممارسة الخداع على الدول الأخرى. وتقول هذه المدرسة بأن توزيع القوة من أهم عوامل الصراع الدولى. والقوة عندها موزعة بين ثلاثة أشكال هى: القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية والتجارية، والقوة السياسية التى تعد محصلة للقوتين الاقتصادية والعسكرية.

إن الشيء الرئيسى الذى يساعد الواقعية السياسة على شق طريقها فى ساحة السياسة الدولية، يتمثل فى مفهوم المصلحة التى يتم تعريفها من حيث القوة، ويوطد هذا المفهوم الصلة بين العقل الذى يحاول فهم السياسات الدولية من جهة، والوقائع المعاشة من جهة أخرى، الأمر الذى يجعل السياسة ميداناً مستقلاً للأحداث، بصرف النظر عن تأثره بالميادين الأخرى. مثلاً، فالاقتصاد يتم فهمه من حيث المصلحة التى يتم تعريفها بأنها الثروة، وبدون مثل هذا المفهوم، فإن نظريات السياسة الدولية أو المحلية تكون مستحيلة تماماً.

وتفترض هذه النظرية أن التوازن الاستراتيجى فى النظام ما هو إلا مسألة اعتبارية، فالنظام بطبيعته لا يتمتع بثمة توازن حقيقى، نظراً لعدم تماثل القوى الثلاثة الفاعلة لكل الدول: "العسكرية، الاقتصادية، السياسية"؛ وعلى هذا يكون التوازن الاستراتيجى مجرد توازن اعتيادى (افتراضى) غير حقيقى أو حسابى.

مثال: لم يكن هناك توازن حقيقى بين الاتحاد السوفيتى "سابقاً"، والولايات المتحدة الأمريكية، إذ كان السوفيت اضعف استراتيجياً من الولايات المتحدة، غير أن التوازن كان قائماً على الوضع النووى (الردع النووى)، حيث كانت الولايات المتحدة تمتلك القدرة على ضرب الاتحاد السوفيتى بالقوة النووية، وفى المقابل كان للاتحاد السوفيتى نفس القدرة على ضرب الولايات المتحدة الأمريكية.

وتفترض هذه النظرية أن "التوازن الاعتيادى"، يخلق فرص الصراع والحرب، لأنه طالما لا يوجد توازن حقيقى – حسابى فى النظام الدولى، فإن المناخ الدولى يظل مهيأً تماماً لمحاولات الدول الأقوى الحصول على موارد الدول الأخرى الأقل قوة. فالتوازن الاعتيادى – الافتراضى بين الدول "لا يعنى الاستقرار، بل يعنى اقتراب شبح الحرب".

كما ترى هذه المدرسة أن الفوضى والصراع شيء ضرورى، أى أنه دائماً سوف يكون هناك صراع، ولا يكون هناك تعاون. كما ترى أن الدولة هى الفاعل الأساسى والوحيد، وأن مسائل الحرب والصراع تأتى فى المرتبة الأولى فى

العلاقات الدولية، فعندما يكتسب طرف شيئاً ما، فإن ذلك دائماً ما يمثل خسارة الطرف الآخر لهذا الشيء. وتعتمد المدرسة الواقعية القوة أساساً للتقسيم، فهناك دول أقوى تفرض على القوى الأدنى إرادتها. وتعتبر الواقعية السياسة أن أية سياسة خارجية عقلانية، سياسة خارجية جيدة، ويرجع ذلك إلى أن أية سياسة عقلانية تقوم بتحجيم المخاطر وتعظيم الفوائد، ومن ثم فهى تتوافق مع كل من المبدأ الأخلاقى الخاص بالتعقل والحكمة، والمطلب السياسى الخاص بالنجاح.

وتدرك الواقعية السياسية "الأهمية الأخلاقية للعمل السياسى"، وهى تدرك كذلك التوتر الواضح بين السلطة الأخلاقية، ومتطلبات العمل السياسى الناضج، وترى أنه لا يمكن تطبيق المبادئ الأخلاقية العامة على تصرفات الدول وأفعالها، بل يجب على كل من الفرد والدولة أن يحكما على العمل السياسى عن طريق المبادئ الأخلاقية العامة، كالحرية، إلا أنه فى حين أن للفرد حقاً فى التضحية بنفسه دفاعاً عن هذا المبدأ الأخلاقى، ليس للدولة حق فى ترك رفضها الأخلاقى للتعدى على الحرية، يدخل فى ذلك العمل السياسى الناضج الذى هو نفسه مستوحى ومستلهم من المبدأ الأخلاقى الخاص بالبقاء العام والوجود الوطنى.

ولا يمكن أن تكون هناك أخلاقاً سياسية بدون تعقل أو حكمة، أى بدون اعتبار للآثار السياسة للعمل الأخلاقى، ومن ثم فإن الواقعية تعتبر أن التعقل والحكمة هما الفضيلة الأعلى فى السياسة. إن الأخلاق -نظرياً أو تجريدياً- تحكم على العمل وفقاً لامتثاله للقانون الأخلاقى، والأخلاق السياسية تحكم على العمل وفقاً لآثاره ونتائجه السياسية.

وقد عرفت الفلسفة الكلاسيكية القديمة، وكذلك فلسفة العصور الوسطى، مبادئ الأخلاق السياسية، وكذلك الحال بالنسبة "لابراهام لينكولون" حينما قال: "إننى أبذل قصارى قدرتى، وإننى انوى الاستمرار فى ذلك حتى النهاية، وإذا ما انتهت بى هذه النهاية على خير، فإن ما يقال ضدى لن يساوى شئياً، أما إذا ما انتهت بى عكس ذلك، فلن يكون هناك فرق حتى لو اقسم لى عشرة من الملائكة بأننى على صواب".

المفاهيم الأساسية للمدرسة الواقعية، في مجال العلاقات الدولية

تعتبر المدرسة الواقعية نفسها أكثر النظريات اتصالاً بالواقع الدولى وتعبيراً عن أوضاعه، والقوة السياسية Political Power التى تعنيها هذه المدرسة، هى مدى التأثير النسبى الذى تمارسه الدول فى علاقاتها المتبادلة، وهى بذلك لا يمكن أن تكون مرادفاً للعنف بأشكاله المادية والعسكرية، إذ أنها أوسع نطاقاً بكثير، فهى الناتج النهائى – فى لحظة ما– لتفاعل عدد كبير من العناصر والمكونات المادية وغير المادية، والتفاعل الذى يتم بين هذه العناصر والمكونات، هو الذى يحدد فى النهاية حجم قوة الدولة، وبحسب هذا الحجم، تتحدد إمكانياتها فى التأثير السياسى فى مواجهة غيرها من الدول.

ومن هنا تنظر المدرسة الواقعية إلى المجتمع الدولى والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة، واستغلال تلك القوة بالكيفية التى تمليها مصالحها أو استراتيجيتها، بغض النظر عن التأثيرات التى تتركها فى مصالح الدول الأخرى.

وعلى الرغم من أهمية تعريف المدرسة الواقعية للقوة بمفهومها الشامل، فإنها أخفقت فى تحديد المفاهيم المختلفة للقوة، والتمييز بين القوة التى تأتى كناتج سياسى Political Out Come، والقوة التى هى مجرد أداة Instrumentality، والقوة التى تؤثر كدافع محرك Motivatrov، فكل واحدة من هذه المفاهيم يفسر ظواهر، ويرتب نتائج، ويبرز حقائق تختلف فى طبيعتها ومضمونها، مما يدعونا إلى أن نقول بأن تحليل المدرسة الواقعية لظاهرة القوة، تحليل لا يفى بأغراض التحليل المتعمق لكافة أبعاد هذه الظاهرة، ولا يبحث مختلف تأثيراتها الدولية.

وتبعاً لمفهوم الواقعية، ومُنَظِرها الأشهر "Morganthau" الذى اعتبر القوة ناتجاً سياسياً يرتبط بمقدرة الدولة على إحداث تغييرات فى سلوك الآخرين، فإن التغيير بالشكل الذى يوائم مصالح الدولة، يعتبر بالضرورة مصدراً للقوة السياسية. ويبدو أن "Morganthau" قد حصر تحليله فى إطار أن القوة دافع محرك، أكثر منه فى إطار أى من المفهومين الآخرين، ويتضح هذا من ادعاء نظريته بأن من يشكل السياسة ويتحكم فى تقرير مجراها، هى الشهوة التى تتسلط على الإنسان، وتدفعه

إلى اكتساب القوة، أو على حد تعبيره Man's lust for Power، أى أن القوة هى طبيعة غريزية كامنة فى الشخصية الإنسانية، وفى السلوك الإنسانى عموماً.

ويجب هنا أن نوضح أن تحليل القوة بالمفهوم الضيق لها، أى كدافع فقــط، إنما يضع قيوداً وتحفظات لا يستهان بها على هذه النظرية.

وقد عالج Morganthau المصلحة القومية، كهدف سهل التحديد، ما دامــت المصلحة القومية تتحدد دائماً وأبداً فى إطار القوة، ولا شئ سواها. بينمــا يقــول بعض الناقدين لنظريته بأن مثل هذا التحديد لمضمون المصلحة القومية، ربما كان أكثر التقاء وتناسباً مع ظروف العلاقات الدولية فى القرنين الثامن عشر والتاســع عشر، غير أنه لا يصلح معياراً للتحديد مع ظروف التحــول الــذى طــرأ علــى العلاقات الدولية فى القرن العشــرين. أو كمــا قــال "ســتانلى هوفمــان": "أخــذ Morganthau هذه الفترة (القرنين الثامن عشر والتاسع عشر)، واعتبرها القاعدة لما اسماه بالتحليل الواقعى.. إن فكرة الهدف والمصلحة القومية التى يسهل تحديدها – كما يدعى Morganthau لا تصلح إلا فى ظرف مستقر، حيث تتبارى الأطراف على تحقيق أهداف محدودة، بوسائل محدودة، ودون ضغوط داخلية".

ومن هنا فإن Morganthau –فــى رأى ناقديــه– يخلــط بــين مفاهيمــه وتصوراته، بين الظواهر الدولية، ويحاول أن يجعلها أكثر التقاءً مع مفاهيمــه، أو بعبارة أخرى، يحاول أن يصور الأمر كما لو كان هو والعالم يريان هذه المصلحة القومية من خلال منظار واحد، هو منظار القوة.

ويضيف الناقدون أن "المصلحة القومية"، مفهوم يمكن الاختلاف حول تحديد ماهيته، بحسب المقاييس المستخدمة فى هذا التحديد، فمن ذلك مثلاً:

- إن المصلحة القومية قد تتحدد فى إطار الأهداف، التى هى موضع اتفاق واسع داخل النظام القائم فى الدولة.
- إن المصلحة القومية قد تتحدد فى إطار بعض التفعــيلات Preferences التــى تبديها بعض قطاعات الرأى داخل الدولة: كجماعات المصالحInterest Groups،

وهنا يكون لها مضمون آخر يختلف عن المضمون السابق.

- أخيراً فإن المصلحة القومية قد تتحدد فى إطار القرارات التى تتخذها الأجهزة الرسمية المسئولة عن تحديد قيم معينة، تلزم المجتمع ككل.

ومن المآخذ الأخرى التى تسئ إلى المدرسة الواقعية فى رأى بعض ناقديها: الصبغة الإستاتيكية العامة التى تطبع هذه النظرية، فالنظام السياسى الدولى فى تحليلات Morganthau هو نظام غير متغير، ما دامت مصالح الأطراف تتحدد بدافع القوة، أياً كانت طبيعة هذه الأطراف، وطبيعة الظروف المحيطة بها، أى أن هذا النظام سيظل محكوماً أبداً وبالضرورة بصراعات القوى، وهذه الطبيعة الاستاتيكية كما يقولون "تخلط –بشيء من الفوضى– بين ظاهرة صراعات القوى فى السياسة الدولية، وبين الأشكال الانتقالية لهذه الصراعات، أى أن صراعات القوى شئ، والظروف الدولية التى تحركها والمؤثرات التى تخلقها ودوافع الأطراف التى تشارك فيها شئ آخر مختلف تماماً.

كما أن منهاج التحليل الذى اتبعته Morganthau، ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها –باستمرار– عملية ترشيدية Rational، بمعنى أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بسيطة بين الوسائل المتاحة، وبين الأهداف التى هى ثابتة وموضع اعتراف عام فى نفس الوقت، غير أن التحليل المتعمق لعملية صنع السياسة الخارجية، وبخاصة المعاصرة منها، يكشف الصراع المستمر والجاد بين مجموعة الدوافع المختلفة التى تحرك واضعى هذه السياسات، وصولاً إلى الأهداف التى يحددونها لدولهم، وما دامت الأهداف تختلف، فلابد للوسائل من أن تختلف للتلاءم مع أهدافها.

وكذا فالقوة لا تستطيع أن تخدم وحدها، كأداة لتحليل كافة الظواهر المعقدة في السياسة الدولية، فإلى جانب القوة، توجد قيم وعوامل أخرى، تؤثر فى السلوك السياسى الخارجى للدول، مثل الرغبة فى التعاون الدولى، كما هو حادث فى كثير من المنظمات الدولية والإقليمية، وهناك أيضاً النزاعات الاندماجية فى السياسة الدولية، مثلما هو الحال فى غرب أوروبا.

إن البحث عن مفتاح لفهم السياسة الخارجية فى دوافع الساسة فقـط، يعـد أمراً غير مُجدى، وخادع، لأن الدوافع هى أكثر البيانـات والمعطيـات النفسـية والسيكولوجية خداعاً وإيهاماً، حيث يشوبها التشوه إلى درجة أن يصعب تمييزهـا والتعرف عليها، إلا أنه حتى لو كان بمقدورنا معرفة الدوافع الحقيقية للساسة، فلن تساعدنا تلك المعرفة كثيراً فى فهم السياسات الخارجية.

مثال: نعرف أن السياسة التى اتبعها تشمبرلين 1940، كانت تقضى باتباع أسلوب التهدئة إزاء "هتلر وموسولينى"، بقدر معرفتنا بأن هـذه السياسـة كانـت مدفوعة بدوافع طبيعية، وبدرجة أقل باعتبارات شخصية، حيث سعى تشمبرلين إلى مخالفة وزراء بريطانيا السابقين، وأراد المحافظة على السلام، وضـمان رضـاء جميع الأطراف، إلا أن سياساته ساعدت فى جعل الحرب العالمية الثانية حتميـة، وفى جلب البؤس والشقاء على ملايين من البشر.

إن "نوع المصلحة" الذى يحدد العمل السياسى فى فترة معينة من التـاريخ، يعتمد على الإطار أو السياق السياسى والثقافى الذى تتشكل فـى داخلـه السياسـة الخارجية، وتنطبق نفس الملاحظة على مفهوم "القوة"، فمضمون القـوة، وطريقـة استخدامها يتحددان عن طريق البيئة السياسية والثقافية.

وحينما يتم الاعتماد على مفهوم "المصلحة القومية" القائـل بـأن تحقيـق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائى المستمر لسياستها الخارجية، فإن السياسة القومية تكون هى محور الارتكاز، أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجيـة لأى دولة من الدول، مما يضمن عدداً من المزايا:

أولاً: يجرد اعتمادنا على مفهوم "المصلحة القومية" أهداف السياسات الخارجيـة للدول من التبريرات المفتعلة، أو غير الواقعية التى تحاول أن تنسبها إلى هذه السياسـات، وذلك كوسيلة للتعزيز والتمويه، سواء تم هذا التبرير للرأى العام فى الخارج أو الداخل.

ثانياً: إن مفهوم "المصلحة القومية" يوضح جانب الاستمرار فى السياسـات الخارجية للدول، رغم التبديل الذى قد يلحق بالزعامات السياسية، أو التحول الذى قـد

يصيب نمط الأيديولوجيات المسيطرة، أو نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة.

وقد واجه مفهوم "المصلحة القومية" العديد من الانتقادات، من بينها: أن هذا المفهوم الذى اعتمد عليه "Morganthau"، يجمد مصادر السلوك الخاص للدول فى إطار عامل واحد، هو عامل "المصلحة القومية"، بحجة أن هذا العامل هو وحده الذى يستطيع أن يفسر نواحى الاستمرار فى السياسات الخارجية للدول، بصرف النظر عن الاعتبارات الأيديولوجية، أو طبيعة أنظمة الحكم، أو اختلاف التيارات السياسية والاجتماعية، فى حين يدلنا الواقع على أن "المصلحة القومية"، تعبير مطاط، ليس له مضمون محدد، والمقاييس التى تتبع فى تفسير هذه المصلحة القومية وتحديدها، مقاييس نسبية لا موضوعية.

وترتيباً على ذلك، فإن التركيز على عامل لا موضوعى ليس له محتوى متفق عليه دولياً، واعتماده فى تحليل سلوك الدول، رغم كثرة ما يحيط بهذا السلوك من مؤثرات خارجية وداخلية، هو أمر مبالغ فيه إلى حد كبير.

وبشكل عام، يمكن أن نقول إن هناك ثمة اتجاهين أساسيين فى دراسة العلاقات الدولية فى الواقع المعاصر: الاتجاه الأول: اتجاه الواقعية بمدارسها المختلفة، والاتجاه الثانى: اتجاه الاعتماد المتبادل.

ويمكن تلخيص عناصر اتجاه الواقعية فى النقاط التالية:

1- السياسة كالمجتمع ترتكز على قوانين موضوعية، ولذلك من الممكن بلورة نظرية علمية لها، بعيداً عن المعيارية والقيم الأخلاقية.

2- إن العلاقات الدولية تقوم على أن "الدولة" هى الفاعل الأساسى، وشبه الوحيد على المسرح الدولى، وأن هذه الدولة تمارس سياستها الخارجية بمنأى عن سياستها الداخلية.

3- بما أن عنصر السيادة القومية هو أساس النظام الدولى، فليس هناك سلطة دولية تعلو فوق سلطة الدولة، ويتميز النظام الدولى -طبقاً لهذا التصور- بأن "القوة فوق القانون".

4- إن أهم مشكلة تواجه الدول -طبقاً لهذا التصور- هى الدفاع عن مصالحها القومية، وأمنها فى عالم يسوده الذئاب، وبالتالى تسوء فيه العلاقات بين الدول "معضلة الأمن".
5- إن الوسيلة الوحيدة للمحافظة على نوع من الاستقرار، هى المحافظة على "توازن القوى".

ويشير "Morganthau" فى تعريفه لاصطلاح "توازن القوى" إلى أن الدول تتعامل مع مشكلة الأمن الدولى عن طريق تغيير أنماط تحالفاتها، الأمر الذى يكون طبيعياً لنظام دولى يتسم بوجود عدة دول مستقلة ذات سيادة، ولكل دولة منها حرية الدخول فى تحالفات، من أجل تعظيم أمنها القومى، وحماية مصالحها.

ونلاحظ أنه لا توجد قاعدة ثابتة ومحددة تحكم عملية "توازن القوى"، فقد يسود نظام لتوازن القوى لفترة طويلة من الزمن، كما حدث بالنسبة لبريطانيا طوال القرن التاسع عشر، حيث كانت بمثابة القابض على ميزان القوى فى أوروبا، الذى يقوم بتحقيق التوازن إذا ما اختل، نتيجة لتصاعد قوة إحدى الدول الأخرى، وقد يستمر لفترة وجيزة، كما حدث فى القرن العشرين، وبعد الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر نظام القطبية الثنائية، ثم نظام متعدد الأقطاب، فنظام أقرب إلى القطب الواحد نتيجةً لانهيار الاتحاد السوفيتى.

ولازال النظام القائم يشهد تحولات بطيئة باتجاه جديد، لم يصل إلى صورته النهائية حتى الآن، وقد وجهت إلى الواقعية السياسة انطلاقاً من هذه التحولات بعض الانتقادات، من بينها: أنها تهتم بالماضى أكثر من اهتمامها بالمستقبل، بالإضافة إلى استنادها إلى مفاهيم يصعب الاتفاق على تحديد مضمونها، ومن ثم، فهى لا تفسر العديد من ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة، ولا تساعد على تحليلها تحليلاً علمياً دقيقاً.

إن كان الاتجاه الواقعى قد أعطى الأولوية للقوة العسكرية للدولة، وللأهداف السياسية والأمنية فى صراعها مع الدول الأخرى، واستخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق هذه الأهداف، خاصة فيما يخص تعظيم عناصر القوة، فقد أعطت مدرسة الاعتماد المتبادل اهتماماً أكبر للمتغيرات الاقتصادية، واهتمت بتأثيرها على

العلاقات الدولية، ومن ثم كانت نقطة البداية لاتجاه الاعتماد المتبادل، هى الاهتمام بتطور النظام الاقتصادى الدولى، كسبيل لفهم العلاقـات الدوليـة، وحتـى نهايـة الثمانينات من القرن العشرين، لم ينكر أنصار هذا الاتجاه أنه لازال لعوامل القـوة العسكرية والأمن تأثير سياسى على العلاقات الدولية يفوق تأثير القضايا الاقتصادية والاجتماعية، غير أن هذه الرؤية بدأت تتغير مع مطلع التسعينيات، نتيجة للتطـور الهائل فى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتحول النظام الاقتصادى باتجاه مـا يطلق عليه اقتصاد المعرفة أو الثورة الصناعية الثالثة.

اتجاه الاعتماد المتبادل يأخذ فى الاعتبار أن العلاقات الدولية كما تعـرف التعاون، فإنها تعترف الصراع، وكذلك تعرف حالات أخرى يمتزج فيها الصـراع بالتعاون بدرجات متفاوتة، ولعل هذه هى معضلة العلاقات الدوليـة فـى الواقـع المعاصر، وهى المساحة الرمادية التى تقع بين الصراع والتعاون.

وقد بدأ هذا الاتجاه فى التبلور على أساس أن العلاقات بين الدول تقوم على التعاون وليس الصراع، نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة شـبكات الاتصالات بين الأفراد والشعوب. ومن ثم لا يمكن اختزال العلاقات الدولية إلـى موضوع الحرب فقط، بل إن هذه العلاقات فى الواقع المعاصر تميزت بقائمة أعمال طويلة ومتنوعة، تتضمن: موضوعات اقتصادية، واجتماعية، وظهور قيم لا تقتصر على الولاء القومى، بل تمتد إلى مؤسسات عابرة للقوميات.

وتتمحور العلاقات الدولية -وفقاً لاتجاه الاعتماد المتبادل- حـول أهميـة التنسيق بين السياسات المتزايدة والمعقدة، ومحاولة التكيف مع شبكات مكثفة مـن التفاعلات الدولية. والواقع أن اتجاه الاعتماد المتبادل فى دراسة العلاقات الدوليـة هو الأنسب لطبيعة هذه العلاقات فى الواقع المعاصر، حيث أنه يساعد علـى فهـم وتفسير العديد من الظواهر الجديدة فى هذه العلاقات.

العلاقات الدولية من منظور المدرسة الواقعية

المثالية والواقعية في العلاقات الدولية:

ليس هناك ما هو أكثر غموضاً، ولا إثارة للخلاف والجدل من العلاقات الدولية[11]، ومما يوجب المفارقة أنه يمكن أن ننظر إلى السمات التى تتسم بها العلاقات الدولية من خلال رؤيتين متناقضتين تمام التناقض، حيث تقول الرؤية الأولى، والتى يمثلها "هولتى Hilsti" بأن العلاقات الدولية نطاق متميز، يتضمن مجموعة محددة من المشكلات التى يمكن أن تتقارب حولها السياسات والتحليلات العلمية، وتقول الرؤية الأخرى بأن الطبيعة التى تتسم بها العلاقات الدولية تعد بمثابة سيف ذى حدين، نظراً لأن تناول عناصر تلك العلاقات يتم باعتبارها "مشاكل وتناقضات لن يتم حلها أبدا"، والتسليم بأن العلاقات الدولية نظام مستقل، حكمة راسخة رسوخاً عميقاً، لدرجة أن أية محاولة للتشكيك فى مكانتها كعلم من العلوم الاجتماعية تشكل بدعة نظرية. وفى حقيقة الأمر، فإن الجميع يقر بأن العلاقات الدولية تعانى الآن من الاضطراب، إلا أن كيفية وسبب حدوث ذلك، ودلالاته بالنسبة لدراسة العلاقات الدولية، أمور محل خلاف شديد.

ومن خلال الإطلاع على أعمال "كار Carr" و"مورخيثاو Morganthau"، وغيرهما من المفكرين، نجد أن الجميع يتفق فى أن العلاقات الدولية قد وصلت إلى أحسن حالة لها، كمجال أكاديمى منظم، بداية من أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، وهى النقطة التى بدأ بعدها منظرو العلاقات الدولية القبول بالاعتقاد المدمر من الناحية العسكرية، والقائل بأنه ينبغى أن يكون النشاط النظرى معنياً بالحقائق والقيم والأنشطة المماثلة الخاصة بالتشخيص والتوجيه.

ومرة أخرى فقد كان هناك نقص فى الفكر الخلاق، فيما يتعلق بالعلاقات الدولية، إلا أن هيمنة المداخل "الواقعية" كانت كاملة وتامة على نحو كبير، لدرجة أن البعض قد اسموا ذلك شكلاً من أشكال الفاشية أو الديكتاتورية الفكرية. ويرى "بانكس Banks" أن المداخل التى تم استبعادها، كانت تتضمن مجموعة كاملة من الأفكار المثالية التقدمية الليبرالية. ونلاحظ هنا أنه من الخطأ الافتراض بأنه ليس

لدى الواقعيين أى تصور للتقدم، وهو الاتهام الراسخ، ليس فى التجربـــة والخبـــرة السياسية فقط، بل وفى الأيديولوجية أيضاً.

ولعل تصور الواقعية لتركيبة النظام الدولى، والذى طوره الواقعيون الجدد، يمثل إحدى الحقائق التى جعلت الحياة بالنسبة للواقعيين غير مريحة، ويرجع ذلـــك إلى أن التفسير الواقعى بصورته الصريحة والأكثر شيوعاً لتكوين الأنظمة، يقر بأن وجود قوة مهيمنة أو مسيطرة قد يكون كافياً، لتفسير وجود درجـــة مـــن النظـــام والاستقرار والأمن، غالباً ما يمكن تبينها والتعرف عليها، وبالتالى فـــإن تكـــوين الأنظمة والمحافظة عليها، يرتبط بوجود قوة مسيطرة.

ومن الأهمية بمكان التمييز بين القواعد، والقوانين، والمصالح المشـــتركة عند مناقشة نظرية الأنظمة، ولكى تكون النظرية مفيدة، فإنها يجب أن تفسر النتائج، التى لا يمكن تفسيرها عن طريق الإشارة أو الرجوع إلى مجموعة القوانين الحالية، ولا يبدو أنها تنجح فى هذا الاختبار على الأقل فى علاقات الأمن الدولى.

يقدم "Robert Jerves" أفضل توضيح للشروط الضرورية الواجبـــة لتكـــوين نظام للأمن، إلا أنه، وخلال ذلك، يسلط الضوء على نقاط الضعف التصويرية التى يسعى إلى إصلاحـــها وتقويمهـــا[12]. وفى حين يشير "Jerves" إلى أن التعاون بين الدول يجب أن يصل إلى أكثر من إتباع "المصلحة الذاتية"، فإن المثال الذى يسوقه، والذى يسميه "انسجام أوروبا"، ما هو فى الواقع إلا شكل مـــن أشـــكال الحكومـــة الدولية، إذ يحدد الشروط الأساسية اللازمة لتكوين نظام أمنى فى:

1- يجب أن ترغب القوى الكبرى فى إقامة ذلك النظام.
2- يجب أن تؤمن كل القوى الفاعلة بأنه من غير المستطاع النهـــوض بـــالأمن، ودعمه عن طريق التوسع.
3- يجب أن يؤمن المشاركون أن الآخرين يشتركون فى القيمة التى يضـــعونها، فيما يتعلق بالتعاون والأمن المشترك.
4- يجب النظر إلى الحرب، والسعى الفردى لتحقيق الأمن باعتبارهما مكلفين.

وباستخدام هذه المعايير يصف "Robert Jerves" انسجام أوروبا بأنه أقـرب شكل تاريخى لأشكال النظام الأمنى، غير أن هناك سؤالاً يتعلق بما أنه إذا كانـت هذه الشروط توجد بالفعل، فلماذا تكون هناك ضرورة لوجود نظام أمنى، ما لم يكن ذلك ذريعة للطموحات السياسية لدولة مهيمنة.

ويمكن إبداء ملاحظات مماثلة عن معايير التعاون الأمنى بين القـوى العظمـى التى برزت على امتداد فترة الحرب الباردة، وكما يلاحظ "هيدلى بول"، لم يكن التـوازن الثنائى القطبية للقوة ناتجاً عن المصادفة تماماً، لأنه كان ثمـة عنصـر مـن التخطـيط العقلانى للوصول لذلك من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحـاد السـوفيتى والصين. ونلاحظ أنه مهما تكن الدوافع التى تكمن وراء تكوين الأنظمـة، فمـن غيـر المحتمل أن يخدم نظام ما مصالح القوى التى كونته إلى الأبد، وعلى الرغم من ذلك، فإنه يظل من الصعوبة بمكان التمييز بين السيطرة، والزعامة فى العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن الصعوبة على نحو مضاعف كذلك إهمال هذا التمييز فى علاقات الأمن الدولى.

الإختبار العقلانى، والسياسة العالمية[13]

يقر "Gilpin" بأنه يجب إحداث تكامل بين المداخل الاقتصادية والاجتماعية، لتفسير التغير السياسى الدولى، ومن ثم فإنه يجب علـى دارس التغيـر السياسـى الدولى أن يركز على النظام الدولى، ولاسيما على جهود القوى السياسة الفاعلـة، لتغيير النظام الدولى من أجل تهيئة مصالحها الخاصة. وفى هـذا المنحـى يقـيم "Gilpin" حججه على مجموعة من الافتراضات:

1- النظام الدولى ثابت ومستقر (فى حالة توازن)، إذا لم تر أى دولة أنـه مـن المفيد تغيير هذا النظام.
2- سوف تسعى دولة ما لتغيير النظام الدولى، إذا ما تجاوزت الأرباح والفوائـد المتوقعة، التكاليف المتوقعة، أى أن هناك صافى ربح متوقع.
3- سوف تسعى دول ما لتغيير النظام الدولى مـن خـلال التوسـع الاقتصـادى والسياسى والإقليمى.

4- إذا لم يتم حل التوازن فى النظام الدولى، فسوف يتم تغيير هذا النظام، وسوف يقام توازن جديد يعكس إعادة توزيع القوة.

ونظراً لأن المجتمع الدولى فوضوى بطبعه، فإنه يجب على الدول أن تتسم بالسعى إلى التوسعية، لأنه لو لم يحدث هذا، فسوف تخاطر بأن تكون ضحايا لتوسع غيرها.

ويرى "بيتز Bietz"[14] أنه يجب أن تكون العلاقات الدولية مشابهة للحالة الطبيعة، فيما يتعلق بالتنبؤ بأن الحالة الطبيعة تنتهى دائماً بحالة حرب، ولكن، لكى تكون هذه المشابهة مقبولة، فإن هناك أربعة أمور -على الأقل- يجب أن تكون صحيحة.

1- القوى الفاعلة فى العلاقات الدولية هى الدول.

2- الدول تتمتع بقوة متساوية نسبياً.

3- الدول مستقلة عن بعضها البعض، بمعنى أنه يمكنها إدارة شئونها الداخلية بصورة مستقلة عن السياسات الداخلية للقوى الفاعلة الأخرى.

4- لا توجد أية توقعات موثوق بها فيما يتعلق بالالتزام المتبادل من قبل القوى الفاعلة.

وقد وجد "Bietz" أنه لم توجد أى من هذه الأوضاع فى العلاقات الدولية المعاصرة، ومن ثم فقد تم حرمان الواقعيين من شرعيتهم.

الإنتاج، والقوة، والنظام العالمى:

فى مشروع كبير مع "Jeffrey Harrod" سعى "Robert cox" إلى الربط بين الإنتاج والقوة. وقد بدأ كتاب "Cox" المعنون بـ"الإنتاج، القوة، النظام العالمى"، يحدث تأثير نظرياً هاماً، نظراً إلى أنه يعكس "تنوع الواقعية"، وهو ليس كتاباً أيديولوجياً، ولكنه دراسة تجريبية، تعد بمثابة بعث حقيقى للواقعية.

لقد حقق "Cox" توازناً جديداً بين محورية الدولة، وقيود النظام العالمى، وعمليات المجتمع العالمى، ولم يكن نموذجه دمجاً بين النماذج التى سيطرت على العلاقات الدولية فى السنوات الأخيرة، ولا عودة إلى المبادئ الماركسية، بل كان بمثابة واقعية جديدة.

عناصر البناء فى النظرية الواقعية[16]

يشكل الفاعلون، والأهداف، والأدوات، ثلاثة مفاهيم أساسية لتنظيم

السياسات الدولية، غير أنها مفاهيم قابلة للتطور، ففى رأى أصحاب النظرة الواقعية التقليدية للسياسة الدولية، تعتبر "الدولة" الفاعل الهام الوحيد، والدول العظمى هى وحدها التى تحظى بالاهتمام، ولكن ذلك المفهوم لم يلبث أن تغير، فقد ازداد عدد الدول بشكل كبير بعد الحرب العالمية، ففى 1945، كان هناك ما يقرب من 50 دولة فى العـالم، وفى 1992، وصل عدد الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة إلى 178 دولة.

والأهم من عدد الدول، ظهور فاعلين من غير الـدول، فهنـاك -مـثلاً- الشركات المتعددة الجنسية، التى تخطت الدولية، وتحكمت فى مصـادر اقتصـادية أكبر حجماً من مصادر بعض الدول، فهناك -على سبيل المثال- 12 شركة متعددة الجنسية، يتجاوز إجمالى مبيعاتها السنوى أكثر من نصف مبيعات دول العالم، كما أن مبيعات شركات مثل: "شل"، "أى. بى. أم"، أعلى من الناتج القـومى الإجمـالى لدول مثل النرويج، وبلجيكا، واليونان، وتركيا!!

وقد جرى العرف على أن الأمن العسكرى هو الهدف الرئيسى لأية دولـة فى النظام الفوضوى، ومن الواضح أن الدول -هذه الأيام- تهتم بأمنها العسـكرى، ولكنها تهتم بنفس القدر إن لم يكن أكثر برخائها الاقتصادى.

ويتغير تعريف الأمن، بتغير نوع المخاطر التى تهدد هذا الأمـن، فـالأمن العسكرى ليس الهدف الوحيد الذى تسعى الدول لتحقيقه، إذ أنه بالنظر إلى العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، حيث لا يلوح شبح الحرب بـين البلـدين، صرح أحد الدبلوماسيين الكنديين ذات مرة بقوله: "لا أخشى أن تتحرك الولايـات المتحدة الأمريكية بقواتها لتغزو تورنتو، ولكنى أخشى أن يتم برمجـة "تورنتـو" بأجهزة كمبيوتر من ولاية تكساس".

وهى وجهة نظر مختلفة عن المعضلة الأمنية. وفى السياسة الدولية تتغير أيضاً الأدوات، ففى النظرة التقليدية، تعتبر القوة العسكرية هى الأداة الوحيدة ذات الأهمية فـى العلاقات بين الدول، ولكن على مدى نصف قرن، تغير الدور الذى تقوم به القـوة، فقـد وجدت العديد من الدول -ولاسيما الدول العظمى- أن استخدام القوة لتحقيـق أهـدافها،

أصبح أكثر كلفة مما كان عليه فى السابق، وفى هذا الصدد، يقول "ستانلى هوفمان"، الأستاذ بجامعة هارفارد: "لقد ضعفت الرابطة بين القوة العسكرية والإنجازات الإيجابية".

ولعل سبب ذلك يرجع إلى أن أقوى وسائل القوة العسكرية، وهى الأسلحة النووية، لم تستخدم فى الحروب منذ 1945، لأن هناك عدم تناسب بين حجم الدمار الذى تسببه، وبين أى أهداف سياسية معقولة، مما أدى إلى إحجام قادة الدول عن استخدامها.

وهناك أيضاً تغيير هام يرتبط بالقيود الداخلية، طرأ على دور القوة، فقد كان هناك دائماً اتجاه أخلاقى متنام ضد العسكرية، ولا سيما فى البلاد الديمقراطية، وعلى الرغم من أن هذه الاتجاه لا يمنع اللجوء إلى القوة، إلا أنه يجعل اختيارها أكثر كلفة، ولا سيما إذا كان استخدامها على نطاق كبير، وممتد لفترات زمنية طويلة.

وطالما أن نظرية العلاقات الدولية لا تغفل العلاقات بين الأمم، فإن الدولة -فى رأى الواقعيين- عنصر أساسى، وقوة الدولة ليست من أجل تحسين الأداء، والارتقاء بالمصالح المادية والأخلاقية للمجتمع، بل إنها ظاهرة طبيعية وعقلانية، وضرورة على مستويات النظام الدولى، فمن دون القوة لا يمكن أن نتصور وجود الصراع، والحاجة إلى القوة تنبع من الضرورة الاقتصادية والسكانية، ومنها تتضح النزعة "الداروينية" فى نمو الدولة من خلال التوسع، وإن استدعى الأمر خوض غمار الحروب.

وفى الإجابة عن السؤال: كيف تدير الدولة شئونها فى علاقاتها مع الأمم التى تنافسها؟ يرى بعض الواقعيين أمثال "Morganthau" أنه على المستوى الدولى، وفى ثنايا النظام بين الدول، لن تعثر على قوة أو قانون يضمن النظام ويصون الأخلاق، وأن ما يقع من مظالم للدولة فى علاقاتها مع غيرها، لن يزال إلا بالقوة، وفى النظام الدولى لا يمكن لغير الدولة أن تفعل ذلك، وطالما أن حالة النظام الدولى هى حالة الفوضى والحرب، فإنه يجب على الدولة أن تتكيف مع معطيات ذلك النظام.

والجدير بالملاحظة أن بعض الليبراليين ينشدون إزالة القوة فى السياسة الدولية، ومن المجتمع الدولى، وهم بذلك فى تقديرات "E-H-Carr" يطلبون أمراً مستحيلاً، لأن الدولة ستبقى -ولأمد طويل- عاكفة على السعى وراء القوة، التى

بدونها لا تأمن بقاءها، ولا تصون مصالحها. وهنا يبقى السؤال، كيف تذلل مصاعب السلام بين المصالح، واشتباكات القوى؟

يقترح "Carr" الأخذ بنظام توازن القوى، وهو بذلك يرد على الليبراليين الداعين إلى نظام أمن جماعي، غير أنه في نفس الوقت، يسعى إلى وجود قوة مهيمنة في نظام توازن قوى، ولا يستبعد أن تكون مثل هذه القوة راعية للمبادئ والقواعد والأخلاق. وقد أثرت أطروحات "Carr" على كثير من النظريات في العلاقات الدولية، بشقيها الواقعي والمثالي.

ويستند جيل من المنظرين بعد الحرب العالمية الثانية إلى أفكاره، في تعزيز الواقعية، وإعطائها هوية النظرية. ويعتبر "Carr" مؤرخاً سعى إلى إسباغ قدر من العلم والعلمية على الدراسات النظرية في العلاقات الدولية. وفي النهاية، لقد خطت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية خطوة جريئة ومتقدمة في اتجاه إنضاج ما شرع به "Carr"، وذلك على يد "مورجنثاو Morganthau"، ففي الوقت الذي لم ينصرف فيه "Carr" إلى صياغة نظرية عامة وواضحة للعلاقات الدولية، تولى "مورجنثاو" هذه المهمة.

المسائل الأخلاقية والسياسات الدولية[17]

يعتقد بعض الواقعين –على ضوء طبيعة المعضلة الأمنية– أن الاعتبارات الأخلاقية لا تلعب أي دور في المنازعات الدولية، على الرغم من أن الأخلاق تلعب دوراً بالغاً في العلاقات الدولية، وهي تلعب دوراً أقل في السياسة الدولية، عنه في السياسة المحلية، وذلك لأربعة أسباب:

أولاً: ضعف الإجماع الدولي حول القيم، فهناك اختلافات ثقافية ودينية حول عدالة بعض التصرفات.

ثانياً: اختلاف مفهوم الدول عن نظرة الأفراد القيمية، فعلى الرغم من أن قادة الدول أفراد، إلا أن الحكم على رجال الدولة لا يمكن له أن يتناولهم كأشخاص، بمعزل عن مناصبهم.

ثالثاً: تلعب الأخلاق دوراً أقل في السياسة الدولية، فمن الصعوبة بمكان إدراك

عواقب تصرف ما، فيما يخص السياسة المحلية، ولكن فى السياسة الدولية، هناك مستوى آخر من التعقيد، يجعل التنبؤ الدقيق بتلك العواقب أكثر صعوبة.

رابعاً: ضعف مؤسسات المجتمع الدولى، فالتباين بين النظام العام والعدالة أكبر على الصعيد الدولى منه على الصعيد المحلى.

كثير من القادة والكتاب الذين يتسمون بالواقعية، يتبنون منهج التشكيك فى نظرتهم للقيم المطروحة فى السياسة الدولية، ولكن ليس كل الواقعيين متشككين، إذ أن البعض منهم قد سلم بوجود قدر من الالتزامات الأخلاقية، غير أنهم يرون أن السلام أولوية أخلاقية، حتى لو كان سلاماً غير عادل، ففوضى الحرب تجعل العدل أمر صعباً، ولا سيما فى العصر النووى.

ويتبنى أصحاب الاتجاه الواقعى منطقاً سلمياً إلى حد ما، فيقولون بأن النظام الدولى هام، ولكنه مسألة مستويات، إذ أنه دائماً ما يكون هناك حلول وسط بين الدولة والنظام، فعقب الهجوم السوفيتى على جمهوريات البلطيق، والذى أودى بحياة عدد غير قليل، دعا بعض الأمريكان إلى قطع العلاقات مع الاتحاد السوفيتى، وقد اعتقدوا -من وجهة نظرهم- أن الأمريكان يجب أن يعبروا عن قيمهم الديمقراطية، ومبادئ حقوق الإنسان فى السياسة الخارجية، حتى لو كان هذا يعنى خلق حالة من عدم الاستقرار، ونهاية لمحادثات الحد من التسلح، ورأى آخرون أنه على الرغم من أهمية السلام وحقوق الإنسان، إلا أن محادثات الحد من التسلح النووى تمثل أهمية أكبر. وللواقعيين وجهة نظر سلمية، ولكنهم يبالغون حين يفترضون أن تحقيق النظام التام، يأتى فى المرتبة الأولى قبل تحقيق أية عدالة.

الواقعية والاعتماد المتبادل

ما الشكل الذى كان سيبدو عليه العالم إذا ما عُكست الافتراضات الواقعية الثلاث، وهى:

- الدول هى العنصر الفاعل الوحيد.
- القوة العسكرية هى الأداة الغالبة.

- الأمن هو الهدف الأسمى.

ماذا يحدث لو عُكست هذه الافتراضات، فأصبحت هناك سياسات دولية أخرى:

- الدول ليست العنصر الأساسى، أو الوحيد.
- القوة ليست هى الأداة الوحيدة الفعالة، بل إن التدخل الاقتصادى، واستخدام المؤسسات الدولية هى الأداة الغالبة.
- الأمن لم يصبح هدفاً ينشده الجميع، وحل محله الرخاء الاقتصادى.

سيمكننا فى هذه الحالة أن نطلق على هذا العالم غير الواقعى، وصف العالم الذى تسوده علاقات اعتماد متبادل، وهو ما يسميه بعض العلماء "النموذج المثالى"، غير أنه مفهوم تخيلى لا وجود له على أرض الواقع، ومن الصعوبة بمكان تطبيق الواقعية تماماً على العالم الواقعى. وكل من الواقعية، والاعتماد المتبادل نماذج بسيطة، أو أنماط مثالية. وهنا يمكننا أن نتساءل، أين تقع علاقات دولية معينة فى المجال بين الواقعية والاعتماد المتبادل؟

إسرائيل/ سوريا U.S.A /روسيا U.S.A/كندا

واقعية ◄———————— اعتماد متبادل

الهند/ باكستان فرنسا/ ألمانيا

فالشرق الأوسط يقع فى منطقة أقرب إلى الواقعية، فى نفس الوقت الذى تقع فيه علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع كندا/ فرنسا/ ألمانيا فى المنطقة الأقرب إلى الاعتماد المتبادل.

الواقعية الجديدة

فى السبعينيات، انتقدت اطروحات الواقعية التقليدية بسبب منهجيتها السلوكية، التى تمحورت حول سلوك الدولة -العنصر الأساسى فى تقديرها- فى السياسة الدولية، وأخفقت فى استيعاب وفهم الواقع الحقيقى على أنه "نظام" له بنيته أو كيانه المميز، وبالغت فى تفسيرها للمصلحة، ومفهوم القوة، وأغفلت سلوك المؤسسات الدولية، وأطر علاقاتها الاعتمادية المتبادلة فى جوانبها الاقتصادية.

وبغية تكييف الواقعية التقليدية مع التطورات فى السياسة الدولية، أثار

"K:Walt'z" العديد من الأسئلة الإضافية التى لم تكن الواقعية التقليدية قد عنيت بها[18].

وقد عرض "K:Walt'z" فى إطار الواقعية الجديـدة أو الواقعيـة البنيويـة، مقدمات نظرية وتحليلات أكثر تعقيداً من تلك التى جاءت عند الواقعيين التقليديين، ففى تقديره أن الواقعية البنيوية تعد نظاماً للسياسة الدولية ككل، وهى فـى الوقـت نفسه تتمتع بسمات مميزة ومترابطة، فالواقعية الجديدة تؤسس اسـتقلالية السياسـة الدولية، وبالتالى تجعل صياغة نظرية فيها أمر ممكناً.

ويتطلع "K:Walt'z" إلى بناء نظريته على افتراض أن الواقعيين التقليـديين حددوا موطن الحرب فى مستوى واحد من اثنين، أو كلاهما، وهما الفرد، والمجتمع أو الدولة، والصواب هو وجوب الفصل بين مستوى النظـام ووحداتـه. ويـرى "K:Walt'z" أن تاريخ العلاقات، من الحروب الدينية إلى الحرب الباردة، يكشف أن ثمة أنماط وتكرار وانتظام فى هذه التفاعلات. ويشير إلى ظاهرة علاقات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى فى نظام توازن القوى، كما عرفتـه الحـرب الباردة، فعلى الرغم من اخـتلاف البنيـة السياسـية للـدولتين، وعـدم تطـابق الأيديولوجيتين، سلكت القوتان وفقاً لأنماط متشابهة فى البحث عن نفـوذ وتـأثير وبسط هيمنة وتحقيق مكاسب، فما هو السر فى ذلك؟.

ويجيب من خلال دراسة للبنية النظامية على المستوى الدولى، حيث يـرى وجود تغيرات على أفعال القوى أشد تأثيراً من تلك النابعة من السياسة الداخليـة. ويخالف "K:Walt'z" بعض الواقعيين التقليديين، فالقوة لديه ليست لغـرض تعظـيم، وإنما لنيل استقلالية فى السلوك، فطالما أن البقاء فى عالم مستقر لن يتحقـق مـن دونها، فهى ذات وظيفة إيجابية تقود إلى التوازن.

أثار كتاب "نظرية السياسة الدولية" لـ "K:Walt'z" قدراً كبيراً من الاهتمـام الأكاديمى فى الولايات المتحدة، إلى المدى الذى أصبح فيه تقريباً هو الأساس فـى هذا المجال، إلا أن كتاب روبرت جليبين "Robert Gilpin" المعنون بـ "الحـرب والتغيير فى السياسة العالمية" أكثر تقدماً فى نفس النوع من الواقعية الجديدة، نظراً

لأن له جانب ديناميكى هام، ومن ثم إمكانية للتطوير، الأمر الـذى يفتقـده كتـاب "K:Walt'z". ويعتبر كتاب "نظرية السياسة الدولية" محاولة انتقائية ومميزة، تسـتعرض إسهام العديد من الكتاب، من أمثال "Lenin"، "Rosecrance"، "Hoffman"، "Kaplan".

لم يكن لدى "K:Walt'z"[19]، أية شكوك حول محورية الـدول فـى العـالم المعاصر، وفى الماضى، إذ يقر بأن الدول تختلف اختلافاً بيناً فى قدراتها، وأنه من هذه الاختلافات يتطور شئ من أنماط تقسيم العمل. ويـذهب "K:Walt'z" إلـى أن النظام الثنائى القطبية، يتسم بالاستقرار، ويرجع هذا إلى أن القوى الفعالة تعـرف الشروط والقواعد الصحيحة، ويمكن أن يكون لديها أساس صحيح لمعلومات دقيقة تدير من خلالها علاقاتها.

إلا أن "Gilpin" أوضح أن الحذر لا يميز -دائماً- الوضع ثنائى القطبيـة، كما فى حالة إسبرطة وأثينا، علاوة على أنه فى حين أن النظام الثنائى القطبية بين القوى المتساوية تقريباً، قد يكون مجالاً طليقاً، إلا أنه يؤدى بالضرورة إلى انهيـار النظام[20]. وهذا هو جوهر الشكل الذى يتبناه "Gilpin" للواقعية التركيبية، إلا أنـه بالنسبة "K:Walt'z"، فإنه يرى أن القرن 19، والقرنين السابقين عليه، قـد اتسـموا بالاستقرار، والتغيير الوحيد، كان فى الظهور المتأخر للنظام ثنائى القطبية، والذى لا يرى "K:Walt'z" أن له أنظمة تتحداه.

يقول "Nye": "من الغريب دراسة وضع، يمكن فيه للقوى العظمى أن تدمر نفسها والعالم فى عدة دقائق أو ساعات". ونلاحظ أنه فى الوقـت الـذى اتسـم فيـه "K:Walt'z" بالعناد فى عرضه للواقعية والتركيبية، كان "Gilpin" أكثر حصافة وذكـاء، وبالرغم من ذلك حظى "K:Walt'z" باهتمام مبالغ فيه، نظراً لأنه أكثر إقناعاً فيما يتعلق بالمناقشة حول الواقعية التركيبية، والتى تعد فى حقيقتها بمثابة محاولة لإلباس الواقعيـة ثوب التركيبية، إذ أنها لم تضف شيئاً جديداً، عدا القليل الذى أدخل علـى التصـورات والمفاهيم الأقدم عهداً، والخاصة بكل من "Schwa Jenbenger" و"Morganthau".

ولقد امضى البروفيسور "Kenneth Walt'z" -والذى يعمل أسـتاذاً مسـاعداً

للعلوم السياسية- قسماً كبيراً من حياته العملية فى اقتراح نظريات واقعية خلافيـة، أى مثيرة للخلاف والجدل، عن المناخ السياسى العالمى، وقد فاز مـؤخراً بجـائزة "جيمس مادين" من جمعية العلوم السياسية الأمريكيـة، نظيـر إسـهاماته العلميـة المتميزة فى العلوم السياسية. ويتذكر "Walt'z" صاحب العمـل الشـهير المعنـون بـ"الإنسان، الدول، الحرب" رد فعله لدى فوزه بالجائزة قائلاً: "لقد أخذتنى دهشـة ومفاجأة كبيرة، وكنت أشعر بعظيم الامتنان".

وقد كان "Walt'z" موضع خلاف وجدال طوال حياته، الأمر الذى أدى بـ "Robert Jervis" إلى أن يقول عنه ذات مرة: "إن كل شئ كتبه -تقريباً- يمثل تحدياً للإجماع الذى ساد فى هذا الوقت". ونذكر أنه فى 1981، ومـع انـدلاع الحـرب الباردة[21]، وتزايد المخاوف من حسم نووى بين القوى العظمى، أصـدر "Walt'z" دراسة بعنوان "انتشار الأسلحة النووية"، والتى تعد الأولى من بين دراسات متعددة، دافع فيها عن الآثار الإيجابية المحتملة للانتشار التدريجى للأسلحة النووية، وهو لا يزال يصر حتى اليوم على هذه الأفكار، ويقول: "إن الدول التى تملـك الأسـلحة النووية، تتعايش تعايشاً سلمياً، نظراً لأن كل واحدة منها تعلم أنـه يمكـن للـدول الأخرى أن تلحق بها دماراً عظيماً". وحينما سئل "Walt'z" عن الخوف من الزعماء والأشرار الذين يقومون بحيازة القدرات النووية، أوضح قائلاً: "إن السمة التى يتسم بها هؤلاء الأشخاص، والتى لا يحق للمرء أن يتجاهلها فيهم، تتمثل فى أنهم يظلون باقين وموجودين على الرغم مما يحيط بهم، وهم سيئون وأشرار، ولكن حينما يصل الأمر إلى الحفاظ على أنظمتهم السياسية، فإنهم لا يتسمون بالاندفاع".

ويشير "Walt'z" إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ليس لها أعداء حقيقيين، فيقول: "لم تكن هناك أبداً أية دولة فى التاريخ الحديث تنعم بالأمان الذى ننعم به فى الوقت الحالى، وعلينا أن نخترع التهديدات، وعلينا أن نضفى عليها مسـحة مـن الخطورة، لمجرد تبرير الإنفاق على الدفاع". ويقول "Walt'z": "إن وسائل الإعـلام الأمريكية تبالغ فى قوة الصين، والأعداء المقترحين الآخرين... من الذى يهـددنا،

كوريا الشمالية، العراق، إنهم لا يهددوننا... إن وسائل الإعلام الأمريكية تنقل أى سياسة أمريكية يبلغها بها المسئولون".

الآراء المضادة للواقعية الجديدة[22]

مع الانهيار الذى حدث فى 1991/90 للاتحاد السوفيتى، وغيره من بلدان حلف وارسو، ذهب الواقعيون الجدد من أمثال "جون ميرشيمر Mearsheimer" إلى أن نهاية القطبية الثنائية كانت مدعاة للاهتمام، والخشية من ظهور الأحلاف العسكرية المتعددة الأقطاب، إلا أن النقاد من أمثال "فوكو ياما" –مؤرخ أمريكى من أصل يونانى، وصاحب نظرية وكتاب "نهاية التاريخ"– قد تنبأوا بأن الحضارة الغربية، هى حضارة نهاية التاريخ، وذهبوا إلى القول بأن تدهور واضمحلال القطبية الثنائية، أدى إلى انتشار الديمقراطية الليبرالية، وبروز فكرة استخدام الإجماع وليس القوة لحسم الصراعات.

كذلك فإن صعود الدولة التجارية لدى "Rosecrame's" أثار آراء ذات صلة بالواقعية الجديدة، ويرجع هذا إلى أنه ذهب إلى القول بأن القوى الكبرى لم تقم فقط باستبدال الصراع العسكرى بالتعاون الاقتصادى السلمى، ولكنها كانت راغبة فى القيام بأدوار أكثر تخصصاً، وهو الأمر الذى يتعارض تعارضاً مباشراً والمثل العليا للواقعية الجديدة.

وتبقى هناك قضية أخرى، أثيرت ضد الواقعية الجديدة، ألا وهى طبيعتها "اللاتاريخية"، إذ يرى النقاد أنه عن طريق إلغاء نظام الدول من الأوضاع الثقافية والاجتماعية، فإن الواقعية الجديدة تفشل فى إدراك أهمية التغيير الثقافى والأخلاقى المعاصر، وكذلك فإنها تفشل فى ملاحظة التركيب الاجتماعى لسيادة الدول.

تأثير الواقعية الجديدة اليوم[23]:

ومع حدوث الاضطراب الاقتصادى الآسيوى عام 1997، أصبح للواقعية الجديدة –كفكر– أهمية سياسية، فقد أدى انهيار الأسواق الاقتصادية للعديد من البلدان كتايلاند وكوريا الجنوبية، إلى إبراز القوى النظامية المنهاجية مثل تآكل ثقة المستثمرين، وتأثير ذلك مباشرة على سياسات العلاقات الدولية للدول المعنية، حيث جرى إجبار هذه

الدول على التحول إلى المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولى.

ونلاحظ أن فكرة المؤسسات المالية الدولية، فكرة واقعية جديدة، تعتمد على "استقرار الهيمنة" الذى يتم التوصل إليه من خلال السيطرة الاقتصادية لإحدى المؤسسات، مثل صندوق النقد الدولى، والتى من خلالها يتم إجبار الدول على التعاون للحصول على الكثير من المخصصات والاعتمادات المالية المطلوبة بشدة، وكذا لاستعادة ثقة المستثمرين.

إلا أن الواقعية الجديدة، فشلت فى تناول كيفية تأثير القضايا المعاصرة، مثل القيم الدينية والثقافية والاجتماعية على العلاقات الدولية. وعلى سبيل المثال، فإن مظاهر الفشل فى عملية السلام بالشرق الأوسط، قد سلطت الضوء على التوترات الدينية بين إسرائيل والعالم العربى، تلك التوترات التى مازالت مستمرة منذ تكوين دولة إسرائيل.

نقد المدرسة الواقعية، والواقعية الجديدة

تتسم المدرسة الواقعية وتفرعاتها بجوانب قوة وضعف فى أكثر من ناحية، وعلى الرغم من كثرة النقد الموضوعى، ما تزال الواقعية صامدة فى حقل الدراسات النظرية للسياسة الدولية، والدليل على ذلك أن المنظرين، ورجال السياسة، والدبلوماسين، وصناع القرار، يحرصون على أن تقترن مواقفهم بالواقعية. وهم يعلمون وعلى قناعة وإدراك بأن التمثل بالواقعة، يفضى إلى قرارات سليمة ونافعة[24].

ومن الجلى أن المدرسة الواقعية لن تخسر مساحتها، ولن يتساقط كل أنصارها، فالذى يجرى حولها لا يعدو كونه مجرد دخول بعض التحسينات على الافتراضات الكبرى لها ومناهج البحث فيها، وبعض الإضافات فى قائمة قضاياها، الأمر الذى أدى إلى أن يتفرع منها ما يعرف بالواقعية البنيوية، وما بعد الواقعية.

والواقعية حريصة على أن تبتكر أسباباً منطقية وعقلانية تبنى الواقع، أكثر مما هى متحمسة إلى تفسيره، وإن ذهبت إلى تفسيره، فهى ليست رامية إلى تغييره. إن غاية الواقعية حل المعضلات، والسيطرة على الأزمات، وبما أنها لا تذهب أبعد من ذلك، فإنها موجهة لخدمة مصلحة ما. ولقد ركزت الواقعية على الدولة وقرارها

وسلوكها فى السياسة الدولية، واعتبرت أن الدولة التى استقرت فى المجتمع الأوروبى من بعد وستفاليا هى الصبغة التى يتعذر تصور بديل لها.

والواقعيون لا يستثنون الفواعل الأخرى -غير الدولة-، وإنما يضعون لها مساحة وأهمية ثانوية، فطالما أن العالم مؤلف من مجتمع دول، وليس من أسرة مجتمعات تحتكم إلى سلطة مركزية من نوع أو آخر، فإن محيط الدولة الخارجى تتفاعل فيه اعتبارات متضاربة ومتنافسة، وعليه ينبغى على الدولة أن تجد لنفسها أسباب أمنها، وأن تخطط سياستها واستراتيجياتها بالطريقة التى تكفل لها الأمن، فـ"القوة" والتوسع والاستحواذ ليست غايات بحد ذاتها عند الواقعيين، وإنما هى وسائل، وإن كان جوهر الأمر ليس كذلك، إذ أن التاريخ ملىء بالشواهد على أن القوة غاية بحد ذاتها، وأن الهيمنات هدف للسيطرة على النظام الدولى، فالقوى الكبرى كثيراً ما توسعت على حساب الشعوب، واستغلتها، وتقاسمتها، وكانت القوة وسيلتها إلى تعظيم مكاسبها.

ولم يعط الواقعيون لمفهوم توازن قوى النظام الدولى ما هو جدير به من اهتمام، فقد أفرط المنظرون فى شروحاتهم لتوازن قوى النظام الدولى، والتوزيع الهيكلى للقوة فيه، والحالة التى هو عليها من حيث الثبات والاستقرار والتكافؤ، لكن من دون وضع خاتمة منطقية، إذ أنه بعد تعدد شروحاتهم وتراكم أطروحاتهم، لم يعد هناك معنى واحداً متفق عليه لمفهوم توازن القوى، الذى صار مفهوماً ملغزاً متعدد الأوجه[25].

ومن الملاحظ أيضاً أن موقف الواقعية من "الحرب والسلام"، مبعث قلق عند غيرهم، فالواقعية لا تنصرف إلى الإصلاح، وبما أن الحرب شىء واقع، فالمهم عندها هو السيطرة عليها، وهذا يعنى أن الواقعية لا تعطى فرصة للسلام الدائم.

ومن المآخذ التى تسىء إلى المدرسة الواقعية -فى رأى بعض النقاد- تلك الصبغة الاستاتيكية العامة التى تطبع هذه المدرسة، فالنظام السياسى الدولى فى تحليلات "مورخانيثو"، نظام غير متغير، ما دامت مصالح الأطراف تتحدد دائماً بدافع القوة، تحت أى ظرف، وأياً كانت طبيعة هذه الأطراف، أى أن هذا النظام سيظل محكوماً أبداً وبالضرورة بصراعات القوى.

وأخيراً، فإن الواقعيين ليسوا من ضرب واحد، فى افتراضاتهم ومنـاهجهم واستنتاجاتهم النظرية، ولذلك لا يصح وضعهم تحت عنوان واحد، وتسديد النقد إلى أطروحاتهم، فالنظرية الواقعية ما تزال فى طور التحسين وإعادة الصياغة.

أما عن الأنتقادات التى وجهت إلى الواقعية الجديدة:

أولاً: الافتقار إلى الحيز الذى تعطيه للدول لتغيير النظام بنفسها.

ثانياً: رؤيتها حول إقامة المجتمع الدولى[26].

فقد ذهب كل من "هيدلى بول ومارتن وايت" فى سبعينيات القرن العشرين، إلى أن الواقعيين فشلوا فى تفسير مفهوم التعاون. كما رأى "هيدلى بول" أن المجتمع الدولى لا بد له وأن يوجد، حينما تسعى لإيجاده مجموعة من الدول المدركة لبعض المصالح والقيم المشتركة.

وانتقد "John Ruggie"، الواقعية الجديدة، وقال بأنهـا فشـلت فـى تفسـير التغيرات، فقد فشلت الواقعية الجديدة فى التنبؤ بنهاية الحرب الباردة علـى سـبيل المثال. كما أكد "Robert Keohane" على الحاجة إلى إحداث تكامل بـين الاقتصـاد والمؤسسات الدولية، لتفسير التعاون فـى النظـام الـذى يعتبـره "Walt'z" غيـر محتمل[27]. ويرى "Robert cox" أن افتراض الواقعية الجديدة الواضح بأن الوضـع الراهن دائم وعام، افتراض مثير للمشـكلات[28]. وقـد انتقـد "Jakckson" أفكـار واطروحات "Walt'z" بسبب افتقارها إلى البعد الأخلاقى.

الهوامش

* شارك الباحث محمد رضا فى تجميع المادة الأولية، وتلخيص المصادر الرئيسية لهذا الفصل.

1- Hans Morgenthau "politics among nations" "the struggle for power and peace" chapter one. http//weber.ucsd.edu/mhiscox/240.htm
2- Beitz charles R. "political theory and international relations" princet on university press 1979.
3- Robert. W cox "approaches to world order" p.15.
4- Hans Morgenthau "Balance of Power" p. 15.
5- Robert. W. cox " approaches to world order".
6- Hans Morgenthau "Blance of Power".
7- Kenneth N.Walt'z "theory of international Politics" Reading MA: Addison Wesley 1979.
8- Principles of political realism. Category science. Social sciences... international relations, Taken from Hans Morgenthau "politics Among nations"
9- Robert Cilpin "the political Economy of international relation" Princeton university press 1987 p. (263- 305).
10- Hans Morgenthau "politics among nations" the struggle for power and peace chapter 3-5 "pages differ by edition".
11- Robert. W. cox "Approaches to world order"
12- Jervis Robert "Realism Game theory and cooperation". "world politics" vol university press 1988. p. 317: 344.
13- Gilpin Robert "War and change in World politics. Cambridge- England Cambridge university press 1981.
14- Beitz charles R. "political theory and international relation" Princeton university press 1979.
15- Robert. W. cox "Approaches to world order".
16- Jervis Report "Realism Game theory and cooperation "world politics" vol university press 1988 p. 256-230.
17- Hans Morgenthau "politics Among nations" the struggle for power peace chapter tow p. 23.
18- Kenneth N. Walt'z "the Emerging structure of international politics". International security 18(fall 1993) 44-79.
19- Kenneth N. Walt'z "man, the state and war. A theoretical analysis (new York) Columbia university press 1959.
20- Gilpin Robert "war and change in world politics" Cambridge university press 1981.
21- Kenneth . N Walt'z "theory of international politics" Reading MA: Addison Wesley 1979. chapter 2-5.
22- Robert W. cox "Approaches to world order".
23- Hans Morgenthau "Balance of power" http//www.mtho/yoke.edu/acad/intnel/ morg6-htm.

24- Keohane Robert "neo- realism and it's critics" new York Columbia university press 1986.
25- Hans Morgenthau "politics Among nations" the struggle for power and peace chapter 3 B.
26- Bull Hedley "the Anar chical society" A "study of order in world politics".
27- Keohane Robert "neo- realism"
28- Robert cox "Approaches to world order"

الفصل الثالث

المدرسة الليبرالية

إذا كانت الواقعية هى المدرسة المهيمنة فى مجال دراسة العلاقات الدولية، فإن المدرسة الليبرالية دائماً ما تدعى بأنها البديل التاريخى للواقعية، كما هو الحال فيما يتعلق بالأحزاب السياسية الداخلية، إذ يمكن تشبيه الواقعية بالحزب الحاكم، بينما تمثل المدرسة الليبرالية زعيم المعارضة. وعندما وصلت الليبرالية إلى الحكم، وسادت قيمها خلال العقود الأولى من القرن العشرين، أثر الفكر الليبرالى فى الفكر السياسى للعديد من الدول الغربية، لاسيما فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وهى الفترة المسماة بفترة المثاليين. وقد تم بعث الفكر الليبرالى بعد الحرب العالمية الثانية – وإن كان ذلك لفترة قصيرة– بإنشاء الأمم المتحدة، لكن الأمل فى عالم أكثر سلماً، وأوفر أمناً، سرعان ما انتهى ببداية الحرب الباردة، والعودة لسياسة القوة.

وبعد انتهاء الحرب الباردة، أُعيد إحياء الفكر الليبرالى بحديث القادة عن نظام عالمى جديد "New World order"، وبدأ الحديث –وقتها– عن أن الليبرالية تشكل نموذجاً

متفوقاً على ما عداه من أيديولوجيات[1]، ولكن العلاقات الدولية بصورتها الواقعية (الحقيقية)، اختلفت اختلافاً كبيراً عن الفكر الليبرالى، حيث يقوم الفكر الليبرالى على المساومة والسلام والتفاوض الدولى كبديل للحرب، بينما يمر المجتمع الدولى إما بحالة السلام الصعب القاسى، أو بحالة النزوع الدائم إلى الحرب، الأمر الذى يتسق مع ما يراه الواقعيون الذين ينظرون إلى المجتمع الدولى على أنه مجتمع مساعدة الذات "Self-Help"، ويقولون إنه لا يمكن أن يوجد تقدم وعدالة بدون وجود قوة متفوقة ظاهرة، بينما يرى الليبراليون أن سياسة القوة ما هى إلا نتاج للأفكار الواقعية، وإنه يمكن ببساطة تغيير تلك الأفكار لتغيير السياسة، وهذا يعنى أنه حتى إذا لم يكن العالم ليبرالياً الآن، فيمكن تغييره ليكون ليبرالياً، ولعل هذا يوضح سبب وصف الليبرالية بالفكر المتفائل.

وقد كانت بداية تأثير الفكر الليبرالى فى مجرى العلاقات الدولية فى القرن السابع عشر، وكان أعلى تدفق له فى فترة ما بين الحربين -الأولى والثانية- حيث ظهر فكر المثاليين الذى اعتقد بعدم ضرورة الحرب، ونادى بحل النزاعات فيما بين الدول بصورة سلمية[2].

ويمكن القول إن المدرسة الليبرالية هى أكثر مدارس العلاقات الدولية إملاءً لقيمة التعاون الدولى، حيث إنها تنظر إلى ذلك التعاون على أنه الحالة الطبيعية فى العلاقات الدولية، وإلى النزاعات -لاسيما المسلحة- على أنها الاستثناء[3]. وتعتقد الليبرالية بأن التفاوض يمكن أن يكون بديلاً للحرب، وأن المؤسسات الدولية هى أهم الفاعلين الدوليين[4].

فرضيات الليبرالية والليبرالية الجديدة

- الطبيعة البشرية جيدة من حيث الجوهر، فالشعوب -بصفة عامة- قادرة على التعاون.
- الاهتمام بالرفاهية يحد من النزاعات، حيث تقل رغبة الأفراد والشعوب التى تنعم بمستويات مادية مرتفعة فى التضحية بالأملاك أو الأرواح، وبالتالى تقل الرغبة فى الحرب.
- نزوع السلوك البشرى إلى الأنانية والعدوانية ناتج عن وجود نوايا سيئة

للحكام، وليس للشعوب.

- الحرب ليست عنصراً حتمياً من عناصر السياسة العالمية، فالحروب يمكن أن تقل باستئصال الفوضوية.
- الحرب والظلم من المشاكل التى تتطلب جهداً جماعياً فى حلها، ولا يمكن حلها بمجهود فردى.
- يجب أن يعاد تنظيم المجتمع الدولى، بما يتيح تشكيل إطار مؤسسى يساعد على إزالة الفوضوية.
- المنهج الليبرالى منهج واقعى، فالتاريخ يشير إلى أن التعاون العالمى ممكن، بالإضافة إلى أن إمكانية تغيير السياسات العالمية إمكانية متاحة بشكل دائم(5).

المؤسسية والمدرسة الليبرالية فى العلاقات الدولية

تعنى فكرة المؤسسية فى العلاقات الدولية –وفقاً للمنهج الليبرالى– وجود العديد من المؤسسات –سواء كانت إقليمية أم دولية– تساهم فى منع اندلاع المواجهات بين الدول، والتقليل من النزاعات المسلحة، واللجوء إلى التفاوض الدولى، كوسيلة لحل النزاعات، من خلال الأطر التنظيمية لتلك المنظمات. وقد دعمت المدرسة الليبرالية –تطبيقاً لهذا الفكر– إنشاء المنظمات الدولية، ابتداءً بعصبة الأمم، وانتهاءً بالأمم المتحدة، بالإضافة إلى إنشاء المنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، وإن ظلت عصبة الأمم تمثل المثال الأوضح فى هذا الصدد، إذ منع ميثاقها شن الحروب العدوانية. والليبراليون يردون على الاتهامات الخاصة بالإنفاق على الأمم المتحدة بلا جدوى، بأن الأمم المتحدة أنفقت منذ 1996 حوالى 1.25 بليون دولار، وهو ما ينفقه البنتاجون فى أقل من 32 ساعة، وأن كل ما تنفقه الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة هو أقل من ربع ميزانية مدينة نيويورك وحدها، وأنه إذا كان عدد موظفى المنظمة الدولية حوالى 50 ألفاً، منتشرون فى كل بقاع العالم، ليقوموا بمهام تمتد من حفظ السلام إلى الإغاثة إلى درء الأمراض الفتاكة، فإن عددهم لا يزيد بأى حال عن عدد موظفى مدينة مثل ستوكهولم!

وبالنسبة لليبراليين، فإن الأمم المتحدة تعبر عن مصالح الجماعة الدولية ككل، وتمثل الحد الأدنى من تعددية وديمقراطية صنع القرار الدولى المتعلق بمصير البشرية. ومصلحة الدولة ليست بالضرورة متعارضة مع المصلحة الدولية، ولكنهما فى بعض الأحيان قد يتفقان. وقد جدد "بطرس غالى" و"جاريث ايفانس" الأمل فى الأمم المتحدة، كمنظمة تعمل على حفظ الأمن والسلم الدوليين، فعلى الرغم من أن المنظمة نجحت فى منع نشوء أى نوع من المجابهات المباشرة بين المعسكرين الشرقى والغربى، طوال الحرب الباردة، إلا أنه قد ظهر نوع من المواجهة غير المباشرة، إذ كانت القوى المسيطرة على مجلس الأمن –الجهة الأكثر فعالية فى الأمم المتحدة– تحبط المبادرات الصادرة عن الدول الأخرى، بما يخلق حالة من الجمود للأمم المتحدة ومؤسساتها الرئيسية[6].

وبعد انتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتى، أمكن للأمم المتحدة العمل بقوة أكبر، حيث يمكن النظر إلى حرب تحرير الكويت على أنها مثال لكيفية عمل الأمم المتحدة، إذ تم استخدام الفصل السابع من ميثاقها، فتم فرض عقوبات عسكرية على العراق إلى حد استخدام القوة لإخراجه من الكويت (كدولة عضو فى الأمم المتحدة).

فالأمم المتحدة بأجهزتها يمكن أن تسهم فى حل العديد من المشكلات الدولية، كمشكلات الفقر والبيئة، ويمكن لها أيضاً أن تعمل على نزع سلاح الدول (سلمياً)، ويمكنها أن تقود المساعى الحميدة والوساطات، لحل القضايا المتنازع عليها، ويمكن أن تستخدم لبناء الثقة وتقصى الحقائق. وكذلك يمكن استخدام محكمة العدل الدولية لفرض الحلول العادلة إذا ما اقتضت الضرورة ذلك، حيث يؤمن قسم كبير من مفكرى المدرسة الليبرالية بأهمية وجود ولاية إلزامية لهذه المحكمة، بمعنى أن تعمل المحكمة بناءً على تقدم طرف واحد فقط، وتنادى بعدم ضرورة تقدم الطرفين المتنازعين لها، وتنادى بجعل أحكام المحكمة إلزامية التطبيق، عن طريق توفير قوة عسكرية دائمة تعمل على تنفيذ أحكام محكمة العدل الدولية.

وعلى الرغم من أن المدرسة الليبرالية تنظر إلى الأمم المتحدة كتطبيق للنظرية المؤسسية لليبرالية، فإنها تطالب بإحداث بعض التعديلات فى نظامها، إذ

تطالب بجعل قرارات مجلس الأمن أكثر ديمقراطية، عن طريق إلغاء مبدأ النقض "الفيتو"، وعن طريق زيادة عدد الأعضاء الدائمين، وينادى الليبراليون كذلك بضرورة منح قرارات الجمعية العامة أهمية أكبر عن طريق توفير آلية لتنفيذ قراراتها، حيث إن العديد من الدول تستجيب لقرارات مجلس الأمن، لأنها تعبر عن توافق القوى الكبرى، بينما تتجاهل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة(7).

نشأة وتطور الفكر الليبرالى فى العلاقات الدولية

ترتبط نشأة الفكر الليبرالى بمعاهدة "وستفاليا"، حيث أقرت هذه المعاهدة بوجود الدولة القومية، وبأهمية الفصل بين السلطة الزمنية الدينية، وبين السلطة السياسية، وكانت الحرب فى تلك الفترة حقاً يمكن لأية دولة أن تمارسه، دون أى قيود. وقد أدى انتشار تلك المعاهدة إلى حالة من عدم الرضا فى صف العديد من المفكرين الذين وضعوا اللبنة الأولى للمدرسة الليبرالية، حيث إنهم قالوا بأن: الفصل بين السلطة الزمنية الدينية، والسلطة السياسة أمر غير مرغوب فيه، واستنكروا كذلك استعمال الحرب كأداة من أدوات السياسة الخارجية(8).

وقد ارتبطت الحقبة الاستعمارية ارتباطاً وثيقاً بالفكر الليبرالى، إذ تم استعمال شعارات ليبرالية مثل "الرجل الأبيض المحرر"، بهدف السيطرة على المستعمرات، حيث كانت الحملات الاستعمارية تعد الشعوب المستعمرة بالحرية، وبمجموعة من القيم الليبرالية حتى تسهل لنفسها احتلال أراضيها. ويمكن النظر – وفقاً لما سبق– إلى أنه تم استعمال أفكار المدرسة الليبرالية من قِبَل الواقعيين، لتبرير الحروب، ولتفسير الظاهرة الاستعمارية، بمعنى أن أفكار المدرسة الليبرالية فى العلاقات الدولية لم تكن تطبق تطبيقاً حقيقياً فى تلك الفترة، ولكن تم استعمال تلك الأفكار كغطاء أخلاقى لسياسات الدول الاستعمارية، ولا أدل على ذلك من الحروب التى اشتعلت بين الدول الأوروبية (الديمقراطية) فى هذا الوقت، إذ أنه طالما كان الفكر الليبرالى مطبقاً، فهو يلزم بالضرورة الديمقراطيات بالامتناع عن الدخول فى حرب.

ساد منطق ميزان القوى، وسياسة التحالفات لفترة طويلة بعد الحرب العالمية

الأولى، وبعدما حدث تطور كبير على يد "ويلسون" رئيس الولايات المتحدة آنـذاك، إذ أعلن فى يناير 1918 تشكيل عصبة الأمم، التى عدت أول محاولة دوليـة لاسـتبدال سياسة القوة بسياسة الأمن الجماعى، بمعنى أنها كانت تمثل تطبيقاً لواحد من أهـم مبادئ المدرسة الليبرالية فى العلاقات الدولية. وقد أعلن "ويلسون" فى نفس التاريخ عن مبادئه الأربعة عشر التى كانت تحمل طابعاً ليبرالياً، إذ دعت إلى حق تقرير المصـير للدول المستعمرة، ودعت كذلك إلى تطبيق الديمقراطية فى مختلف بلدان العالم[9].

والجدير بالذكر هنا هو أن أتباع المدرسة الواقعيـة يقولـون: إن مبـادئ "ويلسون" الأربعة عشر لم تكن خيرة -كما يبدو منها-، إذ أن الولايـات المتحـدة رأت استخدام تلك المبادئ لتشجيع الدول المستعمَرة على الثورة فى وجـه الـدول المستعمِرة، حتى تمنع عن تلك الدول الموارد التى كانت تحصل عليها، أى أنه قـد جرى استخدام المبادئ الليبرالية كشعارات لتحقيق سياسات صعبة[10].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فى 1945، وبإنشـاء الأمـم المتحـدة، ظهرت المدرسة الليبرالية بصورة جديدة فى العلاقات الدولية. وعلى الـرغم مـن اندلاع الحرب الباردة بعد ذلك بفترة قصيرة، ظل الليبراليون يؤمنون بـأن الأمـم المتحدة قد حققت الهدف المطلوب منها فى تلك الفترة (فترة الحرب الباردة)، حيث عملت كإطار مؤسسى يمكن للدول التفاوض من خلاله بما يخفض احتمالات نزوع أى منها للحرب، عن طريق إزالة أوجه الخلاف بصورة مستمرة. وبالإضافة لكـل ذلك، يعتقد الليبراليون أن المؤسسة الدولية كانت آلية ناجحة لمواجهة العديـد مـن النزاعات، كما هو الحال فى قراراتها فيما يتعلق بنزاعات الشرق الأوسط، وبوقف الحرب فى تلك المنطقة (قرار وقف إطلاق النار فى حربى 48، 73).

وفى أعقاب انتهاء الحرب الباردة، ومع بزوغ ظاهرة العولمة بكل ما تحمله لهيكل النظام الدولى من تغييرات، برزت المدرسة الليبرالية الجديدة والتى -مثلهـا مثل المدرسة الليبرالية- تعلى من أهمية التفاوض كبديل للحرب، وتهـتم بوجـود آليات للأمن الجماعى، وإن كانت قد أضافت إلى ذلك، الاهتمام بما يسمى المجتمع

المدنى العالمى، والمقصود بالمجتمع المدنى العالمى هو: مجموعة من المنظمـات العالمية غير الحكومية تساعد على خلق نوع من الترابط بين مختلف شعوب العالم، بما يؤدى لتخفيض التوترات السياسية، وتوفير آليات لحوار الحضارات فى مواجهة مقولة صدام الحضارات. وكرد فعل على العولمة، ظهر فى المدرسـة الليبراليـة الجديدة مفهوم الاعتماد المتبادل الذى اعتبرته المدرسة الليبرالية من أهـم موانـع اندلاع الحروب فى العصر الحديث. ومفهوم الاعتماد المتبادل يعنى وجود علاقات سياسية، واقتصادية، واجتماعية بين مختلف الفاعلين الدوليين.

ومن الملاحظ أن الفكر الليبرالى الذى نشأ على يد "أراسموس"، والقائل بإن الحرب غير مفيدة للملوك والأمراء فى أوروبا، وأن عليهم أن يلجأوا لمـا أسـماه "المبادرات الرحيمة"، قد تعرض لتطوير نتيجة للأحداث الدولية المتتابعة منذ زمـن "أراسموس" وحتى الآن، والتى فرضت على الفكر الليبرالى أن يغير العديـد مـن أفكاره، وإن ظلت الأسس الفكرية للمدرسة تقوم علـى نبـذ الحـرب، واسـتخدام التفاوض الدولى كبديل عنها، مع وجود آلية للأمن الجماعى. وقد اعتبر "فوكوياما" الليبرالية الديمقراطية آخر مراحل التاريخ الإنسانى، بمعنى أنها الوضع الأمثل الذى ستستمر البشرية عليه، وهو -عنده- الوضع الحالى الذى توجد فيه قـوة ليبراليـة مهيمنة -الولايات المتحدة- تقوم بفرض القيم الليبرالية على باقى شعوب العالم(12).

المدرسة المثالية

نشأت المدرسة المثالية -أساساً- بهدف منع الحرب، واعتقد العديـد مـن مفكريها أن مبدأ "دعه يعمل" بمعنى كفالة حرية التجارة، سوف يصل بالعالم إلـى السلام، إذ قال "هوبسون" بأن الإمبريالية -التى يعرفها بأنهـا اسـتعباد الأجانـب وسرقة مواردهم- هى المسبب الرئيسى للنزاعات فى السياسة الدولية، ويرى أنهـا قامت بسبب قلة الاستهلاك فى المجتمعات الرأسمالية النامية، مما أدى لبحث الدول عن أسواق أخرى عبر البحار، والسباق على تلك الأسواق، عمل كمحفز لنشوء الحـروب، الأمر الذى يناقض الحجة الليبرالية القائلة بأن الرأسمالية هى الطريق إلى السلام.

كان التناقض بين الحضارات الأوروبية من ناحية النموذج من جانب، والاختلافات فى القوة الصناعية والقوة العسكرية من جانب آخر، أكبر من أن يستمر دون أن تولد النزاعات، مما أدى لاندلاع الحرب العالمية الأولى التى قتل فيها خمسة عشر مليون شخص، هذه الحرب التى أدى اندلاعها أيضاً إلى إحداث نقلة فى الفكر الليبرالى؛ حيث لم يعد يعتقد بأن السلام حالة طبيعية، لكنها الحالة التى يجب الوصول إليها[13].

وقد نصت المادة 16 من ميثاق عصبة الأمم على أنه فى حالة اندلاع الحرب، يجب على الدول الأعضاء تجميد علاقاتها العادية مع الدولة المعتدية، ويجب عليها كذلك أن تقوم بفرض عقوبات عليها، وأن تلتزم بانضمام قواتها المسلحة لجهود عصبة الأمم، بهدف إعادة الاستقرار إلى المجتمع الدولى. وعلى الرغم من ذلك، فإن عصبة الأمم لم تحقق هدفها، لأن الدول كانت مدعومة – أساساً– بمصالحها الخاصة، وبعدم إنضمام الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى إليها لأسباب أيديولوجية، أصبحت عصبة الأمم مجرد منتدى للحديث، ووضح ذلك جلياً عندما قامت جيوش "هتلر" بالدخول إلى راين لاند، وهى أراض منزوعة السلاح بموجب معاهدة "فرساى"، وكان قد سبق ذلك حدوث الأزمة المنشورية، وأزمة الاحتلال الإيطالى لأثيوبيا، مما أوضح ضعف فاعلية هذه المنظمة[14].

قيم وأفكار المدرسة الليبرالية

قدمت المدرسة الليبرالية على امتداد تاريخها العديد من الأفكار التى أثرت فى مجرى العلاقات الدولية بشكل أو بآخر، وهى تسعى بتلك الأفكار إلى إيصال المجتمع الدولى إلى حالة من التعاون ونبذ الحروب، وعلى هذا فإن المدرسة الليبرالية تعارض رأى الواقعيين القائل بأنه يجب على الدولة السعى لتعظيم مصلحتها وزيادة قوتها فى الأجل القصير، ويقول الليبراليون إن الدولة عليها أن تعمل على تعظيم منفعتها فى الأجل الطويل لا فى الأجل القصير، حيث إن وجود مجتمع عالمى سلمى يزيد من إمكانية تحقيق الدولة لمصالحها على المدى الطويل بتوجيه موارد متزايدة للتنمية الاقتصادية، بدلاً من توجيهها لسباقات التسلح[15].

ويقول الليبراليون أيضاً، إنه على الرغم من أن الدول تتمتع باستقلال يتيح لها فعل ما ترتئيه ملائماً لها ولمصالحها، إلا أن تلك الدول -وبالرغم من استقلالها- تنضم مختارة لإتحادات عالمية - كما هو الحال فى الأمم المتحدة- وتحترم مبادئها، حتى وإن كان ذلك على حساب مصالحها، بمعنى أنها تقوم بتجاهل مصالحها على المدى القصير، من أجل الحصول على المزيد من المكاسب على المدى الطويل، وهو المبدأ الذى تنادى به المدرسة الليبرالية، التى ترى أيضاً أن العقلانية يجب أن تقود الدولة إلى التعاون لا إلى الحرب. ويعتبر الليبراليون أن الإنفاق على الأسلحة النووية، هو إنفاق لا لزوم له (إنفاق ضائع)، لأنه ليس من العقلانية بناء أسلحة يمكن أن تستخدم لتدمير العالم، وأن العقلانية يجب أن تقود إلى عدم استعمال تلك الدول للأسلحة النووية. وعلى الرغم من أن الواقعيين يرون أن الردع النووى يمنع اندلاع الحروب (لأن الدول تتصرف برشد وعقلانية)، إلا أن الليبراليين لا يؤمنون بهذا المنطق، فهم يرون أن الحرب فى حد ذاتها تصرف غير عقلانى، وفى حالة اندلاعها، فإن الأطراف المتحاربة لا تتصرف بأسلوب عقلانى رشيد، بل إن دافعها الرئيسى فى تلك الحالة يكون إحداث أكبر قدر من الخسائر فى الطرف الآخر، دون النظر إلى ما سينجم عن ذلك من دمار لكلا الطرفين[16].

ويعارض الليبراليون النظرة الواقعية التى تعرف القوة على أنها: قدرة الدولة على إجبار الدولة الأخرى على أن تتصرف بشكل معين، ويرون أن القوة لا تستمد بهذا الشكل، لأن هذا الشكل -وإن حقق مصالح الدولة على المدى القصير- لن يكون قادراً على تحقيق تلك المصالح على المدى الطويل، فالذى يعظم من قدرة الدولة هو محاولة الإنفاق على المصالح المشتركة مع الدول الأخرى، تلك المصالح التى يمكن أن تحقق للطرفين مكاسب مضاعفة، بينما تؤدى المصالح المتعارضة إلى تحقيق الخسائر لطرف واحد أو لكلا الطرفين، وقد تؤدى المصالح المتعارضة أيضاً لنشوب الحروب.

ويقول الليبراليون بأنه يمكن الوصول إلى التعاون الدولى فى ظل سيادة الفوضى العالمية، عن طريق عدم التركيز على الدولة كفاعل أوحد فى النظام

الدولى، فالتركيز على الدولة القومية كفاعل أوحد، والتمسك بمفهوم السيادة المطلقة، يؤدى إلى زيادة حالة الفوضى فى العالم. ويشير "داتش Dutch" إلى أن القيم الاجتماعية هى التى تقود المجتمعات والدول إلى الاتصال ببعضها البعض، وإقامة نظام عالمى على مبادئ سيادة القانون. وترى الليبرالية أن الفوضى الدولية يمكن أن تقل، أو تنعدم تقريباً، عن طريق قيام الدول بفرض مجموعة من القيود على توجهاتها، لتعمل جميعاً من خلال إطار مؤسسى يتمتع بسلطة فوق قومية[17].

الليبرالية والسلام الديمقراطى

تقوم فكرة السلام الديمقراطى على ترويج المؤسسات الليبرالية للصداقة بين الأمم الديمقراطية، وهو ما أكده عدد من الباحثين الليبراليين مثل: "هيجر" و"ونيل" و"موسيو"، إذ أقروا بوجوب أن يسود السلام الدولى بين الديمقراطيات المتطورة. وعلى الرغم من ذلك، فشلت النظرية الليبرالية فى جعل مفهوم السلام الليبرالى أمراً منطقياً قابلاً للتنفيذ، إذ أنها:

أولاً: أخفقت فى تبرير لجوء العديد من الدول إلى الحرب على الرغم من كونها دولاً ديمقراطية، حيث إن تلك الدول قامت باستخدام مبدأ المساومة على الحرب، بدلاً من استخدام مفهوم السلام للديمقراطيين.

ثانياً: فشلت نظريات السلام الديمقراطى فى تقديم تفسير منطقى لتأثير موازين القوى على مجرى العلاقات الدولية، وكان ذلك واضحاً فى مواجهة مدارس أخرى مثل مدرسة موازين القوى، والمدرسة الواقعية.

فالمعايير الليبرالية قائمة على افتراض أن الدول الديمقراطية دول يمكن التنبؤ بسلوكها فى المجتمع الدولى، بما يجعل العلاقة بينها قائمة على السلام والتعاون والتكامل، وما إلى ذلك من القيم التى تسود بين الشعوب المتحضرة، وعلى الجانب الآخر لا يمكن الوثوق بالدول غير الديمقراطية، إذ لا توجد لديها قواعد واضحة لكيفية (منهجية) تصرفها فى المجتمع الدولى، بما يجعل التنبؤ بسلوكها متعذراً، ويقلل من فرص السلام. ويخلص التحليل الليبرالى إلى أن الليبرالية عموماً أقل ميلاً للتورط فى الحروب[18].

ويمكن تعريف السلام الديمقراطى -وفقاً للتحليل الديكالتى- على أنـــه: قـــدرة بعض المجتمعات على حل خلافاتها ونزاعاتها بصورة سلمية، على الرغم من امتلاكها لوسائل العنف. ويقول الليبراليون: إن المتغيرات السياسية المحلية تستطيع أن تعمـــل وأن تتفاعل عالمياً، ولكن ذلك يجب أن يتم عن طريق إضافة آليات تساعد على ذلـــك، على الصعيد الدولى، لذا فإنه يمكن استخدام السلام الليبرالى لتقييم تأثير مجموعة مـــن الروابط السلمية التى توصف ليبرالياً بأنها روابط فاعلة، كالروابط التجارية التى تســـهم فى تقليل النزاعات، وتحول دون تعاظم فرص المواجهات العسكرية[19].

وحتى فترة قريبة، كان هناك شبه إجماع علـــى أن الـــدول الديمقراطيـــة الليبرالية ناجحة فى علاقاتها مع الدول الليبرالية الأخرى فقط، أما فـــى علاقاتهـــا بالدول غير الليبرالية، فالصورة مختلفة، نتيجة للطبيعة غير الديمقراطية للأطراف غير الليبرالية، بما يؤدى لتولد النزاعات بين هذه الأطراف والدول الليبراليـــة[20]. وقد ظهر اتجاه يعارض تلك المقولة، ويثير سؤالاً هاماً فى الفكر الليبرالى، وهـــو: هل تميل الدولة الليبرالية إلى السلام أكثر من غيرها.. أى أنه يتحتم وجود دولتـــين ديمقراطيتين لكى تظهر لدينا علاقة سلام بين طرفين؟

وعلى الرغم من تأكيد الليبرالية لأهميـــة الديمقراطيـــة، وتأكيـــد "شـــولتز Shoultez" -أحد أهم مفكريها- على أهمية المنافسة السياسية المفتوحة، وبخاصـــة فيما يتعلق بمعاملة الحاكم للمعارضة، فإن "شولتز" نفسها تنظر نظرة مغايرة للديمقراطيـــة الداخلية وتأثيرها على الأزمات الدولية، حيث ترى أن الانتخابات تشـــهد تنافســـاً بـــين الأحزاب تستخدم فيه الأزمات الدولية بشكل قد يزيدها اشتعالاً، ولعل تـــأثير العوامـــل الداخلية على العلاقات الدولية هو ما دفع "ستام Stam" إلى التركيز على أهمية "القبـــول العام"، لتوضيح متى تبدأ الدول الديمقراطية الليبرالية الحرب، ومتى تمتنع عن خوضها[21].

وقد ثارت انتقادات شديدة حول مبدأ "القبول العام" لستام، إذ أنـــه لا يمكـــن ترك قرار الحرب رهينة بأيدى جماهير تجهل حقيقة موازين القوى، فقرار الحرب يجب أن ينطلق من "المصلحة الوطنية"، ويسعى لتحقيقهـــا، بغـــض النظـــر عـــن

اعتبارات القبول العام، وأية اعتبارات أخرى داخليـــة، إلا أن الليبـــراليين عــادوا وانتقدوا فكرة "المصلحة الوطنية" كمصدر وحيد للسياسة الخارجية للـدول، فهـــى وحدها قد تقود الدولة إلى اتجاهات تضر بالأمن والسلم الدوليين.

وقد انقسم الفكر الليبرالى على نفسه فيما يتعلق بمفهوم السلام الليبرالى، فمـــن مفكريه من نادى بمفهوم "السلام المنفصل"، ومنهم من نادى بمفهـــوم أوســـع "الســـلام الديمقراطى الشامل". وقد رأى أنصار "السلام المنفصل" أن السلام يمكن أن يوجد بـــين دولتين ليبراليتين، نظراً لأنهما تسعيان نحو السلام، وركزوا على حتمية احترام الـــدول الليبرالية للمعايير الليبرالية التى يبنى عليها السلام فى علاقاتها المشتركة(22). بينما رأى أنصار المفهوم الموسع للسلام الديمقراطى أن الذى يدفع الدولة الليبرالية للنزوع نحـــو السلم ليس هو طبيعة الطرف الآخر، ولكن الذى يدفعها لذلك وجـــود مجموعـــة مـــن التأثيرات الليبرالية على صانع القرار، بما يجعل قراره السلمى ينمو نمواً سليماً(23).

وقد انتقد بعض المنظرين مفهوم "السلام الديمقراطى الشامل"، لأن بعـــض الدول التى توجد بها تأثيرات ليبرالية قوية لا تتصرف بشكل سلمى، فبعض الدول الليبرالية قد تتحجج بانتهاك دولة اضعف منها لمعايير السلام الليبرالى، وتوظـــف ذلك كوسيلة لاستخدام القوة ضد الدول الأضعف.

وقد ثارت كذلك بعض الانتقادات فى مواجهة مفهوم "السلام الديمقراطى"، أهمها:

- عدم وجود ارتباط بين الديمقراطية ودرجة نزوع الدولة للحرب، فالدول الاســـتعمارية كانت فى أغلبها -بريطانيا على سبيل المثـــال خـــلال الحقبـــة الاســـتعمارية- دولاً ديمقراطية، إلا أنها لم تلتزم بمعايير السلام الليبرالى فى مواجهة الدول الأضعف منها.
- اتسام العديد من معايير السلام الديمقراطى بالقصور، لتجاهلها تـــأثير مـــوازين القوى على دخول الدولة الليبرالية الحرب، أو نزوعها تجاه السلم(24).

وقد ظهرت القيود الليبرالية على استعمال القوة بشكل جلـــى مـــن خـــلال نقـــد الليبرالية لنظام "وستفاليا"، فوفق ذلك النظام، تعتبر الحرب آلة عادية وشـــرعية من أدوات السياسة الخارجية الرسمية، حيث يشكل توازن القوى الرادع الوحيد

لأية دولة، بينما يرى الليبراليون أنه لا يحق لأى دولة شن حرب بدون أسـباب شرعية، فالحرب يجب ألا تكون مسعى عقلانياً، يسعى لتحقيق مصالح الدولـة، بل يجب أن تكون حرباً مبنية على أسس أخلاقية، وليست مصالح فقط[25].

وحاولت الليبرالية إيجاد نظام لمحاسبة القطاع التنفيذى للدولة، إذا ما شن حرب غير أخلاقية، وهذا النظام يتم إيجاده أيضاً لتحقيق هدف آخر وهو تخفيض التوتر بـين المجتمع المدنى والدولة، ولهذا يميل الليبراليون إلى الشك فى الدوافع الرسمية للحـرب، ويرون أن معظم تلك الدوافع دوافع (غير خيرة). ويستنكر الليبراليون بشـكل خـاص استعمال القوة أحادى الجانب، وعدم قدرة الدولة على إيجاد الغطاء القانونى والشـرعى الذى يخول لها استعمال القوة من مصادر خارج الدولة (مصادر فوقية)، مثل السـلطة القانونية التى يعطيها تفويض الأمم المتحدة بشن الحرب[26]. وتستنكر المدرسة الليبرالية فكرة الحرب الوقائية، فهى حرب غير شرعية، إذ أنه لا يمكن لدولة أن تهـاجم دولـة أخرى بحجة أنها تمثل خطراً على أمنها المستقبلى، الأمر الذى من شأنه أن يؤدى إلى قيام العديد من الحروب المستندة على مثل تلك الذريعة، التى ترى المدرسة الليبراليـة أنه لا يمكن التحقق منها، وأنه إذا رأت دولة ما أن إحدى الدول تشكل تهديداً جدياً لها، فإن عليها أن تسلك المسلك الشرعى عن طريق استخدام المؤسسات الدولية، واللجـوء إلى الأمن الجماعى، من خلال مؤسسات قادرة على حمايتها من أى تهديدات خارجية.

والمدرسة الليبرالية ضد إيقاع إصابات بالمدنيين فى الحروب، انطلاقاً من أن المدنيين لا يمكن أن يتحملوا تبعات تصرفات حكوماتهم، لاسيما إن كانت تلـك الحكومات تحكم بطريقة غير ديمقراطية، وتحصر المدرسـة الليبراليـة الحـالات الشرعية للحرب فى حالة الدفاع الشرعى عن النفس، ويمكن أيضاً أن تتدخل الدولة لحماية حلفائها الشرعيين، بما يعنى وجود دعم من النظرية الليبرالية لنـوع مـن الدفاع الجماعى مشابه لنظرية التحالفات[27].

ومن الأسباب التى تعدها المدرسة الليبرالية -أيضاً- أسباباً شرعية للحـرب، التدخل لوقف انتهاكات شديدة لحقوق الإنسان، فإنه إذا ما استمر منتهكو حقوق الإنسان

فى انتهاكاتهم بعد فرض عقوبات غير عسكرية، توجب على المجتمعـــات الليبراليـــة التدخل لحفظ حقوق الإنسان. ويعتقد الليبراليون أنه على الرغم من وجود توتر دائم فى العلاقات الدولية، فإنه يمكن ضمان عدم نشوب الحروب نتيجة لتحلى الدول الليبراليـــة بمبدأ "ضبط النفس"، الذى يقضى بعدم استخدام القـــوة إلا للأغـــراض الإصـــلاحية، وتضرب المدرسة الليبرالية مثلاً لتلك الأغراض بالحملة التى شنها التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لتحرير كوسوفو، فعلى الرغم مـــن رفـــض المدرســـة الليبرالية للحرب الهجومية، فإنها أيدت تلك الحرب، لأنها كانت من أجل حقوق الإنسان.

وتهتم المدرسة الليبرالية بتأثير العوامل الداخلية على صانع قـــرار الحـــرب، فصانع القرار الليبرالى يخضع لضغوط من الشركات الخاصـــة، والنخبـــة العســـكرية والبيروقراطية التى قد يكون من مصلحتها إشعال الحرب، وترى أن هناك تأثيراً كبيراً للدورة الانتخابية على صانع القرار بما قد يدفعه -فى بعض الأحيـــان- إلـــى اتخـــاذ قرارات غير رشيدة، من أجل الفوز بالجائزة الانتخابية. وبين قوى داخلية تدفع صـــانع القرار نحو الحرب، وأخرى تمنعه منها، ترى المدرسة الليبرالية أن على صانع القرار أن يرجح الاتجاه الذى يبعده عن الحرب، وعن الخوض فى النزاعات المسلحة[28].

ويتضح مما سبق أن المدرسة الليبرالية تفرض العديد من القيود على اســـتخدام القوة العسكرية، فهى تطالب باستخدام كافة القنوات السلمية الممكنة قبل اللجـــوء للوســـيلة العسكرية، بالإضافة إلى أنه حتى فى حالة استخدام القوة العسكرية، فإن ذلك لا يجـــب أن تقوم به الدولة بصورة منفردة، بل يجب أن تقوم به داخل إطار جماعى، وتحت رعايـــة وبتفويض من سلطة دولية قانونية. وتعتبر المدرسة الليبرالية استخدام القوة اســـتخداماً غير مشروع، إلا إذ استنفذت جميع الوسائل الأخرى الممكنة (غير العسكرية)[29].

المدرسة الليبرالية والأمن الجماعى

يعرف الأمن الجماعى وفقاً للمدرسة الليبرالية على أنه: تشـــكيل تحـــالف واسع من مجموعة من الفاعلين الدوليين، بغرض الوقوف فى مواجهة أطماع أحـــد أعضاء المجتمع الدولى.

وقد بدأت فكرة الأمن الجماعى على يد الفيلسوف الألمانى "كانــت Kant"، الذى رأى أنه إذا كان هناك اتحاد من دول العالم، وقامت إحدى الــدول بالعــدوان على دولة أخرى، فإنه يمكن من خلال هذا الاتحاد القيام بمعاقبة الدولة المعتديــة، وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل العدوان، فالدول الأعضاء فى نظــام الأمــن الجماعى يجتمعون، ويكونون ضد الدولة التى تسعى إلى تحقيق مصالحها العاجلــة على حساب مصلحة المجتمع الدولى، مما يهدد الاستقرار والسلم الدوليين(30).

وقد ظهر هذا الفكر بشكل تطبيقى فاعل فى إنشاء عصبة الأمــم بعــد الحــرب العالمية الأولى، حيث قرر الرئيس الأمريكى "ويلسون" إنشاء عصبة الأمم، حتى لا يتكرر الدمار الذى نتج عن الحرب العالمية الأولى، وأعلن فى يناير 1918 مبادئه الأربعة عشر التى تتفق والفكر الليبرالى، مثل: حق تقرير المصير، واستبدال منطــق ميــزان القــوى بوجود منظمة دولية تحفظ الأمن فيما بين الدول من أجل عالم يقل فيه استعمال العنف.

وتبرر الليبرالية اندلاع الحرب العالمية الثانية، بظهور الفاشــية والنازيــة بسياساتهما الواقعية المعتمدة على القوة. ومنذ ذلك الحين -الحرب العالمية الثانية- احتلت نظرية الأمن القومى، ونظرية التحالفات المرتبة الأولى فى صياغة العلاقات الدولية، وتراجعت نظرية الأمن الجماعى إلى المرتبة الثانية.

وفى فترة الحرب الباردة، سعت معظم بلدان العالم إلى إنشاء أجهزة أمــن جماعى، فى معارضة لنموذج الأمن القومى، بغرض الحفاظ على الأمــن والمصــالح الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الجماعية، وأمثلة ذلك: إنشاء جامعة الدول العربيــة، ومنظمة الوحدة الأفريقية. وتعد الأمم المتحدة هى أهم أداة للأمن الجماعى خلال فتــرة الحرب الباردة، بالرغم من حالة الجمود التى أصابت أهم أجهزتها (مجلس الأمن).

يمكن القول بأن الوظيفة الرئيسية للأمن الجماعى هى: الرد على أى عــدوان يحاول خلق نوع من الهيمنة، سواء كانت تلك الهيمنة على العالم ككل، أو على منطقــة بعينها، أو على مورد بعينه. ويهدف الأمن الجماعى أيضاً إلى عدم ترك دولة تتصرف بشكل منفرد فى حالة مواجهتها لعدوان، إذ يتم تشكيل تحالف موســع لمواجهــة هــذا

العدوان[31]. وعلى الرغم من وجود العديد من العقبات فى سبيل تحقيق الأمن الجماعى، كالإرهاب الدولى بما يحمله من مخاطر للأمن والسلم الدوليين، ووجود العديد من الدول الخارجة على النظام (دول مارقة)، نجح المجتمع الدولى منذ انتهاء الحرب الباردة فى احتواء العديد من الأزمات الدولية، وظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة العديد من النظريات: كنظرية السلام الديمقراطى، ونظرية مجتمع الأمن الجماعى، وانتشرت الدعوة لنظام عالمى جديد، وعلى الرغم من اختلاف المسميات، ظل الهدف واحداً وهو إنشاء نظام عالمى يسهم فى حفظ الأمن والسلم الدوليين، ويمنع الدول الديمقراطية من الاقتتال. ومن المتوقع أن يتسبب تراجع مطلب الأمن أمام مطالب الكفاية والرفاهية -من وجهة النظر الليبرالية- فى المساهمة فى حل أزمات أخرى يعانى منها عالمنا المعاصر، كأزمة الغذاء، والأزمة البيئية[32].

استخدم "جون موليير" أحد مفكرى المدرسة الليبرالية تعبير "العالم المتطور"، وقصد به ذلك العالم الذى تسود فيه قيم الرفاهية والتكنولوجيا، ورأى أن العالم المتطور يجب أن يسوده السلام والتعاون، وأنه يمكن أن تكون لدول العالم المتطورة آلية خاصة بها للأمن الجماعى لا تشترك فيها الدول المتخلفة، لأن الدول المتطورة هى الوحيدة القادرة على فهم ميزات السلام من خلال استفادتها الدائمة من الحالة التى تحياها، ولأن الرفاهية التى تنعم بها تجعلها أكثر رغبة فى الوصول إلى الاستقرار الدولى بصورته الحالية، ومن ثم فهى لا تقبل بأية تهديدات لوضع النظام الدولى العالمى[34].

وتثور هنا إشكالية التداخل بين فكرتى السلام الديمقراطى والأمن الجماعى، فالمدرسة الليبرالية تنظر إلى الأمن الجماعى على أنه تحالف موسع لضمان الأمن الدولى، إلا أنها تشترط أن يكون التحالف مكوناً من الدول الليبرالية، لأنها وحدها القادرة على الوصول إلى حالة من التعاون تمكنها من حفظ الأمن والسلم الدوليين. وهناك من بين المفكرين الليبراليين من يضيف إلى الدول المؤهلة للاشتراك فى آليات الأمن الجماعى، ما يسمونه بالدول غير الليبرالية "المحترمة" أو "المسالمة"، فتلك الدول وفقاً للمدرسة الليبرالية، وعلى الرغم من أنها دول غير ليبرالية، يمكن

الاعتماد عليها فى تشكيل تحالف دولى لضمان الأمن الجماعى، لأنها تعلى من قيمة السلام الدولى، وتسعى لتحقيق نظام دولى أكثر عدالة.

وتقترح المدرسة الليبرالية فكرة "الحرب بالوكالة Proxy War" التى تقضى بأنه إذا تحتم على الدولة الليبرالية خوض الحرب، فإن عليها أن تحاول أن تستخدم دولة أخرى غير ليبرالية لتقوم بشن الحرب، وفقاً للأهداف الليبرالية، بمعنى أن المدرسة الليبرالية تحث الدول الليبرالية على عدم التورط فى الحروب بأى وسيلة، واستخدام كافة الوسائل الممكنة بما فى ذلك مفهوم الحرب بالوكالة.

وترى المدرسة الليبرالية أن تغير موازين القوة يعد السبب الرئيسى وراء نشأة الحروب، ومن ثم فهى تؤكد على أهمية الأمن الجماعى كوسيلة لمنع الحروب، فإذا تغيرت موازين القوى، وأصابت دولة ما طفرة ما، فإنها ستسعى لأن تحوز موارد ومميزات وفقاً لدرجة نمو قوتها، وقد تستخدم القوة لكى تحصل على تلك الموارد إذا فشلت فى الحصول عليها عن طريق التفاوض، لذا لزم وجود رادع، وذلك لأن الدولة القوية إذا ظنت بأنها ستواجه دولة واحدة فقد تندفع فى طريقها للحرب، أما إذا رأت أن هناك العديد من الدولة ستتكتل ضدها، وتشكل جبهة موحدة فى مواجهتها، فإن ذلك كفيل بدفعها إلى إعادة التفكير فى قرار شن الحرب[35].

الاعتماد المتبادل، والاعتماد المتبادل المعقد

يعد "الاعتماد المتبادل" أحد أهم المفاهيم التى أولتها المدرسة الليبرالية عناية خاصة، وهو يعنى وجود حالة تكون فيها الدول أو الشعوب متأثرة بالقرارات التى تتخذ بواسطة الآخرين، فرفع سعر الفائدة -مثلاً- فى ألمانيا، يخلق ضغوطاً على كل الدول الأوروبية لرفع أسعار الفائدة بصورة مماثلة[36]. ولعل أحد أهم الأمثلة فى مجال الاعتماد المتبادل هو قيام العراق بغزو الكويت، حيث أدى هذا إلى تهديد تدفق إمدادات النفط إلى البلدان الغربية، وأدركت البلدان الغربية -لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية- تأثير هذا الغزو عليها، فبالرغم من بعده الجغرافى عنها، إلا أنه أثر على مصالحها الاقتصادية بصورة كبيرة، بما يعكس حالة الاعتماد المتبادل بين مختلف دول العالم، ولتوضيح أكبر

لمفهوم الاعتماد المتبادل، سيتم تناوله لاحقاً بالتطبيق على العلاقات الصينية التايوانية.

والاعتماد المتبادل المعقد يعنى وجود قنوات متعددة للتفاعل عبر الحدود بواسطة العديد من الأشخاص والمؤسسات، وتعتبر المدرسة الليبرالية المنظمات الدولية ضريبة جيدة من أجل خلق حد ادنى من التنسيق، وتعتبرها إحدى أهم قنوات المجتمع الدولى، لأنها تساعد الدول الضعيفة على مواجهة الدول القوية من خلال وجود تلك الدول ككل فى إطار واحد. وترى المدرسة الليبرالية أنه وفقاً لمفهوم الاعتماد المتبادل، فإن العسكرية ليست الأداة الأساسية التى يمكن استعمالها لحل النزاعات الدولية، فالقدرات العسكرية تصبح قليلة الأهمية، بينما تزداد أهمية القوة المشتقة من القوة الاقتصادية، ومدى توافر المعلومات، والقدرات الدبلوماسية (قدرة تشكيل الاختلافات).

ويمكن القول إجمالاً أن النظرية الليبرالية تنظر إلى الاعتماد المتبادل كوسيلة توصل المجتمع الدولى إلى السلام، وذلك لأن أى دولتين توجد بينهما علاقات تجارية واقتصادية وثيقة لا يمكن أن يتحاربا، فلا يمكن لأية حكومة ديمقراطية ترغب أن تُنتخب لمرة ثانية أن تحارب دولة تشترك معها فى التجارة، وتتداخل معها اقتصادياً، خوفاً من تأثير ذلك على رفاهية مواطنيها، وبالتالى على حظوظها فى إمكانية إعادة انتخابها لفترة جديدة. ويقود الاعتماد المتبادل إلى السلام من اتجاه آخر، حيث أن وجود علاقات تبادلية بين مجموعة من الدول، وتأثر تلك الدول بالأفعال والأحداث التى تحدث فى الدول الأخرى، قد يدفع بها إلى الوقوف فى وجه أى تهديد لأية دولة من دول النظام الدولى، لأن التهديد الموجه إلى تلك الدولة يؤثر على مصالحها بصورة سلبية[37].

وترى المدرسة الليبرالية كذلك أن ظاهرة "الاعتماد المتبادل المعقد" تؤدى لمزيد من السلام، حيث إن تعدد قنوات الاتصال بين الفاعلين الدوليين، يؤدى لمزيد من التفاهم بين الدول، ويزيد من تفهم الدول لمواقف الدول الأخرى. وتهتم المدرسة الليبرالية كثيراً فى هذا المجال بدور المنظمات الدولية غير الحكومية التى تراها كحلقة وصل هامة بين مختلف الفاعلين الدوليين، لأنه ليس لها مصالح خاصة تسعى لتحقيقها من خلال تدخلها فى الشئون الدولية، بالإضافة إلى أن الفاعلين

الدوليين ينظرون إليها بارتياب أقل فيما يتعلق بدوافعها فى التدخل فى القضايا الدولية، فبعض الدول قد ترفض تدخل الدول الأخرى فى شئونها الداخلية، وفى علاقاتها الخارجية، وتقبل بتدخل المنظمات الدولية غير الحكومية كوسيط لحل النزاعات[38].

تطبيق لنظرية السلام الديمقراطى، والاعتماد المتبادل على: العلاقة بين الصين وتايوان

يمكن تناول العلاقات الصينية التايوانية كمثال جيد، لتوضيح مفهومين ليبراليين هامين هما: مفهوم الاعتماد المتبادل، ومفهوم السلام الديمقراطى.

بالنسبة لمفهوم الاعتماد المتبادل، فإنه منذ "آدم سميث" يقال إن الاعتماد الاقتصادى والتجارة الحرة يمكن أن يخلقا سلاماً، الأمر الذى يبدو واضحاً فى العلاقات الصينية التايوانية، حيث إن العلاقات التجارية التايوانية الصينية هى أمل تايوان، ووسيلتها فى منع الصين من السيطرة العسكرية على الجزيرة، فشن الصين لهجوم عسكرى على تايوان، سيؤدى إلى وقوع أضرار جسيمة بالتجارة الصينية، وهو ما لا ترغب فيه الصين بأى حال من الأحوال[39].

إن المكاسب الاقتصادية التى تحققها بكين سبب رئيسى لضبط النفس الذى تبديه، فحجم التجارة بين الصين وتايوان يقدر بحوالى 20 بليون دولار أمريكى، وهناك أكثر من خمسة آلاف شركة فى إحدى محافظات الصين ممولة من قبل جهات ورجال أعمال تايوانيين، وتستثمر تايوان حوالى 10 بليون دولار أمريكى فى تلك المحافظة، وطبقاً لبعض الإحصاءات، تصل مجمل الاستثمارات التايوانية فى الدولة الأم إلى حوالى 30 بليون دولار.

كل تلك الاستثمارات، وتلك المبالغ الضخمة التى تتدفق فى صورة سلع وخدمات بين البلدين، تشكل عراقيل قوية جداً فى وجه الصين إذا ما حاولت ضم جزيرة تايوان بالقوة. ويقول بعض منتقدى هذه النظرية أن وجود استثمارات تايوانية بهذا الحجم، يفيد تايوان أيضاً، بمعنى أنه يمنعها من الاستقلال، خوفاً من قيام الصين بمصادرة رؤوس الأموال التايوانية، بما يشكل ضربة قوية للاقتصاد التايوانى الذى يعتمد بصورة كبيرة على الروابط التجارية الاستثمارية مع الدولة الأم[40].

ولتقليل اعتمادها على الأرض الصينية، شجعت تـايوان مواطنيهـا علـى الاستثمار فى دول أخرى فى جنوب شرقى آسيا، وهو ما يشكل جانباً آخـر مـن جوانب الاعتماد المتبادل، حيث إن روابط تايوان التجارية مع الـدول المحيطـة، تشكل أداة دبلوماسية إضافية يمكن أن تستخدمها فى مواجهـة الصـين، فجيـران الصين الإقليميين، سيسعون بمختلف الطرق لمنع اندلاع أية نزاعات مسلحة بـين الصين وتايوان، للحفاظ على استقرار المعاملات التجارية بينهـا وبـين تـايوان، وللحفاظ على العائد الذى تدره الاستثمارات التايوانية فى اقتصادياتهم الداخلية، أى أن أية حرب تشعلها الصين، كفيلة بتوليد حالة من الغضب الإقليمى ضدها، غير أن تلك العلاقات المتبادلة بين تايوان ودول الجوار، سيكون لها تأثير آخر (هذه المـرة على تايوان نفسها)؛ حيث ستحول دون اسـتقلال تـايوان، نظـراً لأن جيرانهـا الإقليميين سيطالبونها بالتصرف بمسئولية حيال قضاياها مع الصين، بالإضافة إلى أنهم سيلقون اللوم عليها فى أية أعمال استفزازية تقوم بها ويكون من شـأنها دفـع الصين إلى القيام بحرب تتضرر منها اقتصاديات دول المنطقة[41].

فالاعتماد المتبادل إذن يشكل سيفاً ذا حدين بالنسبة للصين وتايوان، لأنـه وإن كان سيمنع تايوان من الحصول على الاستقلال، ويمنع الصين من ضم تايوان بالقوة العسكرية، فإنه كذلك يحول دون تحقيق كل من الصين وتـايوان لأهـدافهم بصورة كاملة، أى أنه يحقق السلام وفقاً للمفهوم الليبرالى، ويبقى الوضع على مـا هو عليه (ساكناً) فيما يتعلق بالصراع على الجزيرة.

وإذا انتقلنا إلى تطبيق مفهوم "السلام الديمقراطى" على الحالـة (التجربـة) الصينية التايوانية، نجد أنه –وفقاً للمنظور التايوانى– لا يمكن الاستناد إلى منطـق السلام الديمقراطى فيما يتعلق بالعلاقة مع الصين، إذ لا يمكن الاعتماد على دعـم الرأى العام العالمى، ولا يمكن الاعتماد على خشية الصين من التكلفـة الإنسـانية الكبيرة لأية مواجهة صينية أمريكية فى حالة ما إذا كانت أعمـال تـايوان تشـكل استفزازاً للصين، كأن تعلن تايوان الاستقلال، إضافة إلـى أن القـوى الغربيـة –

والولايات المتحدة بخاصة- لها العديد من المصالح الاقتصادية فـــى الصـــين الأم، بالإضافة إلى مصالح أخرى متعلقة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وحل مشكلة شبه الجزيرة الكورية، واستقرار جنوب شرق آسيا، فالولايات المتحدة لا ترغب فى حل النزاع التايوانى الصينى، بل ترغب فى استمراره، لاستخدامه كورقة ضـــغط على الصين حتى تلبى مطالبها المتعلقة بتلك الموضوعات السابق عرضها.

تقودنا تلك الحقائق إلى التساؤل عن دور السلام الديمقراطى فى ظل غياب الديمقراطية لدى أحد طرفى العلاقة، فالإصلاحات الديمقراطية التى حـــدثت فـــى الصين -فى الثمانينيات والتسعينيات- كانت مسئولة جزئياً عن قرار حكومة تايوان بالامتناع عن ادعاءاتها بأن الحكومة التايوانية هى الحكومة الشرعية لكل الأراضى الصينية (يرى الواقعيون أن السبب فى ذلك هو النمو المضطرد للقوة الصينية)، فقد ساهم تطبيق بعض الإصلاحات الديمقراطية فى الصين فى تآكل الإجماع التقليـــدى فى تايوان بخصوص العلاقات مع الصين، إذ أنه قبل تطبيـــق هـــذه الإصـــلاحات الديمقراطية، كان هناك إجماع فى الجزيرة التايوانية على ضرورة الانفصال عـــن الصين، وتكوين وطن ليبرالى يتمتع بكافة الحريات، لكن وبعد تطبيق الإصلاحات الديمقراطية فى الصين، ظهرت آراء ثلاثة: يرى أولها ضرورة الانفصـــال عـــن الصين، ويرى ثانيها ضرورة وجود دولة واحدة بنظامين، بينما وصل الرأى الثالث إلى حد المطالبة بالاندماج مع الصين الأم لتكوين دولة أكثر قوة.

ويمكن تلخيص تأثير نظرية السلام الديمقراطى على الحالة التايوانية: بـــأن مزيداً من الإصلاحات الديمقراطية فى الصين، يعنى المزيد مـــن التقـــارب بـــين الجزيرة والدولة الأم، وأن مزيداً من الديمقراطية فى الصين، يزيد مهمة تايـــــوان فى طلب الاستقلال صعوبة[42].

المفكرون الليبراليون.. "راولس" نموذجاً

يمكن اعتبار "جون راولس"، صاحب كتاب "قانون الشعوب"، أحـــد أبـــرز مفكرى المدرسة الليبرالية، وذلك لسببين:

الأول: أنه أُعتبر -على نحو واسع- من أكثر المفكرين تأثيراً فى الفكر الليبرالى المعاصر.

ثانياً: أنه عالج واحداً من أكثر الموضوعات أهمية فى الفكر الليبرالى، وهو تزويد ذلك الفكر بمنطق فعلى مترابط.

ويختلف "راولس" عن "كانت" فى أن الأخير أهتم بالعلاقة بين الدول، فيما أهتم "راولس" بالعلاقة بين المجتمعات السياسية (الشعوب). وهذا الاختلاف يرجع إلى أن "راولس" حاول العودة إلى "الأخلاقيات السياسية"، بمعنى أن نظريته كانت تخاطب الشعوب التى يحتمل أن يجد لديها صدى لدعوته الليبرالية، مقارنة بالدول وحكامها الذين رأى صعوبة استجابتهم لمثل هذا الطرق.

وينكر "راولس" -فى كتابه قانون الشعوب- حق الدول فى شن الحروب بدون مبررات، غير تلك التى تمليها مصلحتها، فنظامه مصمم كنموذج للمجتمعات السياسية التى لها حد معقول من الطبيعة الأخلاقية التى تحول دون قيام تلك المجتمعات بإشعال الحروب. ويشترط "راولس" لوجود تلك الطبيعة الأخلاقية أن يكون القادة الذين يحكمون الشعب عادلين، وأن يحكموا لفترات معقولة، ويكون لديهم نزعة للتعاون مع الغير [43].

ويضع "راولس" ثلاث عناصر رئيسية مكونة للمجتمع (الشعب) الليبرالى، وهى:

- حكومة دستورية تخدم مصالح الأفراد الأساسية.
- مواطنون يحاولون الوصول إلى حالة من التوافق العام.
- طبيعة أخلاقية للشعب ولحكامه.

ويقول إن: الشعب الليبرالى الذى ينشده، هو الشعب الذى يستطيع أن يستعمل حرياته بشكل ذكى، بحيث يوازن بين الحرية والمساواة.

ويعد موضوع السلام الليبرالى، واحداً من أهم مساهمات "راولس"، حيث اعتبر أن عدالة الحرب عنصر مكمل لشرعيتها، وقال بأن المجتمعات الليبرالية المتحضرة (الأخلاقية) تكون أقل نزوعا للحرب، فيما نفى أن تكون العلاقة بين الدول الليبرالية وغير الليبرالية تتميز بانعدام الثقة، وباندلاع الحروب، ويمكن القول أن

"راولس" شكل حلقة وسط فى الفكر الليبرالى، بين المنادين بمفهوم السلام المنفصل، وبين المنادين بالمفهوم الشامل للسلام الديموقراطى. ويميز "راولس" بين عالمين للنظرية الليبرالية: عالم مثالى ،وآخر غير مثالى، وهو يتعامل مع العالم المثالى، ويرى أن النظرية المثالية صممت أساساً للانطباق على العلاقات بين المجتمعات المنظمة بشكل جيد.

صنف "راولس" المجتمعات المنظمة بشكل جيد إلى: شعوب ليبرالية، وأخرى غير ليبرالية مسالمة. والشعب غير الليبرالى المسالم، هو ذلك الشعب الذى يملك فكرة صالحة عن العدالة وحقوق الإنسان، وهو الشعب الذى يتضمن نظامه الأساسى وجود هيئات منتخبة، تعمل بنظام الاستشارة (بشكل ديمقراطى)[44]. ويتوقع "راولس" من تلك الشعوب أن تشارك فى قانون الأمم، وأن لا يكونوا عدوانيين، وأن يكونوا على سلام ووفاق مع بعضهم البعض. وهو يرى أن الليبراليين ليس لهم الحق فى طلب "تحويل" تلك المجتمعات من مجتمعات مسالمة إلى مجتمعات تتبع المنهج الليبرالى بشكل كامل، بل تلتزم الشعوب الليبرالية بالتعاون معها، لأنها مسالمة، ولأنها تشارك الشعوب الليبرالية مواقفها فى مجتمع الشعوب.

ويقول "راولس" بأنه يجب الانتباه إلى سلوك الشعوب الليبرالية، لأن ذلك السلوك يحدد المعيار الذى وفقاً له تحاسب الدول الليبرالية نفسها، فالمجتمع الليبرالى لا يستطيع أن يطلب من مواطنيه الاشتراك فى الحرب، إذا كانت تلك الحرب تهدف إلى مجرد الحصول على ثروة اقتصادية، أو إلى السيطرة على موارد طبيعية، فالمجتمع الليبرالى سيفشل فى إقناع أفراده –فى تلك الحالة– بضرورة وشرعية الحرب التى يطلب منه خوضها، وبناء على ذلك، فإن النخبة الحاكمة تفشل فى إدخال المجتمعات الليبرالية إلى حروب غير عادلة، تسعى من ورائها للفوز بالسلطة وتكوين الإمبراطوريات. ويرى "راولس" أنه عندما يهتم مجتمع ما بتلك المصالح الاقتصادية فى المقام الأول، فإنه يفقد الشرف الذى يجب أن يتحلى به، ويتحول بذلك إلى مجتمع خارج على القانون.

وينتقل "راولس" إلى فكرة مهمة فى الفكر الليبرالى وهى فكرة عدالة الحرب،

ويعنى بعدالة الحرب أن يكون هناك توافق بين أسباب الحرب المزمع شنها، وبين الأسباب الشرعية للحرب وفقاً للنظرية الليبرالية (كما هو الحال فى المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة، والتى تعطى الدول الليبرالية دوافع مشروعة للاشتراك فى الحرب).

ويقول راولس: إن الأسباب -المشروعة- التى تدفع الدول الليبرالية للاشتراك فى الحروب، هى: حالة الدفاع عن النفس، أو وجود انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان بما يفرض على الدول الليبرالية التدخل لحمايتها. وقد انتقد "راولس" الحرب والتحضير لها، ووصفها بأنها عامل مساهم فى تآكل التطور الأخلاقى والسياسى للمجتمع الليبرالى، فهو يرى أن الحرب والتحضير للحرب تعوقان مسيرة التنمية المحلية، وتقدمان أولوية الأمن على أولوية الرفاهية والتنمية، وتكسبان النخبة الحاكمة -التى قد لا تشترك مع الشعوب الليبرالية فى ترتيب الأولويات- الحجج اللازمة لتنفيذ مخططات تحقق مصالحها الخاصة، وتضر بالمجتمع الليبرالى، مما ينزع بالمجتمع الليبرالى ككل نحو اتجاهات غير ضرورية، وغير مرغوب فيها، فالحرب تقوى الجهاز التنفيذى للدولة فى مواجهة جهازها التشريعى[45].

السلام الليبرالى، والقانون الدولى

تحدث "فرنسيس فوكوياما" فى كتابه "نهاية التاريخ" عن أن الليبرالية الديمقراطية هى آخر مراحل التاريخ الإنسانى، وأن التاريخ أُغلق عند باب الرأسمالية الغربية الليبرالية. وقال: "إن سبب انتصار الليبرالية على نقيضتها - الشيوعية- هو أن الليبرالية قادرة على تجديد نفسها، ومعرفة نقاط ضعفها، مما يدفعها -دوماً- لوضع يدها على مواضع الخلل، وعلى تطوير مفهومها".

وترى "آن مارى سلوتر" أن مفهوم السلام الليبرالى مفهوم حديث نسبياً، وهو تعبير مكثف عن مجموعة دول ليبرالية ذات سياسة تقوم على التمثيل الديمقراطى، وتنادى بالحقوق المطلقة للفرد فى الميدانين الاقتصادى والسياسى، وتسعى إلى توسيع نطاق السوق الخاصة، أو تكثيف العلاقات التجارية فى السوق الدولية، للوصول إلى عالم تستغنى فيه الحكومات والدول عن شن الحروب (بمعنى تحقيق سلام دولى بين

مختلف دول العالم)، وعلى هذا، فالعلاقات بين الدول تقوم على عدة معـايير، أهمهـا: الحقوق المدنية والسياسية، والعدالة القضائية، واقتصاد السوق الحر، وهـذه المعـايير بدورها تشكل مصدر قوة فى التدخل لحـل النزاعـات موضـوع الحـروب، ممـا يعزز مبادئ الحل السلمى، فالديمقراطية الليبرالية تتبنى التجارة الحرة. ونظامـاً حـراً فى الحركة الدولية، خاصة بين الدول الليبرالية التى لها فرصة تحقيق السـلام الـدائم فى العالم(46).

هذا وقد ثارت انتقادات على المفهوم السابق، إذ قيل بأن اسـتخدام مفهـوم السلام الديمقراطى الليبرالى كما طرحه "سلوتر" من خلال قانون السوق الجديد، أو قانون تنظيم التجارة للوصول إلى السلام الليبرالى أو الديمقراطى، هو امتداد للنظام العالمى الجديد، وامتداد لشرعية سيطرة الدول الليبرالية على العالم وخيراته.

والقانون الدولى التقليدى (الكلاسيكى)، كان مستنداً إلـى بعـض الفرضـيات الواقعية حول طبيعة العلاقات الدولية، فقد كان مستنداً -بالأساس- على فكرة أن الدول هى الفاعل الدولى الرئيسى، وأن الدول متساوية المراكز القانونية، لكن "شولتز" تقـول بأن القانون الدولى (المستند الآن إلى مؤسسات) أصبح مهزوزاً، وذلك لأن العديد مـن الفرضيات التى قام عليها هذا القانون لم تعد قائمة، حيث وضع القانون الدولى للعمـل بين الدول الأوروبية بالأساس، ولكن وبعد اتساع نطاقه، أصبح لزاماً أن يتم التفرقة بين الدول الليبرالية الديمقراطية، والدول غير الديمقراطية، لذلك تنـادى "شـلوتز" بإعـادة صياغة القانون الدولى، وبإعادة تشكيل مؤسساته، وتنقل نظرية "مورافسيك" الليبراليـة من العلاقات الدولية إلى القانون الدولى(47)، حيث يقول "مورافسيك" إنه قـدم مفهومـاً أكثر ملاءمة للعلاقات الدولية المعاصرة (مفهوم "من الأسفل للأعلى")، ويقوم مفهومـه على أولوية الأشخاص والمجموعات الخاصة على الدولة فى مجال صـياغة القـانون الدولى، أى أنه يطالب بالتخلى عن النظر إلى الدولة على أنها الفاعل القانونى الأوحد، ويطالب بإدخال الأفراد والجماعات الخاصة فى نطاق تطبيق القانون الدولى.

ويظهر واضحاً تأثير الفكر الليبرالى فى نظرية "شولتز"، من حيث وضعها

للمصالح الفردية، ومصالح الجماعات الخاصة فى المقدمة، بالإضافة إلى أن إدخالها للقانون الذى ينظم العلاقة بين الأفراد من دول مختلفة كفيل بإدخال مسألة مثل حقوق الإنسان فى صحيح القانون الدولى[48].

وتتصدى المدرسة الليبرالية -ممثلة فى "شولتز"- لمفهوم النظام الدولى، فهى تبتعد عن التعريف التقليدى للقانون الدولى وفقاً لموضوعه، لتعرفه بدلاً من ذلك من ناحية أهدافه وتأثيرها أولاً، وتقسم هذه الأهداف إلى أهداف معيارية، وأخرى تجريبية. تقول "شولتز": "إن هدف القانون الدولى هو تحقيق الاستقرار والعدالة". وتقول أيضاً: "إن القانون الدولى يجب أن يكون منسجماً مع العلاقات الدولية، بمعنى أنه يجب أن يواكب العلاقات الدولية فى تطورها، ويطرح أجوبة للأسئلة التى تفرضها تلك التطورات".

وينتقد الواقعيون وجهة النظر تلك، ويقولون إنه لا يمكن تعريف القانون الدولى من خلال أهدافه، وحتى إن كان هذا ممكناً، فلا يمكن تعريف أهداف القانون الدولى بأنها ضمان وحفظ الأمن الدولى، لأن وجود قانون دولى لا يعنى -ببساطة- وجود سلام واستقرار. وينظر الواقعيون نظرة مغايرة، إذ يرون أن القانون الأكثر فاعلية فى العلاقات الدولية، هو قانون القوة، وليس القانون الدولى.

وتحاول النظرية الليبرالية أن تهمش تأثير السيادة، وذلك من خلال اطروحات "شولتز"، التى تنادى بعمل ترابط بين الأجزاء القضائية والتشريعية والإدارية لمختلف الدول، وترى أن وجود السيادة يشكل عائقاً أمام تحقيق هدفها فى عالم أكثر ترابطاً؛ وترى أيضاً أن تحقيق نظريتها يستلزم عمل خطوتين:

- إرساء مبدأ عدم التدخل (من جانب الدولة) فى الوظائف القضائية والإدارية والتشريعية للدول الليبرالية.
- حماية تفاعل هذه المؤسسات الرسمية مع بعضها البعض، كمراكز للسلطة فى حكومة عالمية.

ويرى كثيرون أن طرح "شولتز" هذا غير ممكن التحقق، نظراً لتمسك كل دولة بسيادتها فى مواجهة المجتمع الدولى، ونظراً لاختلاف الدول فى نظمها

القضائية والتشريعية والإدارية.

أما آخر جوانب الارتباط بين المدرسة الليبرالية والقانون الدولى، فيتمثل فى النظرية المؤسسية للمدرسة الليبرالية، إذ أنها تنادى بوجود إطار مؤسسى، يتم من خلاله التفاوض بين الدول، كبديل للحرب، كما ينادى القانون الدولى بذلك. وتعد مؤسسة الأمم المتحدة مؤسسة دولية، يظهر فيها تأثير الليبرالية، وكذا تأثير القانون الدولى، فإنشاء منظمة الأمم المتحدة فى حد ذاته، جاء استجابة لأفكار ليبرالية بخصوص الأمن الجماعى والإطار المؤسسى الذى تتاح من خلاله المفاوضات[49].

المدرسة المثالية الجديدة

ترى المدرسة المثالية الجديدة -كما هو الحال فى المدرسة الليبرالية- أن الاعتماد المتبادل يقود الدول إلى السلام، وأن هناك التزاماً ليبرالياً تجاه الحكومات الديمقراطية. ويختلف المثاليون الجدد عن الليبراليين فى أنهم يرون أن سيادة السلام والعدل لا تمثل حالة طبيعية فى العلاقات الدولية، ولكنها نتيجة لتخطيط وقرارات متعمدة، ويعتقدون أن العولمة زادت من صعوبة مهمة إقرار السلام والعدل فى النظام الدولى. ويعتبر تشجيع الدول غير الليبرالية على أن تكون أكثر سلاماً وديمقراطية، واحداً من عدة خطوات لازمة للوصول إلى عالم ليبرالى، فهم يرون أنه يلزم إجراء إصلاحات على المستوى الدولى، ليصبح العالم أكثر سلاماً، ويطالبون بأن تصبح المؤسسات الدولية على درجة أكبر من الديمقراطية[50].

ويطالب المثاليون الجدد كذلك بإدماج الحركات الاجتماعية الدولية فى هيكل صنع القرار العالمى، لأن تلك الحركات أقرب للجمهور العادى حتى من حكوماته. ويختلف المثاليون الجدد مع الليبراليين فيما يتعلق بالعولمة، فينظر الليبراليون إليها نظرة إيجابية، لأنها تحول العالم إلى قرية كونية، وتوثق الصلات الاقتصادية والأخلاقية، بينما يرى المثاليون الجدد أن العولمة تتسبب فى فوضى أخلاقية، وتؤدى إلى ما يوصف بـ "انحطاط المدنية"، ويرى المثاليون الجدد وجود تناقض بين الآلية الاقتصادية للعولمة والالتزامات الأخلاقية للجوار. وهم يعتقدون بأن الليبرالية أخطأت بتأييدها لتقليص دور

القطاع العام فى الإنتاج، وفى ترك آليات السوق تستغل الموارد والاستثمارات وتوفر فرص العمل، ويقولون بأنه على الرغم من أن العولمة الليبرالية وفرت العديد من فرص الثراء، إلا أن الدول القومية كانت المستفيد الأكبر، فوفقاً لبرنامج التنمية للأمم المتحدة، يحوز أغنى مليار شخص ثروة تقدر بستين ضعفاً لما يحوزه أفقر مليار شخص(51).

ويتفق المثاليون مع الليبراليين فى رفضهم لنظام وستفاليا، إذ يقولون بأنه نظام قديم، وغير مناسب (بدأ نظام وستفاليا منذ منتصف القرن السابع عشر)، ويطالبون بجعل المؤسسات الدولية أكثر ديمقراطية، فعلى الرغم من أن المثاليين ينظرون إلى التطور الديمقراطى فى العديد من الدول على أنه شكل من أشكال التطور الإيجابى، إلا أنهم يرون أن المجتمع الدولى يلزم أن يكون أكثر ديمقراطية، ويرون أن مهمة جعل المجتمع الدولى أكثر ديمقراطية أصبحت مهمة عاجلة، نظراً لحالة الترابط الشديد بين الدول، ولعدم قدرة الحكومات القومية على السيطرة على القوى التى تؤثر فى حياة مواطنيها. ويعتقد المثاليون الجدد أن الأمم المتحدة لم تستطع القيام بدورها بالصورة المثالية، نظراً لوجود العديد من العوائق، التى من أهمها: وجود نظام وستفاليا الذى يرتب الدول ترتيباً هرمياً، فيضع الدول القوية على المقدمة تليها بقية الدول، بالإضافة لامتلاك الدول الخمسة الدائمين لحق النقض "الفيتو"، وهو ما يمنحهم وصاية على أعمال مجلس الأمن.

ويرغب المثاليون فى استبدال نظام وستفاليا بنظام آخر، يبدأ بوجود برلمانات إقليمية، ثم يتطور بعد ذلك، لتتحول هذه البرلمانات إلى حكومات مناطق، كما يجب أن يتم علاج المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، عن طريق إنشاء محكمة دولية لحقوق الإنسان، وكخطوة تالية لاستبدال نظام وستفاليا، يجب عمل استبدال منظمة الأمم المتحدة بمنظمة دولية أخرى، تستخدم إجراءات أكثر ديمقراطية، ويوجد بها برلمان دولى "مسئول"، بمعنى أن يكون برلمان ذا صلاحيات(52).

المدرسة الليبرالية الجديدة

تركز المدرسة الليبرالية الجديدة على المؤسسات الدولية وأهميتها فى منع

الصراعات الدولية، والدفع بقوة أكبر فى اتجاه التعاون.

ويسعى مفكرو المدرسة الليبرالية الجديدة إلى إقناع الدول بالاهتمام بالمصالح طويلة المدى على حساب المصالح قصيرة المدى، وبالسعى للوصول إلى حالة من التعاون من أجل تحقيق المصالح المشتركة بدلاً من التصارع على المصالح المتعارضة.

وتقر المدرسة الليبرالية الجديدة مع الواقعيين بأن هناك العديد من الدول التى تسعى لتحقيق مصالحها، على حساب الدول الأخرى، بمعنى أنها تتفق مع المدرسة الواقعية فى بعض افتراضاتها الخاصة بطبيعة الدولة، ودوافعها لخوض الصراع، إلا أنهما يختلفان حول الاستنتاجات التى تستخلص من نفس الفروض الواقعية، فتنكر المدرسة الليبرالية النظرة التشاؤمية للمجتمع الدولى، وتقول بأن الدول تتعاون، لأن من مصلحتها الدخول فى علاقات تعاونية.

وعلى الرغم من وجود الكثير من العناصر المسببة للصراع فى العلاقات الدولية، فإن الدول تستطيع أن تصل لصيغة تعاونية فيما بينها، وذلك عن طريق قيامها بعمل "قواعد أخلاقية"، ومؤسسات تعمل على تشجيع التعاون للحصول على مكاسب مشتركة.

ويستخدم الليبراليون الجدد معضلة السجين "Prisoner's Dilemma"، لتوضيح القول بأن الدول تتعاون، لأن ذلك فى مصلحتها، حيث يمكن لدولة واحدة أن تربح إذا ما قامت بالتصرف وفقاً لمصلحتها فقط، وتجاهلت مصلحة دولة أخرى، بما يؤدى لتعرض الأخيرة للخسارة، كان للأخيرة أن تفعل نفس الشيء، الأمر الذى سيؤدى بالضرورة إلى تحقيق الطرفين قدر أقل من المكاسب التى يمكن تحقيقها إذا ما قامت الدولتان بالتعاون والاتفاق حول مصالحهما المشتركة[54]. وترى المدرسة الليبرالية أن "معضلة السجين" -بهذا الشكل- توضح الوضع الشائع للعلاقات الدولية، والذى يدفع الدول للتعاون وعدم الصراع فى هذه الحالة، هو أنها ستضطر للتعاون مع من تعتزم الصراع معها أو خداعها، مما يدفعها للتصرف بشكل سلمى، حتى تستطيع المحافظة على مصالحها طويلة الأجل.

وترى المدرسة الليبرالية الجديدة أن "مبدأ التبادلية Reciprocity" من المبادئ

شديدة الأهمية فى المجتمع الدولى، وهو المبدأ الذى يعنى أن تتبادل الدول فيما بينها منفعة بمنفعة ومصلحة بأخرى، وترى أن مبدأ التبادلية يتصاعد عملياً –على الصعيد العسكرى– بشكل كبير، حيث ظهر العديد من الاتفاقيات للحد من التسلح، والعديد من اتفاقيات السلام بين الدول، وفى مثل هذه الحالة، ترى المدرسة الليبرالية أن الدول تتقايض، فتمنح كل منهما الأخرى الأمن العسكرى، فى مقابل الحصول على أمنها. وتقول المدرسة الليبرالية الجديدة بأنه من خلال المنظمات والاتفاقيات التجارية الدولية، يمكن للدول تحقيق رادع إضافى قوى، من خلال التلويح بالعقوبات التجارية فى وجه الممارسات غير المشروعة[55].

ويعد مفهوم "المجتمع المدنى العالمى" من أحدث قيم ومفاهيم المدرسة الليبرالية، ونعنى بالمجتمع المدنى العالمى: مجموعة الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية الغير حكومية، والغير هادفة للربح.

ويرى "جون كين John Kenn" –أحد أهم مفكرى الليبرالية الجديدة– أن المجتمع المدنى العالمى، يعد أداة لنشر السلام والأمن، وقد نشأ هذا المفهوم الليبرالى نتيجة لسبعة عوامل، أهمها: زيادة تأثيرات العولمة على شعوب العالم، بحيث أصبحت هناك قضايا تهم العالم أجمع: كقضايا البيئة، والإرهاب، كما ظهر وعى جديد بأهمية السلام، وبأن كوكب الأرض متصل ببعضه البعض، ويمكن التدليل على ذلك، بظهور حركات السلام، وحركات الحفاظ على البيئة، بالإضافة إلى النمو المستمر للاقتصاديات الليبرالية الجديدة. ويقرر "كين" أنه لا يمكن توحيد العالم عن طريق القوة، وأن المحاولات التى قامت بها قوى قديمة: كالفاشية والنازية، باءت جميعها بالفشل، لأن الطريق الوحيد لتوحيد العالم، يكمن فى وجود رؤية عالمية واحدة ومشتركة للعالم أجمع[56].

وترجع أهمية المجتمع المدنى العالمى فى العلاقات الدولية، ولاسيما المنظمات الدولية غير الحكومية إلى أنها –وفقاً للمنهج الليبرالى– يمكن أن تستخدم كأداة لنشر السلام فيما بين الدول، لأن الدول –عموماً– تنظر بحساسية إزاء محاولات الدول الأخرى، أو المنظمات الدولية التدخل فى شئونها، فى الوقت الذى

تنظر فيه بحساسية أقل إلى المنظمات الدولية غير الحكومية، حيث تعتبرها وسيط أكثر نزاهة من غيره، وترى أنها لا تخضع لتأثيرات من قوى عالمية، بقدر ما تخضع المؤسسات الدولية الحكومية لتلك التأثيرات[57].

وترى المدرسة الليبرالية أن المجتمع المدنى العالمى محكوم بالعديد من القواعد المكتوبة والغير مكتوبة، التى تساعد على سيادة مفاهيم وقيم عالمية جيدة، مثل مفهوم "التفهم"، ويعنى احترام الغير، فسيادة مثل هذه المفاهيم، تساعد على وجود رؤية عالمية موحدة لمختلف القضايا، وتؤدى إلى الحد من النزاعات الدولية. وترى المدرسة الليبرالية أيضاً أن المجتمع المدنى العالمى يساعد فى التقليل من نزعة الدول إلى العنف، وذلك عن طريق تأثيره على الفاعلين الداخليين، وكذا على الحكومات. وتطالب المدرسة الليبرالية بدمج المجتمع المدنى العالمى ضمن إطار المجتمع الدولى بصورة أكبر، حيث سيساعد هذا على تقليل الفوضى العالمية، ويخلق مجتمعاً أكثر سلاماً[58].

المؤسسة الليبرالية الجديدة

أُنشأت النظرية المؤسسية الليبرالية الجديدة، للرد على النظرية الواقعية الجديدة، التى ظهرت على يد "كينيث فالتز" فى كتابه "نظرية السياسة الدولية"، إذ قام "أكلورد كوهين" بتطوير المدرسة الليبرالية حتى تصبح أكثر ملائمة للعصر الحديث. وتقوم هذه المؤسسة على وجود دول عدة، تتعاون مع بعضها البعض، من خلال أطر مؤسسية دولية، تتيح لها تخفيض تكاليف الصفقات التى تبرمها، وتمدها بالمعلومات، وتخفض احتمالية لجوء بعض الدول إلى استخدام أساليب غير مشروعة، مثل الغش والتدليس[59].

ويمكن حصر المبادئ الرئيسية للمؤسسة الليبرالية فيما يلى:

أولاً- الفاعل المؤثر: تتخذ المدرسة الليبرالية الجديدة (المؤسسية) من الدولة فاعلاً شرعياً وقانونياً، يمثل المجتمع، فعلى الرغم من أن المدرسة الليبرالية -بشكل عام- تعلى من قيمة الفاعلين الآخرين (غير الدولة)، إلا أن "كوهين" قال بأن هؤلاء الفاعلين الآخرين يلون الدولة فى ترتيب الأهمية.

ثانياً- الهيكل الدولى المرغوب فيه ليبرالياً: يرى الليبراليون الجدد أن

هيكل المجتمع الدولى (النظام الدولى)، قائم على الفوضوية (عدم وجود حكومات قوية ذات سيادة بالمعنى المتعارف عليه الآن)، وعلى الرغم من ذلك، فإنهم لا يرون أن التعاون بين الدول مستحيل كما يبدو ذلك من خلال مطالبتهم بغياب السيادة. ويقول الليبراليون الجدد بأن النظام الدولى والمؤسسات الدولية يمكن أن يخففا من تأثير الفوضوية، وذلك عن طريق جعل الانحراف عن المعايير الدولية أشد عقاباً.

ثالثاً- العملية: يزداد التكامل على المستويين الإقليمى والعالمى، حيث يُعتبر الاتحاد الأوروبى، ومدى نجاحه مستقبلاً، تجربة تبين مدى إمكانية نجاح الليبرالية المؤسسية الجديدة.

رابعاً- الحافز: تسعى الدول للدخول فى علاقات تعاونية، حتى لو كان البعض يحصل على نصيب أكبر من المكاسب، فالمؤسسية الليبرالية الجديدة تهتم بالمكاسب المطلقة التى تعوزها الدولة، بعكس الواقعية الجديدة التى تهتم بالمكاسب النسبية.

ويرى "كوهين" أن وجود تجارة حرة، يقدم حوافز للتعاون، لكنه لا يضمن وجود حالة من السلام، حيث يقول: "إن التعاون لا يحدث بصورة تلقائية، ولكنه يتطلب تخطيطاً، ويتطلب أن يتم التفاوض للوصول إلى التعاون"[60].

ولا يرى الليبراليون المتشددون (الراديكاليون) أن هناك حقاً دائماً للدولة يمنحها شرعية دائمة، ولكن تلك الشرعية يمكن للدولة أن تحصل عليها من خلال الإجراءات الديمقراطية، وعن طريق الحكم الإنسانى. وقد تساءل بعض الليبراليين عن قدرة الدولة على تحقيق الأهداف الليبرالية المتعلقة بالنظام والعدالة، حتى وإن كانت الدولة الليبرالية راغبة فى تحقيق تلك الأهدف، ونادوا بنقل السلطة من الدولة إلى الحكومات المحلية والجمعيات الإقليمية، أو بنقلها من الدولة إلى حكومة عالمية تحوز سلطات فوق الدولة.

وقد قام "مورافيك" بعمل نظرية مؤسسية أخرى فى الفكر الليبرالى الجديد، تقوم على فرضيات ثلاثة:

الفرضية الأولى: الفاعلون الرئيسيون فى السياسة الدولية، هم الأشخاص والمجموعات خاصة.

الفرضية الثانية: تقوم الدول بتمثيل المجموعات المحلية وفقاً للأساس الذى يـتم الاتفاق عليه محلياً، بمعنى أنه على المسئولين فى الدولة أن يعرفوا التفضيلات المحليـة، ويصفوا تفضيلاتهم الرسمية وفقاً لها، ويتصرفوا بشكل هادف لتحقيقها فى السياسة العالمية.

الفرضية الثالثة: يجب أن تظهر تفضيلات الدولة الرسمية فى تصـرفاتها على الصعيد الدولى.

ويطالب "مورافيك" بأن تكون هناك مؤسسات دولية على الصـورة التـى وضعها فى افتراضاته، بمعنى أن تقوم الدولة بتمثيل مصالح مواطنيها، الأمر الذى يطرح فكرة مؤسسية ليبرالية هامة، وهى فكرة المجتمع المدنى العالمى، الذى يعنى أساساً وجود مجموعة من المؤسسات الدولية غير الحكومية تمارس أنشطة مختلفة: اقتصادية، وسياسية، وثقافية[61].

رؤية الليبرالية الجديدة للعولمة

جوهر الرؤية الليبرالية للعولمة، هو الاعتقاد الراديكالى الصارم بـأن العولمـة ظاهرة إيجابية، ينبغى على الجميع التكامل معها واللحاق بها، فهى عملية حتمية لا فكـاك منها، مما جعل بعض الدارسين يطلق على تلك الرؤية "الهوس بالعولمة". وطبقاً للرؤيـة الليبرالية الجديدة للعولمة، فإن العولمة تعنى: ظهور اقتصادى عالمى مفتوح، ونشأة نظام أو إطار أوثق يتخطى نسق الدولة القومية، ويقوض السلطات لصالح الشـركات متعـددة الجنسيات، وغيرها من المؤسسات عابرة القوميات. وتفتـرض الليبراليـة الجديـدة أن للمتغيرات الاقتصادية فى ظل العولمة الأولوية على المتغيرات السياسية والثقافية[62].

وهذه الرؤية التى يعد "توماس فريدمان" من أبرز المدافعين عنها، تؤكد أن العولمة هى نظام دولى جديد، يعتمد على التكامل بين رأس المال، والتكنولوجيـا، والمعلومات التى تتخطى الحدود القومية، ومن ثم فإن العولمة ظـاهرة اقتصـادية تكنولوجية بالأساس، ووفقاً للمدرسة الليبرالية الجديدة، فإن قوة الدولة لا تقاس بمتوسط الدخل الفردى، وإنما بعدد خطوط شبكة الإنترنت، وكيفية استخدام الدولة للمعلومات.

وترى المدرسة الليبرالية أن العولمة ترتقى بالدول التى ترتبط بها، وتحـط

من قيمة الدول التى قد تحاول الانفصال عنها، وهى أمر واقع وحتمى، فسواء أعجبتنا العولمة أم لا، فذلك لن يغير من واقع الأمر شيئاً، إذ أنه لا أحد يستطيع الادعاء بأنه بدأ العولمة، ولا أحد يستطيع الادعاء بأنه قادر على إيقافها.

ويمثل البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، ومنظمة التجارة العالمية، البعد الاقتصادى (وهو البعد الأبرز والأكثر قوة وتأثيراً)، فيما تمثل الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة، الأبعاد: الاجتماعية، والسياسية، والثقافية للعولمة(63)، ولعل هذا يبرر المطالبة الليبرالية الدائمة بدور أكبر وأكثر فاعلية للأمم المتحدة فى مجال حفظ الأمن والسلم العالمى. وتمتد النظرة الإيجابية الليبرالية للعولمة، لتشمل الاعتماد المتبادل بصفته أحد ظواهر العولمة، فالاعتماد المتبادل يزيد من الرفاهية لجميع سكان العالم، ويرفع من مستوى الخدمات، ويوفر سلعاً لم تكن لتتوفر لولا العولمة(64).

وتنظر المدرسة الليبرالية بأهمية بالغة إلى دور المنظمات الدولية غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، فى خلق حالة من الترابط بين أجزاء العالم، فبتلك الحالة من الترابط يمكن صنع الحروب، ويمكن الوصول لتسويات ولحلول وسط، فالمنظمات الدولية غير الحكومية تمتلك حرية أكبر من المنظمات الدولية الحكومية، نظراً لأنها محكومة بقواعد أكثر مرونة، بما يجعل استجابتها للنزاعات الدولية أسرع، ويجعل من تدخلها مقبولاً لدى أطراف النزاعات الدولية المختلفة، ولذلك ينادى الليبراليون الجدد بزيادة دور تلك المنظمات فى المجتمع الدولى، بالشكل الذى يسمح بأن يكون لها تأثير كبير على الفاعلين الدوليين الآخرين(65).

وأخيراً، ترى المدرسة الليبرالية الجديدة أن العولمة ظاهرة تلقائية، ظهرت نتيجة الثورة الصناعية الثالثة، وما أثمرته من تقدم تكنولوجى، وتنكر أن تكون مقصودة أو مدفوعة من قبل دول بعينها. وعلى هذا، فالحل أمام دول الجنوب فى مواجهة العولمة، هو الاندماج مع قوى العولمة، وكلما زادت سرعة هذا الاندماج، كلما زادت المكاسب المحتملة لتلك الدول، وإلا، فإن قوى العولمة ستسحق دول الجنوب، وستصبح تلك الدول فى ذيل المسيرة الحضارية.

العلاقات الدولية من منظور المدرسة الليبرالية

ترى المدرسة الليبرالية أن العلاقات الدولية يجب أن تقوم على التعاون والسلام، فالتعاون هو القيمة الأساسية فى العلاقات الدولية. وقد حدث خلاف داخل المدرسة الليبرالية فيما يتعلق بالتعاون فى العلاقات الدولية، فظهر اتجاه يقول بأن التعاون عملية تلقائية، وأن الدول تنزع بشكل طبيعى إلى التعاون، فيما قال آخرون بأن التعاون الدولى يستلزم الكثير من التخطيط والعناية، لأن هناك العديد من الدول التى قد تحاول أن تتصرف بصورة عدائية، أى أن هناك بعض الدول التى قد ترفض التعاون الدولى، كمبدأ أساسى حاكم للعلاقات الدولية[66].

وتفرق المدرسة الليبرالية فى مجال دراسة العلاقات الدولية بين نوعين من الدول: النوع الأول هو الدول الليبرالية، والنوع الثانى هى الدول غير الليبرالية (بعضهم يقسمها إلى دول ليبرالية، وأخرى غير ليبرالية، وثالثة غير ليبرالية، ولكنها "محترمة مسالمة")، وأهمية هذه التفرقة ترجع إلى أن الدول الليبرالية -وفقاً لمنظور المدرسة الليبرالية- أشد نزوعاً إلى السلام والتعاون من الدول غير الليبرالية أو غير الديمقراطية، وعلى ذلك فإنه من المتوقع أن تتسم علاقات الدول الليبرالية بالسلمية والتعاون، وتتسم علاقات الدول الليبرالية بالدول غير الليبرالية بالشك الدائم من قبل الدول الليبرالية فى الدول غير الليبرالية، وتتصف العلاقات بين الدول غير الليبرالية مع بعضها البعض، بسيادة منطق الصراعات، وباستفتاء القوة المسلحة بصورة متكررة.

وتعتقد المدرسة الليبرالية أن الطريقة الوحيدة لضمان الأمن فى العلاقات الدولية، هى وجود تحالف واسع من الدول الليبرالية، تتعهد من خلاله كل دولة بالمشاركة فى الرد على أى عدوان يصيب دولة ليبرالية أخرى، فيما يعرف بآلية الأمن الجماعى[67].

وتعتبر المدرسة الليبرالية أن الوسيلة المثلى للتعاون فى المجتمع الدولى هى التفاوض، ومحاولة الوصول إلى حلول وسط، وترى أن على الدولة أن تهتم بمكاسبها المطلقة فى علاقاتها الدولية، لا أن تهتم بمكاسبها النسبية (نسبة إلى ما ستحصل عليه الدول الأخرى من العلاقة مع تلك الدولة). وتنظر المدرسة الليبرالية

إلى التفاوض الدولى على أنه بديل للحرب التى تعتبرها المدرسة الليبرالية غير شرعية، إذا لم تكن مدعومة من قبل المجتمع الدولى، وتستند أسبابها للمبادئ الليبرالية (كمبدأ الدفاع المشروع عن النفس، ومبدأ التدخل لحماية حقوق الإنسان).

والمدرسة الليبرالية تعلى من أهمية المؤسسات الدولية، لأنها تؤدى لعلاقات دولية أكثر سلماً، ولأن الدول الصغيرة يمكن أن تحتمى بالإطار التنظيمى للمؤسسات الدولية، من أجل الحصول على شروط أفضل للصفقات التى تجريها مع الدول المتقدمة (الدول القومية)، وتحافظ المؤسسات الدولية على السلام العالمى، لأنها تقوم بأعمال الوساطة، وبأعمال صنع وحفظ السلام، وكذلك توفر آليات لمنع نشوء النزاع، مثل آلية الإنذار المبكر[68].

وتنظر المدرسة الليبرالية نظرة إيجابية إلى العولمة، وإلى ظاهرة الاعتماد المتبادل، وتنادى بوجود تنسيق مصالح بين الدول، بمعنى أن تقوم كل دولة بالتنسيق مع الدول الأخرى، حتى تحصل كل دولة على حصة من الموارد المتاحة، ويرجع هذا المبدأ إلى الرفض الليبرالى المبدئى لنظرية توازن القوى، إذ أنها ترى أن هذا المبدأ يدفع الدول القوية إلى استغلال فارق القوة بينها وبين الشعوب الضعيفة، لكى تحصل الدول القوية على النصيب الأكبر من الموارد العالمية، على الرغم من أن حاجة الدول الضعيفة تفوق حاجة الدول القوية إلى الموارد بكثير[69].

المدرسة الليبرالية الجديدة المعاصرة

يرى مفكرون ليبراليون معاصرون أن الأنظمة والمؤسسات تساعد على حكم نظام دولى تنافسى وفوضوى، وهم يطالبون ويشجعون التعددية والتعاون، كوسيلة لضمان المصالح الوطنية، فهم ينظرون إلى المؤسسات كوسيط ووسيلة لإنجاز التعاون فى النظام الدولى. والذى يكون أصعب إذا كان زعماء البلدان المراد عمل تعاون بينهم، لا يرون وجود مصالح متبادلة فيما بين بلدانهم. كما يعتقد الليبراليون المعاصرون أن الدول يجب أن تتعاون لتحقيق مصالحها (المصالح المطلقة)، ويرون أن العقبة الرئيسية فى سبيل ذلك هى "الغش"، أو بمعنى آخر عدم التزام بعض الدول بإتمام تعهداتها الدولية.

ويرى الليبراليون المعاصرون أن الفكرة المؤسسية لليبرالية الجديدة، قائمة منذ إنشاء الأمم المتحدة، وأن الذى قامت به النظرية المؤسسية الليبرالية، هو مجرد تطوير لتلك الأفكار الموجودة بالفعل. وهم يعتقدون بأنهم يزودون الحكومات الغربية بالأســس الفلسفية والعلمية فى الوقت الحالى، فالنظرية الليبرالية تنظر إلى إسهاماتها المعاصــرة فى مجال العلاقات الدولية بصفتها منهاج يتعين على الحكومات الغربية إتباعــه، وإلا فقدت جانباً كبيراً من شرعيتها فى مجال ممارسة علاقاتها الخارجية(70).

النقاش بين الواقعية الجديدة، والليبرالية الجديدة

للواقعية الجديدة، والليبرالية الجديدة نظريتان متضـــادتان بالكامـــل (ليســـا نظريتين متعاكستين قطبياً)، لأنهما يتفقان فى عدد من الفرضيات حـــول السياســـة الدولية، إلا أننا سنركز هنا على أوجه الخلاف:

أولاً: يظهر الخلاف بين الليبراليين الجدد، والواقعيين الجـــدد فـــى أنهـــم يدرسون عوالم مختلفة من السياسة الدولية، فيركز الواقعيون الجدد علـــى الأمـــن والجيش، ويصدرون قضية السياسة العليا، فيما يركز الليبراليـــون الجـــدد علـــى الاقتصاد السياسى، وقضايا البيئة، وقضايا حقوق الإنسان، مما يوضح أن أولويات كلا المدرستين مختلفة اختلافاً كلياً، وأن جدول أعمالهما مختلف أيضاً.

ثانياً: يظهر الخلاف أيضاً فى اهتمام الواقعيين الجدد بمفهوم المكاســـب النســـبية التى ستنتج عن الاتفاقات الدولية والتعاون، بمعنى أن الواقعية تدعو الدولة لقياس قيمة ما ستحصل عليه، مقارنة بما ستحصل عليه الدول الأخرى، ثم يكون للدولة بعد ذلك أن تقرر الاشتراك فى التعاون الدولى من عدمه، بينما تهتم المدرسة الليبرالية بالمكاسب المطلقـــة، حيث يقولون بأنهم غير مهتمين بالمكاسب على المدى القريب، لأنهم يرون أن جميع دول العالم ستستفيد من التعاون، ومن ثم فهى تدعو دول العالم للنظر إلى مكاسبها الخاصـــة، بغض النظر عن المكاسب التى ستحصل عليها الدول الأخرى نتيجة للتعاون الدولى.

ثالثاً: يعتقد الواقعيون الجدد أن التعاون صعب التطبيق فى العلاقـــات الدوليـــة، حيث يقولون بأن النظام الدولى قائم على الفوضى، وكل دولة تحاول أن تحصل لنفســـها

على أكبر حصة من الموارد، فالمجتمع الدولى فى رأيهم قائم على التنافسية، وعلى مبدأ مساعدة الذات، وأن التعاون يتم فى حدود ضيقة. بينما ترى الليبرالية الجديدة عكس ذلك، فالتعاون ممكن، كما أن الدول والفاعلين الدوليين الآخرين أكثر ميلاً للتعاون منهم إلى الصراع والتنافس، وأن الذى يؤدى بهم إلى الصراع هو تلك "الرغبات والمصالح غير الخيرة" للنخب الحاكمة فى مختلف دول العالم، ويعتقد الليبراليون الجدد أن التعاون الدولى سيعود بالمكاسب المطلقة على كافة شعوب العالم المشتركة فى عالم متعاون ليبرالى[71].

رابعاً: يعتقد الواقعيون الجدد أن الدولة لازالت الفاعل الرئيسى فى النظام الدولى، على الرغم من بروز العديد من القوى الأخرى، بينما يرى الليبراليون الجدد أن الفاعلين فوق القوميين أكثر أهمية من الدول، فهم يعلون من قيمة المؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، كما أن الدور الرئيسى للدولة يتركز فى حماية مصالح مواطنيها على نطاق المجتمع الدولى، بمعنى أن التفضيلات العامة لصانعى سياسة الدولة يجب أن تهتم برعاية مصالح الأفراد، ولو كان ذلك على حساب المصلحة الوطنية العامة.

خامساً: يبدى الواقعيون الجدد قلقاً عنيفاً من تأثير العولمة على الأمن، إذ يرون أن هذا الكم الكبير من المعلومات الذى أتاحته العولمة لمواطنى العالم، مكنهم من مناقشة قضايا من غير المرغوب (أمنياً) أن تفتح للنقاش العلنى، فيما يرى الليبراليون أن المناقشة يجب أن تكون مفتوحة فى جميع الموضوعات، إذ تؤمن الليبرالية الجديدة بمبدأ الثقافة، ويسود فيها الاعتقاد بأن المجتمع لا يحتاج لوصاية من حكامه، وأن الحكام يجب أن يستجيبوا للرغبة الشعبية العامة، حتى وإن كان رأيهم مخالفاً للرأى الشعبى.

سادساً: يتفق الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد فى تفضيل اقتصاديات السوق الحرة، إلا أن الواقعية ترى أنه لا يجب على الدولة أن تتدخل فى النظام الاقتصادى، إلا بما يمس أمنها، فى الوقت الذى تنادى فيه المدرسة الليبرالية بضرورة تدخل الدولة، لخلق رأسمالية أكثر إنسانية (دعوة "كوفى أنان")، ولخلق سوق أكثر حساسية لحاجات الناس ومصالحهم ورغباتهم.

سابعاً: ترى المدرسة الليبرالية أن العولمة ساهمت فى إبعاد الدولة عن

النشاط السياسى، وأجبرت الحركات الاجتماعية الداخلية على التدخل فى العديد من القضايا، متحدية بذلك سلطة الدولة[72].

الانتقادات الموجهة إلى المدرسة الليبرالية

الانتقادات الموجهة إلى المدرسة الليبرالية كثيرة ومتنوعة، فهناك مجموعة من الانتقادات العامة، وانتقادات أخرى للأفكار والمفاهيم التى طرحتها هذه المدرسة.

ولعل أحد أهم هذه الانتقادات: النظرة المتفائلة، الغير واقعية للمجتمع الدولى على أنه مجتمع قائم على التعاون والسلام، حيث إنه – وكما يقول المنتقدون–، قائم على مجموعة من الصراعات، وأن الدول تستخدم الحرب لتحقيق مصالحها، دون النظر إلى اعتبارات كتلك التى تنادى بها المدرسة الليبرالية مثل شرعية وعدالة الحرب.

وتمتد الانتقادات لتشمل قول الليبراليين بإن الطبيعة البشرية خيرة، وهذا ما يراه المنتقدون منافياً لكافة مظاهر السلوك الإنسانى المتصف باللاإنسانية، والسعى لتحقيق المصلحة الذاتية على حساب أية مصلحة أخرى (بمعنى أن البشر بطبيعتهم أنانيون)[73].

وتنتقد المدرسة الليبرالية من خلال مفهومها المؤسسى، الذى تقول بأنه يسهم فى عمل إطار يمكن من خلاله التفاوض، بدلاً من اللجوء إلى الحرب، حيث إن وجود منظمة دولية كبيرة مثل عصبة الأمم، لم يحل دون اشتعال الحرب العالمية الأولى، ووجود الأمم المتحدة، لم يحل دون انتقال الحروب إلى الشرق الأوسط، ولم يحل دون وجود فترة طويلة من التوترات بين المعسكرين الشرقى والغربى خلال الحرب الباردة. ويُنتقد أيضاً قول الليبراليين بأن المؤسسات الدولية توفر غطاء للدولة الأضعف فى مفاوضاتها مع الدول القوية، وذلك غير صحيح، فالدولة القوية تستخدم مختلف أساليب الضغط على الدول الضعيفة لتحقيق مصالحها، ولا تهتم فى هذه الحالة بالعمل داخل إطار مؤسسة، بل إنها تمارس ضغوطها بالصورة التى تراها مناسبة.

ويُنتقد تصور المدرسة الليبرالية، فيما يتعلق بعمل حكومة عالمية فوق قومية، تتجمع لديها السلطات التنفيذية والتشريعية، ويرى منتقدوها أن هذا من باب الخيال، لأنه لا يمكن لدولة (لاسيما إن كانت دولة قوية) أن تتنازل طوعاً عن مصادر قوتها فى

مواجهة الدول الأخرى، من أجل حكومة عالمية موحدة، بالإضافة إلى أن الدول يوجد بها العديد من القوى المستفيدة من وجود مفهوم السيادة بصورته الحالية، وتلك القوى (النخبة الحاكمة)، ستمنع أية محاولة من شأنها التأثير على مراكزها ومزاياها.

ويُنتقد أيضاً تصور المدرسة الليبرالية، فيما يتعلق بالسلام الليبرالى، حيث يقوم على أن الدول الليبرالية لا تشن الحروب، وهذا ما كذبه التاريخ، حيث قامت العديد من الدول الليبرالية الديمقراطية بشن العديد من الحروب، لأسباب لا تمت بصلة لما قالته الليبرالية عن أسباب الحروب المشروعة، فقد قامت الدول الليبرالية بحروب استعمارية للسيطرة على موارد وخيرات دول أخرى (غير ليبرالية فى معظمها)، بالإضافة إلى أن أوروبا شهدت حروباً طاحنة لسنوات طويلة بين دولها الليبرالية(74).

وينتقد معارضو المدرسة الليبرالية مفهومها، فيما يتعلق بالاعتماد المتبادل، إذ تقول المدرسة الليبرالية بأن الاعتماد المتبادل، يحول دون نشوب الحروب، ولكن الدولة إذا ما ارتأت أن دعاوى الأمن القومى لديها تدفعها لشن حرب من أجل أمنها، فإنها ستكون مستعدة للتضحية بكافة المكاسب الاقتصادية من أجل تعظيم أمنها، بما يعنى أيضاً انتقاد المدرس الليبرالية فى أعطائها الأولوية للشئون الاقتصادية، على حساب الشئون الأمنية والسياسية، إذ أن أى دولة تفعل ذلك ستجد العديد من الدول التى تقوم باحتلالها واستغلال مواردها، أو على الأقل بابتزازها عسكرياً، للحصول على مزايا تجارية.

وقد انتقد معارضو الليبرالية مفهوم الأمن الجماعي، وقالوا بأنه غير قابل للتطبيق بصورة دائمة، وإذا كان الليبراليون يضربون مثلاً بحرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء)، كمثال لنجاح آلية الأمن الجماعى، فإن المعارضين يقولون بأن هذا التحالف الأمريكى لم يكن له أن ينجح لولا اتفاقه مع المصالح الأمريكية، وأنه لولا قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للحملة العسكرية لما أمكن إخراج العراق من الكويت.

ويؤكد المعارضون أن هناك العديد من الحالات الأخرى التى يجب فيها استخدام آلية الأمن الجماعى، إلا أنه لا يتم استخدامها، وذلك إما لقوة الدولة المعتدية، أو لغياب مصلحة القوى الكبرى فى تصفية هذه المشكلة، ويدلل

المعارضون بوجود العديد من الحروب فى القارة الأفريقية، لم تزعج دول العـالم نفسها بالتوصل لحل لها، وذلك لعدم مساسها بمصالحها.

ونأتى لانتقاد يخص المدرسة الليبرالية الجديدة، وهو المتعلق بنظرة المدرسـة للعولمة، إذ ترى بأنها أمر إيجابى، يجب على جميع دول العالم التعامل معه والانخراط فيه، فى الوقت الذى تحابى فيه العولمة –لاسيما اقتصادياً– دول الشمال المتقدمة، على حساب دول الجنوب، فهى تمنع دول الجنوب من تقديم الدعم لمنتجاتها، بينما مازالـت الدول المتقدمة تقدم الدعم لمنتجاتها الزراعية. وكذلك تُنتقد النظرية الليبرالية فى نظرتها للعولمة على أنها عملية تلقائية، وترى أنها عملية منتظمة ومدفوعة بآليات السوق (قوى السوق)، وبمصالح القوى الكبرى وبخاصةالولايات المتحدة.

وتُنتقد أيضاً نظرة المدرسة الليبرالية إلى الحرب، إذ يـرى الواقعيـون أن الحرب والإدارة العسكرية لا يمكن الاستغناء عنها، وأنه على الرغم من أن العولمة قلصت بالفعل من أهمية الآلة العسكرية، إلا أن القوة العسكرية لازالت مهمة للغاية، وانتقدوا كذلك رفض الليبرالية لمفهوم الحرب الوقائية، بالقول بأنه يجب على الدول الليبرالية الديمقراطية ألا تنتظر وقوع الحرب، لتبدأ بعد ذلك فى البحث عن سـبل الأمن الجماعى، بل عليها أن تكون المبادرة لإزالة التهديد والخطر قبل وقوعه، لأن الحروب الحديثة أصبحت معتمدة بصورة كبيرة على مفاجأة الخصم ومباغتته.

ومن الانتقادات التى ثارت أيضاً فى وجه المدرسة الليبراليـة، اسـتخدامها القانون الدولى بشكل يقويه على القوانين المحلية، الأمر الذى يعتبره البعض خطأً كبيراً، لأن المجتمع المحلى الداخلى، يجب أن يقوم على وجـود سـلطة واحـدة، يخضع لها جميع مواطنى الدولة، وإلا سادت الفوضى فى المجتمع، وتهددت حيـاة وحريات المواطنين، بينما المجتمع الدولى لا يمكن أن يحكم بنفس القانون، فالمجتمع الدولى والعلاقات الدولية قائمة على الفوضى، ولا يمكن أن يتحول المجتمع الدولى من مجتمع الفوضى إلى مجتمع القانون ومجتمع الانضباط، لأن كل دولـة مـن مجمـوع الدول المكونة للمجتمع الدولى تسعى لتحقيق مصلحتها على حساب الدول الأخرى.

الهوامش

1- john baylis and Steve smith, the global nation of world politics (2002) oxford university press, page 148.
2- ibid.
3- www.mises.org/liberal,ludwing,vanmises,liberwsm
4- ibid.
5- ibid.
6- www.geoities.com/virtud 6-
7- ibid.
8- www.mises.org/liberal
9- ibid.
10- ibid.
11- Joshua Gold stein, international relations (1996) HarperCollins college, page 104.
12- www.geocities.com/virtual,war,colleage/ir
13- john baylis and Steve smith, the global nation of world politics (2002) oxford university press, page 151-153.
14- ibid.
15- Joshua's Gold stein, international relations (1996) HarperCollins college, page 105- 109.
16- ibid.
17- ibid.
18- www.fff.org/freedom john, Macmillan, liberalism and democratic peace.
19- ibid.
20- ibid.
21- ibid.
22- ooylem.w., on the democratic peace, international security, liberties and world polices (1995) st martin's press, page 20-27.
23- ibid.
24- www.geocvtues.com/ democrat is democrization making international relations more peace full.
25- ibid.
26- Robert o.keohane, trans maevonal relations and world polities (1972) Harvard university press the international.
27- ibid.
28- seyom brown, international relations in a changing global system (1992) Wes view press.

29- ibid.
30- ibid.
31- Joshua s. gold stein, international relations (1996) HarperCollins college publishers, page 106- 110.
32- ibid.
33- ibid.
34- www.mises.org josephs. Stroberg the united nations charter and the elusion of collective security.
35- ibid.
36- ibid.
37- ibid.
38- john baylvs, the globalization of world poetics (2002) oxford university press page 161.
39- www.home-charch.org/voices, smith, a deceleration oh interdependence.
40- James n. rose man, the study of global interdependence (1980), Frances printer, page 102- 104.
41- www. home-charch.org/voices, smith, a declaration of interdependence.
42- www.tawianrcserchcenter.com democratic peace and interdependence.
43- ibid.
44- ibid.
45- ibid.
46- ibid.
47- www.geocvties.com virtual, war colleagelir man oprussenm rawls and luberdnorms.
48- ibid.
49- ibid.
50- www.ejit.org/journal/vollp international low in a world of wberd states.
51- ibid.
52- ibid.
53- ibid.
54- john baylus and stave smith, the globalization of world polities (2002) oxford university press page 156- 158.
55- ibid.
56- ibid.
57- Joshua s. Goldstein, international relations (1996) HarperCollins college publishers, page 98- 104.
58- ibid.
59- ibid.
60- john kean, the global civet society (2003) Cambridge university press, page 1-39.
61- ibid.
62- ibid.

63- john baylus and stave smith, the globalization of world polities (2002) oxford university press page 158- 159.
64- www.mises.org Joseph. R Stromsburg the new world instiationsm .
65- ibid.
66- www.islamonline.net/mafaheem/2003/3
67- د. محمد السيد سليم، ثلاث دروس للعولمة
68- ibid.
69- ibid.
70- www.mises.org/ ludwing van mises liberalism.
71- www.mises.org Joseph. R Stromsburg the new libered institutions.
72- ibid.
73- ibid.
74- ibid.

الفصل الرابع

نظرية التكامل في العلاقات الدولية

على الرغم من تعدد النظريات المعاصرة فى العلاقات الدولية، إلا أن نظرية التكامل الدولى، تعتبر من أحدث النظريات المتعلقة بهذا المجال. والتكامل يعنى اندماج دولتين أو أكثر فى شكل دولة جديدة، تتولى كافة الاقتراحات، وتقوم بكل التخصصات والمسئوليات.

وقد نالت ظاهرة التكامل اهتمام الدارسين والخبراء على حد سواء، بالرغم من أن معظم محاولات التنظير حول التكامل فوق القومى، لم يتم تناولها إلا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ثار الجدل بشأن النظرية، وثارت حولها التساؤلات: ما هى الضوابط الحاكمة لعملية التكامل؟ وهل فى التكامل سلطة عليا للقانون؟ وهل تستطيع الدول أن تتكامل في جماعات إقليمية دون اختفاء لوحداتها؟ وبالإضافة إلى كل ذلك، تبقى مشاكل تحديد التعريف، ونهج المناقشة، وصعوبة التعامل مع هيكل النظرية ومحتوياتها، وكذا التوجهات والملاحظات التجريبية للسلوك التكاملى.

ويشير التكامل الدولى إلى العملية التى تبرز فيها "المنظمة فـوق القوميـة Supranahonal"، والتى تتحمل كافة الالتزامات، وتتولى جميع السلطات، إذ تتلاشى فى هذه العملية سلطة الدول الداخلة. ويشير التكامل الدولى إلى العملية التى تستبدل فيها الدولة الوطنية بالمؤسسة القومية العليا، وهذا الكيان الجديد والموسع، يصـبح النواة المركزية التى تستقطب مختلف الولاءات والتوقعـات والأنشـطة السياسـية للأطراف القومية التى أوجدته وشاركت فـى خلقـه، وهـو بأجهزتـه وسـلطاته ومؤسساته، يستطيع أن يمد سلطاته إليها. والتكامل استيعاب للصلاحيات والسلطات المستقلة للدول الأعضاء، وإدماج لها ضمن نطاق جغرافى محدد، وفى كيانات فوق قومية أكبر وأقوى.

وتركز نظريات التكامل الدولى -بشكل خاص- علـى نمـوذج التكامـل الوظيفى، كأحد المظاهر الرئيسية لهذه العملية، وهو النموذج الذى يقوم على رفض الاندماج الدستورى الكامل بين الوحدات القومية الأعضـاء فـى هـذه التجـارب التكاملية، ويفضل التقدم التدريجى على طريق التكامـل، وذلـك بـالتركيز علـى قطاعات محددة، يفترض أن الدول فيها قد تشابهت ظروفها، حيث أنها لا تسـتطيع أن تحقق الاندماج الفورى الشامل فى مختلف جوانب الحياة. والتكامل الـوظيفى - طبقاً لذلك- قد يتحقق فى القطاع الاقتصـادى، أو السياسـى، أو الأمنـى. وفـى الخمسينيات(1)، زخر حقل العلاقات الدولية بعلماء التكامل النظريين الذين مضوا فى دارسة تطور الوحدات السياسية العالمية، والتكامل الأوروبى الغربى بشكل خاص. وفى التسعينيات، وجد العديد من علماء التكامل أنهم قد أصبحوا متشـائمين حـول فرص التكامل الدولى فى العقود القادمة.

أهداف التكامل Gools of integration

للتكامل العديد من الأهداف الاقتصادية والسياسية، فالتكامـل عمليـة معروفـة وشائعة، حيث تقوم العديد من الدول والحكومات بالعديد من الأعمال، كى يتحقـق لهـا التكامل الذى تتطلع إليه، وهذه حقيقة واقعة، لأن حفظ المكانة هو أحد أهم أهداف الدولة.

أولاً - أهداف اقتصادية

تظل الأهداف الاقتصادية -تاريخياً- أهم دوافع التكامل، ففى ظل الاقتصاد القوى الكبير، لا تستطيع العديد من الدول الصغيرة أن تحتفظ بمكانتها فى المنافسة، سواء كانت دول أقل تقدماً وتطوراً، أو حتى دول صناعية قديمة. فبعد الحرب العالمية الثانية، بدأت دول أوروبا الغربية السعى إلى تنمية صناعاتها، غير أنها اكتشفت أن أى اقتصاد قوى قد يكون مصيره الانضواء فى ظل القوة الأمريكية التى تزداد نمواً وسيطرة، بامتلاكها لأكبر إنتاج للتصدير، وأفضل تكنولوجيا متطورة، وأكبر تواجد لرأس المال، بالإضافة إلى المهارات البشرية المتطورة. وأمام كل ذلك، وجدت دول أوروبا الغربية الحل فى بناء الاتحاد الأوروبى، ودمج اقتصاديات دوله.

ثانياً - أهداف سياسية

تعد الأهداف السياسية، ثانى أهم أسباب ودوافع التكامل، فبعض الدول الصغيرة القوية سياسياً، قد تكون صاحبة تأثير واضح فى النظام العالمى. وقد ظهر هذا جلياً فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بعض الدول الصغيرة، خرجت من الحرب وهى ضحية لها، أى للنظام العالمى ثنائى القطبية. والتجربة الأوروبية، تُظْهر مدى أهمية الأهداف السياسية، كدافع قوى للتكامل، فعلى الرغم من أن الأوروبيين يرون أن التكامل السياسى هو الطريق لاحتكار العالم سياسياً، يعتقد البعض أن لهذا التكامل ثمناً باهظاً، إذ أن الدخول فى اندماجات من شأنه أن ينتقص من سيادة الدولة.

ثالثاً - حل النزاعات

يعتبر السعى إلى حل النزاعات، والرغبة فى وقف الصراعات القائمة بين دول الجوار ذات السيادة الإقليمية، من أهم أهداف التكامل، فحينما ينشب نزاع إقليمى داخل إطار التكامل، تتكفل القطاعات الحيوية القائمة باحتواء وتصفية الصراع، وتعمل مبادئ الاعتماد المتبادل، كضمانة لعدم تكراره.

فعلى الرغم من قيام الاتحاد الأوربى على أرضية اقتصادية، ومع أن الدافع الأعظم للتكامل لديه تمثل فى الرغبة فى تعظيم المكاسب الصناعية والتجارية لأعضائه، ساعد الـECSC كثيراً على احتواء العداء الفرنكو- ألمانى، وعمل على تقليل حدة المنافسة التاريخية بين البلدين. فالتكامل لا يتجاهل، أو يتجنب النزاعات القائمة بين أطرافه، ولكنه يعمل على احتوائها والحد من آثارها تدريجياً، بالسير على طريق الاتحاد. غير أن هناك -من بين المؤمنين بنظرية التكامل- من لا يرى قدرته على الحد من احتمالات الحرب، وهم ينادون بالسعى الجاد إلى زيادة درجة الاعتماد الاقتصادى المتبادل، والعمل على خلق ثقافة اجتماعية أكثر تماثلاً، كما ينادون بتعديل طريقة التصويت فى الأمم المتحدة، وتعديل نظام العضوية الدائمة فى مجلس الأمن. وبفرض تحقق كل ذلك، يبقى هناك من يتشكك فى إمكانية السيطرة على النزاعات، ومنع وقوع الصدامات العسكرية، اعتماداً على تحقق درجة ما من التكامل بين أطراف المنظمات والتجمعات الدولية. ولهذا، فإن الرغبة فى حل النزاعات، قد لا تكون سبباً أساسياً للتكامل، حتى ولو فى مثل الظروف القائمة، والتوقعات التى توجت بزيادة واستقرار رأس المال للمنظمات والتجمعات الموجودة[2].

شروط التكامل Background Condition of Integration

التوقعات العامة عن مستقبل المنطقة، ليست كافية بحد ذاتها لتحقيق التكامل، إذ لا بد من تحقق العديد من الشروط قبل الوصول إلى تلك الغاية، وهذه الشروط هى:

أ- التماثل الاجتماعى:

يعد التماثل الاجتماعى من أهم الشروط الواجب توافرها لتحقيق التكامل، إذ يتحتم على الوحدات السياسية الراغبة فى التكامل، العمل على خلق أنساق اجتماعية متشابهة، ودفع هذه الأنساق فى اتجاه الضرورة القومية، حتى يتسنى لها ايجاد بيئات متوافقة، وساعية إلى التكامل.

ب- تقاسم القيمة والمشاركة فيها:

يعد تقسيم القيمة المشاركة فيها من أهم شروط التكامل، وخاصة بين النخب الصانعة لسياسة الدول فى المجال الاقتصادى. إذ أن بدون تقاسم النخب للقيمة العامة رأسمالية كانت أو اشتراكية، يكون المناخ ملائماً لاستغلال هذه النخب للقيمة، بعيداً عن استثمارها كقوة دافعة باتجاه تحقيق التكامل.

ج- المنفعة المتبادلة:

إن توقع المنفعة، والسعى إلى زيادة المكاسب عن طريق الاتحاد والتقارب، من الشروط الواجب توافرها للتمهيد لحدوث التكامل، فالدول لابد وأن تكون قادرة على التنبؤ بشكل صحيح، لترى حجم الفوائد التى يمكن أن تجنيها من جراء الدخول فى التكامل. فقد ترى بعض الدول مصالحها فى مجال واحد من مجالات التكامل، فى حين أنها تطمح إلى تحقيق الفائدة على صعيد المجالات الأخرى. وقد تكون الحكومة راغبة فى التضحية بالمكاسب الصناعية الرئيسية -مثلاً- فى مقابل تحقيق تكامل زراعى، غير أنها تجابه برفض النخبة الصناعية لديها. وبشكل عام، فإن العملية التكاملية عملية لا تضطلع بها السياسات الدولية فحسب، ولكن تلعب فيها الاتفاقيات المحلية دوراً بارزاً أيضاً.

د- علاقات قديمة ملائمة:

تؤدى العلاقات القديمة دوراً محورياً فى تحديد مدى ملاءمة الوحدات التكاملية للدخول فى تجربة التقارب والاتحاد، فيجب أن يكون هناك حد أدنى من العلاقات السياسية، والاقتصادية، إلى جانب خطوط التلاقى التاريخى على المستوى الاجتماعى والثقافى والإثنى، حتى يمكن المضى فى خطط التكامل، دون المراهنة على تقدير الأطراف للمنفعة المتبادلة وحده، كدافع للاتحاد، وتخطى ما قد يكون واقعاً فى الماضى من خصومة وتنافس وعداء.

هـ- أهمية التكامل نفسه:

إن النظر إلى تجارب التكامل الناجحة فى الماضى، يصل بنا إلى الحكم

بنجاح صفقات التكامل المستقبلية، حيث يصير التكامل فى حد ذاتــه مبــدأ أوليــاً، يتجاوز الخضوع للتساؤلات حول جدواه ومدى ملاءمته فى الظروف المختلفة.

و- قانون التكلفة:

كما يمكن للوحدات الساعية إلى التكامل، الوقوف على المكاسب التى يمكن جنيها من ورائه، يمكنها أيضاً تحديد التكاليف التى تتكبدها نظير تحقيقه، وعليها أن تقدر مدى قدرتها على تحمل تلك التكاليف على المستوى السياسى، والاقتصــادى، والاجتماعى.

ز- المؤثرات الخارجية:

يمكن للمؤثرات الخارجية أن تلعب دوراً هاماً فى دفع وحدات التكامل إلى إنجازه، فقد تسعى الدول إلى الاتحاد للوقوف فى وجه أطمــاع سياســية لطــرف خارجى، أو لمجابهة خطر اقتصادى، تعجز كل منها منفردة عن مجابهته. ولعــل الوقوف فى وجه الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية من أهم الأســباب التى دفعت دول غرب أوربا باتجاه الوحدة.

النظرية الوظيفية للتكامل

يحتل التحليل الوظيفى الآن مركزاً مرموقاً فى دراسات العلوم السياسة، بعــدما أصابه الكثير من التطوير والتحديث، على يد عدد من الباحثين والمفكرين، وفى مقدمتهم:

ديفيد ميترانى

يرى ديفيد ميترانى، أن تزايد التعقيد فى النظم الحكومية، سوف يؤدى إلى تزايد كبير فى الوظائف الفنية (غير السياسية)، ويؤدى هذا التزايد فــى الوظــائف الفنية إلى زيادة الطلب على الفنيــين، وإذا مــا تركــت هــذه الوظــائف الفنيــة للمتخصصين، وقامت الدول بفصل نشاطهم عن القطاع السياسى، فإنه من الممكن تحقيق عملية التكامل، إذ يمكن أن تتكامل الوظائف الفنية الوطنية، وفى هذه الحالة يؤدى التزايد فى المشكلات الوطنية المتعلقة بموضوعات فنية إلى اتســاع قاعــدة التعاون الدولى.

ويبرز فى رؤية ميترانى مبدأ الانتشار Plamification الذى يقرر أن تطور التعاون الدولى فى حقل واحد، يؤدى إلى خلق تعاون فى مؤكد فى الحقول الأخرى، إذ أن التعاون يخلق حاجات جديدة، تؤدى محاولات تلبيتها إلى خلق الدافعية باتجاه المزيد من التعاون.

كارل دوتيش

التكامل عند كارل دوتيش هو الحالة التى تمتلك فيها جماعة ما شعوراً كافياً بالجماعية، مما ينعكس على مؤسساتها الاجتماعية، وسلوكها الاجتماعى، إلى درجة تمكنها من إحراز التقدم على صعيد التطور السلمى. فالتكامل عند دوتـيش حالـة، تفرض على الأفراد داخل المجتمع الواحد، حل خلافاتهم بطرق سلمية، بـدلاً مـن اللجوء إلى العنف.

ويعتبر كارل دوتيش أكثر الباحثين استخداماً لنظرية الاتصال، وقد أيد فكرة وينر، القائلة بأن وجود العلوم الاجتماعية يعتمد على القدرة علـى التكامـل مـع التكتلات الاجتماعية، كمنظمات لا كأفراد، والاتصال هو العنصر الذى يستطيع أن يربط كل هذه المنظمات الاجتماعية. فالاتصال بين الأفراد، يمكن أن يـؤدى إلـى خلق مشاعر عدائية أو ودية على حد سواء، الأمر الذى يرجع إلى تاريخ الاتصال بين الأفراد، فإن كانت الذاكرة غير طيبة، كان ذلك مؤشراً ونذيراً لفشـل العلاقـة الودية. وقد ربط دوتيش بين الاتصال وتحقيق التكامل بين المجتمعات السياسـية، حيث يقول بإن الدول والشعوب، ليست إلا مجموعات من الأفراد، تتحد فيما بينهـا نتيجة للاتصالات والنقل، وتنفصل عن بعضها بأراض قليلة السـكان. وتسـتطيع الشعوب أن تحقق الوحدة كلما اتسع نطاق الموضوعات التى يمكن أن تتصل فيها.

وقد شدد دوتيش على الإعفاء المتبادل بين الدول والأفراد، إذ أنـه يـرى بحتمية وجود إعفاء متبادل ومباشر فى قطاع واسع من السلع والخدمات المختلفـة بين الأفراد، حتى يمكن أن نطلق اصطلاح الدولة. وهو يقرر أن الدول الآن، أقـل اعتماداً على بعضها البعض مما كانت عليه فى القرن التاسع عشر، فى مجال التجارة.

وتعتبر المساهمة الرئيسية لدوتيش، هى دراسته عن منطقة شـمال الأطلنطـى، حيث قام وعدد من الباحثين بإجراء العديد من الدراسات والأبحاث حول هـذه المنطقـة، واستند إلى بيانات تاريخية فى بحث حالات التكامل والتفكك على المستوى الوطنى(3).

ويطرح دوتيش فى دراسته، نموذجين لتحقيق أمن المجتمعات، ويحدد عدة شروط لوجود كل من النموذجين:

النموذج الأول: يقوم ذلك النموذج على فكرة الأمـن الموحـد، إذ تصـبح مجموعة من الوحدات السياسة المستقلة سابقاً، وحدة واحدة، لها حكومة مشـتركة، كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية، التى كانت عدة ولايات منفصلة قبـل أن تصبح دولة واحدة، ذات حكومة واحدة، تمثلها جميعاً، فى إطار من الترابط الأمنى.

ولقد حدد دوتيش شروط بناء مثل هذا النموذج (الأيديولوجى) فى:

1- الانسجام المشترك فى القيم الرئيسية.

2- تميز النمط المعيشى.

3- توقع المنفعة المشتركة.

4- زيادة ملموسة فى القرارات الإدارية والسياسية.

5- نمو اقتصادى كبير لبعض الوحدات المشاركة، إن لم يكن للجميع، وتطور لما يسمى بالمنطقة المركز Core area التى تجذب إليها المناطق الأضعف.

6- تواصل حلقات الاتصال الاجتماعى، سواء بين أقاليم الدول، أو بين الفئـات المختلفة داخلها.

7- زيادة اتساع قاعدة النخبة السياسية.

8- تعبئة الأفراد.

9- تعدد جوانب الاتصال.

النموذج الثانى: وهو النموذج القائم على فكرة الأمن التعددى، حيث يكون هناك نوع من أنواع الترابط لأمن الدول، مع احتفاظ كل دولة بحكومتها المنفصلة، واستقلالها القانونى، مثل العلاقة التى تكونت بين فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية

الثانية، والعلاقة القائمة بين كندا والولايات المتحدة.

ويرى دويتش أن الأسباب التى يمكن أن تؤدى إلى فشل قيام مثل هذا النموذج، تكمن فى:

1- تزايد الالتزامات العسكرية.
2- تزايد مشاركة الجماعات أصحاب المواقف السلبية.
3- تزايد الاختلافات اللغوية والعرقية.
4- مواجهة تدهور اقتصادى مزمن.
5- صعوبة الدخول فى النخب السياسية.
6- صعوبة الإصلاحات السياسية.
7- فشل مجموعات ذات امتيازات، فى التكيف مع فقدان نفوذها.

ويرى دوتيش أن الشروط الرئيسية المطلوبة لبناء مثل هذين النموذجين، وكذا الأسباب التى يمكن أن تؤدى إلى فشلهما، لا توجد مجتمعة وفى نفس الوقت، ولا يمكن أن تلعب دورها طبقاً لتدرج معين يمكن فهمه والاستناد إليه، ولكنها تظهر فى حالات مختلفة وبأشكال متباينة، وقد تمر فترات طويلة، بدون أن تلعب كل أو بعض هذه العوامل أدوارها.

مؤشرات التكامل

استخدم دوتيش حجم التعامل، كمؤشر على مستوى التكامل الأوروبى، ووصل إلى نتيجة مؤداها أن التكامل الأوروبى تباطأ منذ منتصف الخمسينيات، ووصل إلى حد التوقف فى عام 1957- 1958، وقد بنى استنتاجه هذا على أساس تحرير معدل زيادة الرخاء الاقتصادى فى الدول الأوروبية المعنية، فإذا لم يتم تجاوز هذا المعدل، فإن ذلك دليل على التباطؤ، أو ربما التوقف فى نمو التعامل بين الأطراف. وأضاف دوتيش دلائل أخرى على استنتاجه، بما فى ذلك إجراء مقابلات مع أفراد النخبة فى أوروبا، وتحليل محتويات الصحف الرئيسية فى فرنسا وألمانيا، وخلص من ذلك كله إلى أن مواقف الرأى العام أو توجهات الصحافة قد تكون مؤشرات على التكامل.

غير أننا نجد أن هناك باحثين آخرين قد استخدموا نفس مؤشرات دوتيش، أو مؤشرات مختلفة عنها، وتوصلوا إلى نتائج معارضة لما توصل إليه، فقد عرف ليون ليزبرغ التكامل بأنه، عملية ترغب الدول بها أن تتجاوز إدارة شئونها الدولية أو المحلية باستقلالية، وتعمل بمقتضاها على التوصل إلى قرارات مشتركة، من خلال منظمة أو جهاز جديد، حيث لاحظ ليزبرغ، أن فترة 1958- 1963 شهدت تطوراً ملحوظاً نحو التكامل الأوروبى، وهى نتيجة قد توصل لها رونالد انجلهارت أيضاً، ولكن من خلال استخدام بيانات مختلفة، مثل إجراء الاستجوابات أو استطلاعات الرأى على عينات من الشباب، لوحظ أن هناك رغبة قوية فى تحقيق الوحدة الأوروبية، على الرغم من بعض التردد فى بعض القطاعات الشابة، إذ أن من هم فى سن أصغر أبدوا حماساً شديداً للوحدة.

وتوصل كارل فردريك إلى نتيجة مماثلة، حيث خلص إلى أنه منذ التوقيع على اتفاقية روما عام 1967، ازداد التكامل بين الدول الأوروبية، وقد تناول فردريك بعد انتقاده للمؤتمرات التى استخدمها دوتيش، تطور العلاقات على المستوى الأوروبى فى مجالات: الأعمال، والزراعة، والحركة النقابية العمالية، والمجتمع الأكاديمي، ولاحظ زيادة واضحة فى هذه القطاعات.

بينما دعا باحث آخر، وهو كلود أكى، إلى استخراج مؤشرات كمية، مثل:

1- قياس مدى ولاء الأفراد للدولة.

2- قياس مدى دستورية سلوك الأفراد.

3- قياس مدى لجوء الأطراف للعنف من أجل تحقيق أهدافهم.

4- قياس الرغبة فى الانفصال أو الانسحاب من التحالف.

5- قياس مدى اعتماد القوى الرئيسية على الحصول على الدعم، من أكثر من منطقة جغرافية.

6- مدى غلبة الولاء للدولة فى البيروقراطيات الحكومية.

7- مدى استعداد الأفراد لقبول سلطة دولتهم.

وفى هذا السياق، توصل فيليب جاكوب لما وصفه بمؤشرات التكامل، وهذه المؤشرات هى:

1- التقارب، فالشعوب المتقاربة جغرافياً مؤهلة أكثر للتكامل أو الوحدة فيما بينها.

2- التجانس، فالشعوب المتشابهة فى جوانب عديدة مؤهلة أكثر للتكامل.

3- التعامل المتبادل.

4- المعرفة المشتركة أو التقارب الذهنى.

5- المصالح.

6- الروح الجماعية.

7- المشاركة فى اتخاذ القرارات.

8- السيادة.

9- الفعالية الحكومية.

10- التجربة التكاملية السابقة.

انزيونى

ركز انزيونى فى دراسته على الوحدة السياسية التى تقوم بين عـــدة دول، وتستند هذه الدراسة إلى عدة تساؤلات:

- ما هى الظروف التى ولدت فيها الوحدة؟
- ما هى القوى التى توجه الوحدة؟
- ما هو نهج الوحدة؟
- ما هو النظام المعمول به بعد الوحدة؟

وقد هدف انزيونى من هذه الأسئلة، تتبع تطور عملية التوحـــد، مـــن لحظـــة اعتبارها فكرة، وحتى نضوجها. وقام بتقسيم رحلة التطور هذه إلى عدة مراحل، هى:

1- حالة ما قبل التوحيد.

2- عملية التوحيد من خلال القوى الفاعلة فيها.

3- عملية التوحيد من خلال القطاعات.

4- نضوج عملية التوحيد، ووصولها للنهاية.

وقد قام انزيونى بدراسة أربع حالات للتوحد والتكامل، وهى:

1- اتحاد أموست انديز 1958- 1962 (جامايكا- باربادوس- ترينداد).

2- اتحاد الشمال 1953- 1954.

3- الجمهورية العربية المتحدة 1958- 1961.

4- السوق الأوروبية المشتركة 1958- 1964.

وقد خلص من دراسة تلك النماذج الوحدوية إلى أنه، لابد من وجود اعتماد متبادل بين الأطراف فى قطاعات معينة، لكى يحدث التكامل، ففى المرحلة الأولى، وهى مرحلة ما قبل الوحدة، تبدأ القطاعات التى يجرى فى نطاقها التعامل المتبادل فى التوسع داخل الدولة الواحدة، ولكن فى إطار نظام الاعتماد المتبادل، الذى يعنى ازدياد الاعتماد المتبادل بين الدول فى هذا القطاع.

ومن الملاحظ هنا أنه لم يتناول أثر العوامل المشتركة فى مرحلة ما قبل التوحيد، مثل: التجانس الثقافى، والتواصل الإقليمى، والاعتماد الاتحادى المتبادل. فهذه العوامل قد تؤثر على عملية التوحيد، كما أن الدول التى توحدت، قد لا تكون منتمية فى مرحلة ما قبل الوحدة لنفس المنظمة الدولية، أو لنفس الكتلة السياسية.

أما المرحلة الثانية، ففيها تبرز قوى التوحد، والتى تتميز بالطبقية القسرية، أو النفعية أو بارتباط وثيق بالهوية الاجتماعية. وتتمثل القسرية فى الجيش والشرطة، بينما تتمثل النفعية فى الجوانب الاتحادية، أما الهوية الاجتماعية، فتتمثل فى الطقوس والشعارات والقيم التى تسود المجتمع ويمكن استغلالها فى إنجاح عملية التكامل. وتلعب النخبة فى هذه المرحلة دور الدافع الرئيسى للنظام فى اتجاه التوحد.

وتظهر المرحلة الثالثة مع تزايد تدفق السلع والأفراد والاتصالات بين الوحدات.

أما المرحلة الرابعة، فيطلق عليها اسم مرحلة الانتهاء، إذ يكون الاتحاد قد انتشر فى مختلف القطاعات، ووصل إلى نقطة النهاية. وجميع الاتحادات الناضجة، والتى اكتملت فى بنائها، مختلفة فيما بينها، من حيث مستويات التوحد.

وقد استخلص انزيونى عبر دراسته العديد من النتائج، من بينها:

أهمية النخبة الخارجية

إذا ما تطابقت أهداف النخبة المحلية، والنخبة الخارجية، بادرت الأخيرة بتشجيع وتدعيم عملية التكامل، ففى اتحاد أموست انديز (جامايكا، وباربادوس، وترينداد) لعبت بريطانيا دور النخبة الخارجية، بينما لعبت الولايات المتحدة هذا الدور فى السوق الأوروبية المشتركة، وقد فشل اتحاد أموست انديز، لأن بريطانيا لم تستخدم نفوذها لتطوير بنائه، ودفعه باتجاه الفيدرالية، بينما كان التأثير الأمريكى منسجماً مع تطور الاتحاد الأوروبى، الأمر الذى تمثل فى إعادة بناء ألمانيا الغربية، ومساعدتها على أداء دورها فى إطار الاتحاد. وهى المساعدة التى تعد مثالاً واضحاً لنخبة خارجية تدعم نخبة داخلية، بدلاً من محاولة إخراجها.

وعلى الرغم من ذلك، فإن اتحاد أموست انديز والسوق الأوروبية المشتركة، يدعمان الفكرة القائلة بأنه كلما اتسع نطاق مستوى التكامل، كلما زادت النخب الداخلية من القيام بالوظائف والمهام. والمشكلة فى اتحاد أموست انديز، تتركز فى فشل الاتحاد جزئياً فى عرض قدرة النخبة الداخلية على القيام بالمهمات التى كانت ملقاة على عاتق النخبة الخارجية (بريطانيا)، وعلى العكس، أصبحت النخبة الداخلية فى أوروبا المحرك الرئيسى للولايات المتحدة نحو الوحدة.

إن فرص الاتحادات ذات النخب القليلة فى النجاح أفضل بكثير من تلك التى تضم نخباً عديدة، إذ أن العدد الأكبر دائماً ما يوفر المناخ لمزيد من المشكلات. كما أن الاتحادات القائمة على المساواة بين أطرافها، تكون أكثر احتمالاً للنجاح من تلك التى لا تتوفر فيها عناصر المساواة. فبالرغم من أن الجمهورية العربية المتحدة كانت تضم نخباً أقل من السوق الأوروبية، إلا أنها انهارت، لأنها لم تكن تملك نخبة فاعلة، كما أن المبادرة لتشكيل وحل الاتحاد جاءت من سوريا وليس من مصر، فى حين كان الوضع فى السوق الأوروبية يميل إلى المساواة النسبية فى جوانب المنفعة والنخبة، وكانت النخبة -كنظام لا كأفراد- هى العنصر الجديد الذى أدخلته تجربة السوق الأوروبية.

وقد تمكن اتحاد الشمال من البقاء، لكونه اتحاداً قائماً على المساواة، بينما عجزت أموست انديز، والنخبة الخارجية (بريطانيا) عن تطوير النخبة الداخلية وإعدادها لدعم الاتحاد.

وبمقارنة الحالات الأربع للتكامل، انتهت دراسة انزيونى إلى أن السوق الأوروبية هى النموذج الأكثر تقدماً فى المستوى والنطاق التكاملى، فى حين يرد فشل النماذج الأخرى إلى عجزها أو قصورها فى مقومات القوة، سواء القسرية أو النفعية أو مقومات الهوية الاجتماعية. وقد أوضح انزيونى أنه كلما كانت المنفعة الناتجة عن مبادرة وتوجيه لنخبة أكبر، أو كلما تدعمت الهوية الاجتماعية للاتحاد، كلما كانت احتمالات نجاح النماذج أكبر، وتتضح صحة هذه الفرضية فى السوق الأوروبية، الذى نجح فى زيادة النفع العائد على أعضائه، وتدعيم القيم الدينية، والروح القومية، والمشاعر الإيجابية تجاه الرموز. بينما لم يتحكم اتحاد أموست انديز، فى مدى المنفعة، أو توزيع القوة بين الأطراف، وهو ما دفع بالدولتين الأكبر فى الاتحاد، وهما ترينداد وجامايكا إلى معارضته.

وقد اهتم انزيونى فى دراسته لتطور الوحدة بالاتصالات، ففى أموست انديز، والجمهورية العربية المتحدة، شوهت الاتصالات، ولم يكن هناك استجابات ملائمة وكافية من الأطراف المشاركة فى الوحدة، فى حين امتلكت السوق الأوروبية قنوات اتصال فعالة، وسريعة، ومعبرة عن الأعضاء. فشمولية الاتصالات من أعلى إلى اسفل، والاستجابة الكافية فى المستويات الوسطى، تعمل على تعزيز التوجه نحو الوحدة.

كما أوضح انزيونى أن التجربتين الفاشلتين، كانتا فى نطاق الدول النامية، وهما الجمهورية العربية المتحدة، وأموست انديز، فالجهود التوحيدية للدول النامية، أقل احتمالاً للنجاح منها فى الدول المتقدمة، نظراً لأن الدول النامية تتسم بأمية واسعة، وافق ضيق، وقصور فى الصادرات السياسية والتنظيمية الضرورية لمعالجة مشاكل التوحيد أو التكامل الإقليمى.

ويوضح انزيونى أيضاً، أن البطء فى جهود التوحيد، يكون أكثر فاعليـــة، عندما تكون قوى معارضة الوحدة كبيرة ومؤثرة، والإسراع فى الخطوات التكاملية يكون أكثر فاعلية، عندما يصل الاتحاد إلى مرحلة النضج، أو المرحلـــة النهائيـــة، فالبطء يساعد على تقليص التغيرات التى يراد إدخالها، بمنح المزيد مـــن الوقـــت للتكيف، ولتقليل الضغوط المعارضة للوحدة، أما الإسراع أو التصعيد، فيعنى زيادة التغييرات، لجعل فوائد الاتحاد أكثر. وكمثال، بذلت الجهود فى الجمهورية العربية المتحدة وأموست انديز، للإسراع فى إنجاز الوحدة، مما أدى إلى الانهيار، وفى الوحدة الشمالية، أدى البطء الشديد إلى توقف عملية التوحيد. أما فى السوق المشـــتركة، فـــإن الإسراع فى الخطوات كان فقط لحظة النجاح، ولحظة إعطاء الثمار الأولى.

إن مكافأة الحصول على المنافع، لأكبر قدر ممكن من الوحـــدات الرئيســـة والفرعية المشاركة فى الاتحاد، عامل هام لرفع النجاح إلى حـــده الأعلـــى، إذ أن توزيع المنافع يسهم فى اتساع دائرة التأييد، حيث يصبح لـــدى الأطـــراف منـــافع مكتسبة، تسهم فى تقوية مواقفها عند مواجهة الاتحاد لأية أزمات.

ومن الملاحظ هنا أنه فى الجهورية العربية المتحدة، وأموست انـــديز، جـــرت المحاولات لتحقيق الوحدة بشكل كامل، قبل أن تكون منافعها ظاهرة للأطـــراف، وفـــى حالة الوحدة الشمالية، لم تكن هناك عملية إعادة لتوزيع المنافع، أما فى السوق المشتركة، فإن عملية التنظيم أخرت توزيع المنافع إلى أن استكملت عمليات بناء القوى التكاملية.

وقد استنتج انزيونى أن العالم يمثل مجموعة من النظم الفرعية الإقليميـــة، غير أن النظم الفرعية المعاصرة، تختلف عن النظم الفرعية فى فترة المستعمرات والإمبراطوريات، فى عدة جوانب، هى:

1- يوجد توازن نسبى أكبر بين القوى المشاركة فى النظم الفرعية الحديثة، كمـــا أنها تعتمد على درجة أقل من السيطرة المباشرة، مع أن الإكراه، مـــن حيـــث استخدامه، مازال يُمارَس باستمرار فى النظم الدولية للقوى العظمى نفسها.
2- تبادل المنافع فى الوقت الراهن، يبدو أقل اســـتغلالية، رغـــم وجـــود بعـــض

المستعمرات المتخلفة عن النظام القديم.

3- انتقل التركيز من الحديث عن التحرر وانتهاء السيطرة فى النظم القديمة، إلى الحديث عن معايير النظم الحديثة، مثل: المساواة فى التمثيل فى الجمعية العامة، أو المنظمات الإقليمية.

4- الدعوة لتخفيف الغزو الإعلامى والثقافى.

5- تزايد حجم الاتصالات Communication[4].

ارنست هاس

فى دراسته لهيئة الصلب والفحم الأوروبية، يسلم هاس بأن قرار القيام بعملية تكاملية، أو معارضة هذه العملية، يعتمد على توقعات الكسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية المستهدفة. ويقول: "إنه بدلاً من الافتراض بعدم وجود دوافع أنانية وراء سلوك الأطراف، فإن الأكثر معقولية هو افتراض وجود هذه الدوافع الأنانية، والتركيز على الفوائد والمصالح والقيم التى يعملون من أجلها، وهى أمور أعقد من أن تضمها صياغة بسيطة، كالقول بأن السلام بين ألمانيا وفرنسا، أو الرغبة فى إيجاد أوروبا الموحدة، هو الدافع لقيام هيئة الصلب والفحم الأوروبية".

وقد انتقد هاس ميترانى لعدم إعطائه عنصر القوة اهتماماً كافياً، حيث إن القوة غير منفصلة عن الرغبة فى تحقيق الرفاهية، وحيث أن التكامل يسعى لتحقيق الرفاهية، فهو بدوره يحتاج لشكل من أشكال القوة، وبما أن القوة قليلاً ما تكون هدفاً بحد ذاتها، يمكن –من الناحية الوظيفية– لبعض البرامج الدولية –إذا أبعدت عنها الصراعات الأيديولوجية– أن تسهم فى تعزيز التكامل الدولى، وستؤدى هذه البرامج إلى نمو المنظمات التى تعتمد فى اتساع نشاطها على زيادة رقعة الموافقة الدولية عليها.

وإلى جانب ذلك، فإن عملية التعليم Learn Process قد تساعد على تحويل، أو تطوير النشاطات الحكومية الموجهة أساساً لزيادة قوة الدولة، لتكون نشاطات موجهة إلى زيادة الرفاهية، إذا ما أدركت الأطراف أن مصالحها يمكن أن تتحقق بشكل أفضل، من خلال الالتزام، أو من خلال عضوية منظمة دولية أكثر اتساعاً.

وتلعب العملية التعليمية دوراً هاماً، من خلال دفع الأطراف لإعادة النظر فى معانى المصلحة الذاتية، وإعطائها مضمون جديد، فالدرس التكاملى الذى يمكن تعلمه من حالة معينة، يمكن تطبيقه فى حالات أخرى، وبالتالى تظهر الحاجة الملحة إلى إعادة النظر فى السياسة الدولية الحالية، وإحلال سياسة دولية تكاملية بدلاً منها.

وهناك مسألة هامة فى العملية التكاملية، وهى التسييس التدريجى لأهداف الأطراف، وقد اعتبرت هذه الأهداف من البداية أهدافاً فنية، أو أهدافاً ليست موضع خلاف، ويتم التسييس من خلال موافقة الأطراف على البحث فى الوسائل التى تعتبر الأنسب لتحقيق تلك الأهداف الفنية أو الخلافية. ويقدم هاس شرطين يجب توافرهما فى هؤلاء الخبراء، أو تلك المجموعات الفنية التى تقوم بأداء هذه المهمة.

1- أن تكون هذه المجموعات من منطقة التكامل.

2- أن يكون الخبير مسئولاً فى دولته.

ويقدم هاس نظريته انطلاقاً من معطياته التى سبق وأن وضحها بقوله: "إن تكريس التكامل لتحقيق الرفاهية، يزيد من قوة التكامل، ويتم من خلال معايير يصفها الخبراء". ويتفق هاس مع دعاة الوظيفية فى أن الولاء السياسى نتيجة واقعية للرضا عن إنجاز الأجهزة الحكومية للوظائف الرئيسية والهامة.

وقد استخدم هاس مصطلح الانتشار أو التعميم، ولاحظ فى دراسته لهيئة الصلب والفحم الأوروبى، أنه من بين النخب العاملة بالهيئة، عدد قليل بادر بتأييد المشروع، وبعد عدة سنوات من عمل الهيئة، أصبح أكبر عدد من قادة اتحادات العمال، والأحزاب السياسية، سواء الاشتراكية أو الديمقراطية المسيحية، من أنصار هذه الهيئة، بل إن هذه القوى وضعت نفسها فى طليعة الساعين للتكامل الأوروبى، بما فيه السوق المشتركة. الأمر الذى يعنى أن الذين يحققون منافع من المنظمات فوق القومية، فى قطاع معين، يميلون إلى تأييد التكامل فى قطاعات أخرى. ويرى هاس أن بعض القرارات التى تصدرها المنظمات الدولية ذات طبيعة تكاملية، كما أن عملية التعميم أو الانتشار من قطاع لآخر، تزيد من الدعوة لترسيخ العلاقات بين

مختلف الدول، لمواجهة المشكلات.

وفى دراسته لمنظمة العدل الدولية، طور هاس نموذجه، ليجمع بين نظرية التحليل الوظيفى لنظرية النظم العامة، وبين إعادة تحديد مصطلح الانتشار والتعميم، وذلك من خلال محاولة التعرف على المدى الذى يمكن فيه لمنظمة دولية أن تتجاوز، أو تتخطى الحدود القومية. فالتى تؤثر على التكامل أو التفكك هى الدروس المستفادة من نشاطات المنظمات الدولية، وإذا كانت هذه الدروس تقر بالفشل المستمر، فلابد من التوجه صوب التفكيك، أما إذا كانت تدلل على النجاح، وجب علينا السعى إلى الانتشار والتعميم Spillover، وبالتالى زيادة التوجه نحو التكامل.

ويوضح هاس أن التعميم لا يحدث بشكل آلى، ولكنه مرتبط بإرادة الأطراف واستعدادها للتكيف مع واقع جديد من جهة، وتعميمها للنجاح فى القطاعات الأخرى من جهة ثانية. وعلى الرغم من إشارة هاس إلى تطور السوق الأوروبى، وما حققته من نتائج فى مختلف الميادين، فإنه عاد ليقر بأن دراسته لهذه التجربة، أغفلت دور ديجول فى دفع هذه السوق إلى النجاح.

كما يوضح أنه لكى يتم تحقيق تقدم فعلى فى مجال التكامل، لابد من التوافق فى الالتزام بين النخبة والقيادة الحكومية، حول الأهداف والوسائل، أما إذا كانت العلاقة فى هذين المجالين غير واضحة، أو عندما تسعى القيادات الحكومية لتحقيق أهداف اتحادية، فى حين تدعو النخبة إلى اتخاذ إجراءات سياسية جذرية، فإن التكامل يصبح واقفاً على أرض مهتزة، بل إن الوضع قد يكون أكثر تعقيداً، إذا كانت القيادات الحكومية مهتمة بقضايا سياسية داخلية، فى الوقت الذى تتطلع فيه النخبة إلى الجانب الاتحادى[5].

بروس روسين

فى محاولة لتطوير نموذج تجريبى يدور حول العوامل التى تدفع أو تعرقل عملية التكامل، قام بروس روسين بطرح مجموعة من الأسئلة التمهيدية:

1- ما هو عدد الأقاليم التى نحتاجها، لوضع وصف موجز وملائم للتشابهات والاختلافات بين نماذج النظم السياسية والاجتماعية؟

2- ما هى الدول التى يجب أن توجد ضمن كل مجموعة؟

3- كيف نقارن هذه المجموعات فيما بينها؟

4- ما هى المتغيرات التى نستخدمها، للتمييز بين المجموعات، وبين عناصر كل مجموعة؟

5- ما هى العلاقة بين دراسة هذه المجموعات، ونظريات السياسة الدولية المقارنة؟

وللإجابة على هذه التساؤلات، تركزت بحوث روسين على الأقاليم التى تعرف تجانساً ثقافياً واجتماعياً، أو تقارباً فى توجهات حكوماتها السياسية، أو تماثلاً فى المواقف على الصعيد الدولى، مستعيناً فى ذلك، بنتائج التصويت فى الأمم المتحدة. كما تركزت أبحاثه على الأقاليم التى تعرف تعاوناً سياسياً، حيث ترتبط كل دولة بشبكة من المؤسسات عبر القومية، والأقاليم التى تعرف دولها تبادلاً تجارياً فيما بينها بنسبة عالية من مجمل التجارة الدولية لها، والأقاليم التى تعرف تجاوراً جغرافياً، وكل هذه الأقاليم، بمختلف أشكالها هى التى تتوفر أمامها فرص التكامل، أكثر من غيرها.

وقد قام روسين بتحليل 54 متغيراً ثقافياً واجتماعياً فى 82 دولة، ومن بين المتغيرات التى قام بتحليلها:

- معدل دخل الفرد.
- نسبة عدد طلاب المدارس الابتدائية والإعدادية، إلى مجمل السكان.
- نسبة التعليم، لمن هم فى سن المراهقة.
- عدد الرسائل الخارجية التى تأتى للفرد الواحد.
- معدل الوفيات.
- نسبة الطوائف الدينية، قياساً بإجمالى السكان.
- معدل الزيادة السكانية.

وبعد تحليل المتغيرات، أعاد روسين تجميعها فى أربع مجموعات:

1- متغيرات التنمية الاقتصادية.

2- متغيرات الشيوعية.

3- متغيرات الثقافة الكاثوليكية.

4- متغيرات الزراعة المكثفة.

ثم قام بتجميع الدول التى درسها فى مجموعات، بحسب المدى الذى تتمثل فيه مختلف المتغيرات. أما المجموعات الأربع، فقد جمعها على أساس وضع كل المتغيرات المترابطة فيما بينها تحت اسم واحد، فمثلاً المجموعة الأولى، والتى أطلق عليها مجموعة التنمية الاقتصادية، تضمم عدد كبير من المتغيرات التى استخدمها، مثل:

- معدل الدخل الفردى.
- عدد الصحف.
- عدد أجهزة المذياع.
- معدل العمر.
- عدد الأسرة.
- عدد الطلاب.

وبعد أن أتم جمع التغيرات فى مجموعات عمل، قام بإعادة تجميع الدول التى درسها (82 دولة) فى مجموعات، على أساس تماثلها فى إحدى مجموعات المتغيرات الأربع، فعى سبيل المثال، جعل وحدة المجموعة الأفروآسيوية على أساس أنها تتشابه فى تركيزها على مجموعة المتغيرات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، كما أنها متساوية فى مستوى التنمية الاقتصادية. فى حين ارتكزت المجموعة التى أطلق عليها الكتلة الغربية على مجموعة متغيرات عمل مختلفة:

- النفقات الحكومية.
- الدخل.
- نتائج الانتخابات.

وتضم الكتلة الغربية: الدول الأطلسية، ونيوزيلندا، والأرجنتين، واليابان، وترينداد، وتوباجو، وإسرائيل.

أما المجموعة الثالثة، فترتكز على متغيرات الثقافة الكاثوليكيـة، وتضـم: أمريكا اللاتينية، والفلبين، وقد أطلق عليها المجموعة اللاتينية شبه المتطورة. وتبرز متغيرات الثقافة الكاثوليكية فى بعض المتغيرات، مثل:

- نسبة المسيحيين إلى عدد السكان
- نسبة الأصوات التى يحصل عليها الاشتراكيون
- عدد المتحدثين باللغة السائدة
- مستوى التفاوت فى توزيع الأرض.

وقد أطلق روسين على المجموعة الرابعة أسم أوروبا الشرقية، وهى تركز على مجموعة المتغيرات الواقعة تحت اسم الزراعة المكثفة، مثل: مستوى الكثافـة السكانية قياساً للأرض الزراعية.

ومن الممكن أن نضع مقياساً داخل كل مجموعة إقليمية، ونحاول أن نحدد مدى انحراف وحدات هذه المجموعة عن المقياس، وكلما كان الانحراف أقل، دل ذلك على أن التجانس أكثر، ونتيجة لهذه الدراسة، توصل روسين إلى عدة نتائج، منها:

- تتسم المجموعة الأفروآسيوية بتخلف حقيقى، وليس لديها توجهات شـيوعية، بالإضافة إلى أن ثقافتها غير كاثوليكية، هذا غير الاختلال الكبير الواقع بـين الكثافة السكانية، والقدرة الزراعية.
- تتسم المجموعة الغربية بتباين كبير فى الزراعة المكثفة، والثقافة الكاثوليكيـة، وهى أقل توجهاً نحو الشيوعية، وتتميز بتطور اقتصادى كبير.
- تتسم أوروبا الشرقية بثقافة كاثوليكية بسيطة، وتوجه شديد نحـو الشـيوعية، وتطور اقتصادى معتدل.

وقد تبدو نتائج دراسة روسين، حقائق معروفة للكافة، غير أن المهـم فـى دراسته ليست النتائج، ولكن الفائدة المنهجية.

وأشارت دراسة روسين إلى ضرورة الاستجابة المشتركة من الوحـدات، لتحقيق التكامل. ويرى روسين أن التجارة ليست كافية لخلق هـذا الانسـجام فـى

الاستجابة، إذ لابد أن تستند الاستجابة إلى التماثل أو التشابه فى الثقافة الاجتماعية للوحدات. فالاعتماد المتبادل بين المستعمرات والدول المستعمرة لا يخلق تكاملاً، إذ لابد من عدم التباين فى الثقافة الاجتماعية من جهة، وعدم التفاوت الكبير فى نسب القوى بين الوحدات من جهة ثانية. أما التجارة التى قد تسهم فى التكامل، فإنه يدعو إلى قياسها على أساس نسبتها إلى مجمل الدخل القومى، بمعنى أنه ليس من المهم أن يكون التبادل التجارى كبيراً، بل المهم أن تكون نسبته إلى الدخل القومى عالية.

وتشير دراسة روسين إلى أن التجاور الجغرافى يؤثر إلى حد كبير فى التعامل التجارى بين الدول، ويبالغ أحياناً فى هذا الأمر. فنصف الدول التى درسها روسين -على سبيل المثال- تشترك فى تكتل أو آخر، رغم أنها غير متجاورة جغرافياً.

وبالرغم من أن روسين لم يربط التكامل، بعنصر الإكراه أو الخطر أو العنف القسرى، فإنه لم يستبعد اشتعال الحرب بين دول المنظمة الإقليمية الواحدة. وأشار إلى أن دراسته لا تحدد متى يتحقق التكامل بين أطراف المجموعات التى عرضها، ولكنه يرى أن احتمالات التكامل بين وحدات المجموعة الواحدة، أقوى من احتمالات تكامل الوحدات من مجموعات مختلفة.

جورج ليسكا، ووليج ريكر

وضع الباحثان السياسيان جورج ليسكا، ووليج ريكر نظرياتهم حول السلوك التحالفى، وقد تشابهت جهودهما النظرية فى عدد من الجوانب، فهما متفقان على أن التحالفات تنتهى بتحقيق الهدف الذى أقيمت من اجله، سواء كان ضد جبهة معينة، أو لتحقيق غرض معين. وعند بناء التحالف يهيمن صانع القرار على موضوع الربح والخسارة، وتقيس الدولة المنافع الناجمة عن دخولها فى تحالف، مقارنة بما يمكن أن تتكبده إذا ما حاولت حل أزماتها بنفسها. وعلى هذا الأساس، فإن صلابة التحالف مسألة مرتبطة بالعلاقة بين الضغوط الخارجية والداخلية، ومستندة إلى موازنة الربح والخسارة، لكل طرف فى التحالف، وعندما تتجاوز الخسائر الأرباح، يتخذ القرار بحل التحالف.

ويرى ليسكا أن الدول تنضم للتحالفات لتحسين مركزها الدولى، أو لضمان الاستقرار، أو لصيانة أمنها، والشرط الرئيسى للحفاظ على صلابة التحالف، هو تطوير أيديولوجيته، التى يتمثل دورها فى عقلنة سلوك التحالف، مع الاستفادة من التجارب الماضية للأطراف، ولابد إلى جانب ذلك، من التشاور الدورى بين الأطراف الرئيسية فى التحالف، خاصة فيما يخص المسائل الإجرائية أو الموضوعية، لأن فى ذلك تعزيزاً لتماسك التحالف ولأيديولوجيته. وبعد أن يحقق التحالف مبرر وجوده، من الممكن التقليل من عدد أعضائه، إذا كان قادراً على تحقيق أهداف أخرى للبقية من الدول الأعضاء.

ويتفق ليسكا وريكر حول أهمية التحالف فى الحفاظ على توازن القوى، إذ أن تشكيل تحالف معين، يؤدى إلى تشكيل تحالف مقابل، وعندما يكون أحد التحالفات على وشك تحقيق الانتصار، فإن الدول المحايدة تنضم غالباً إلى الطرف الأضعف، لتحول دون تحقيق الطرف الأقوى لوضعية يكون فيها هو الطرف المهيمن، وإذا لم تفعل الدول المحايدة ذلك، فإن إحدى دول التحالف الأقوى تنقل إلى الفكر المقابل، للحفاظ مع التوازن.

ومن وجهة نظر ويسكا وريكر، يجب على الدول أن لا تتسرع فى الانضمام إلى التحالفات، بل يجب عليها -قبل المبادرة بالتحالف مع دولة ما أو مجموعة دول- أن تحسب المسألة بمعايير اقتصادية، بمعنى أن تحسب حتى الفوائد الهامشية التى يمكن أن تحصل عليها من أى التزم يفرضه عليها التحالف، وفى نفس الوقت يجب عليها أن تحسب الأعباء التى ستتحملها من جراء تنفيذ هذه الالتزامات.

ويؤكد ريكر على موضوع حجم التحالف، والذى لا ينبغى أن يكون أكبر بكثير من الهدف المرجو تحقيقه، وهنا تبرز أهمية المعرفة الدقيقة التى تمّكن الدول من تشكيل تحالف يحقق الأهداف، بأقل عدد ممكن منها، فكلما كانت المعرفة والمعلومات أقل، كلما كان حجم التحالف أكبر، وهو ما يجعل عمر التحالف أقصر، سواء على المستوى الدولى، أو الداخل.

وقد كرس ليسكا وريكر اهتمامها لبحث موضوع الفوائـد العكسـية مـن التحالف أو الائتلاف، حيث يدعو ليسكا للنظر إلى موضوع المكاسب والخسائر من جهتين، فالحفاظ على أمن الدولة –مثلاً– قد يكون دافعاً للتحالف، بينمـا يمكـن أن يؤدى الانضمام إلى التحالف إلى إثارة مخاوف دول أخرى، كـذلك، فـإن دخـول التحالف لتحقيق مركز دولى جيد، يجب أن ينظر إليه من زاوية التأثير على مـدى استقلالية الدولة فى بعض الشئون المرتبطة بالتحالف. وبشكل عام يجـب أن يـتم تقويم التحالف فى إطار المقارنة النظرية بين الدخول فى التحالف، وبين الدخول فى تحالفات أخرى، أو عدم التحالف، أو دخول محدود فى تحالف مْا. ويعتقد ريكر أن دوافع التحالف تدور فى عدة محاور، هى:

- الخوف من الانتقام فى حالة رفض الدخول فى تحالف معين.
- الحصول على مكاسب معينة.
- الحصول على وعود سياسية، أو وعود باتخاذ قرارات لصالح الدولـة فـى المستقبل.
- الحصول على مركز أفضل.

وفى محاولة ليسكا وريكر بناء نظرية خاصة بالتحـالف، وظـف ليسـكا المعلومات التاريخية، فى حين استخدم ريكر نظرية اللعب، والنمـاذج الرياضـية، وطبقهما على المعلومات التاريخية على المستويين الدولى والمحلى (الأمريكـى). وقد أعطى كل منهما، من خلال نظريته أهمية كبرى، لموضوع عدم الاستقرار فى نظم التحالف، حيث يرى ليسكا أن التحالف يتفكك، نتيجة إقدام أحد أطرافـه علـى التوصل لاتفاق سلام منفرد مع العدو خلال الحرب، ولذا فإن إقنـاع طـرف مـن الحلف المعادى بعقد اتفاقية سلام منفردة، يمثل أحد الاهتمامات الاستراتيجية للدول المتحالفة، ولذا فإن الدول تلجأ إلى الإغراء أو الإكراه أو كليهما معاً، لتدفع ببعض الدول للخروج من حلف معين، ودخـول حلـف آخـر، ولـذا يـدعو البـاحثون الاستراتيجيون للتركيز على الطرف الأضعف فى الحلف المعادى، سواء بالوسائل

العسكرية أو التكنولوجية، لدفعه نحو التخلى عن حلفه والانضمام إلى الحلف الآخر. بينما يشير ريكر فى نظريته إلى حالة عدم التوازن داخل التحالف أو الائتلاف، على المستوى الوطنى، ويرى أنها توجد بتواجد شرطين:

1- حدوث تغير فى توازن المشاركين فى التحالف.

2- رغبة الطرف المنتصر فى فرض شروط قاسية.

وبالرغم من بعض الاختلافات بين نظرية التحالف، ونظرية التكامل، إلا انهما يتشابها فى نقاط كثيرة، إذ يركز ريكر على دور الاتصالات Communication بين الأطراف فى تحديد التحالف، فكلما كانت الاتصالات أقل، كلما كان حجم التحالف أكبر من الهدف المطلوب. وقد أعطى كل من دوتيش، وانزيونى هذه النقطة دوراً هاماً فى نظرية التكامل. وإضافة إلى ذلك، فإن دوتيش يركز على دور المنطقة المركز Core area فى إقامة الوحدة الاندماجية Amalgamated، فى حين يؤكد ليسكا أن صلابة التحالف تعتمد على دور القوة المركزية فى التحالف Core Power، أما هاس فإنه يركز على البعد البراجماتى فى دفع الدول للتحالف أو التكامل مع بعضها البعض. كما يرى ليسكا أن زيادة القوة المركزية Core Power للتحالف تسهم فى تدعيم كفاءة التحالف، وأن الأسلحة النووية أضعفت من مفهوم القوة المركزية، وأسهمت فى إضعاف صلابة التحالف.

وقد ركز ليسكا أيضاً فى دراسته على مفهوم التوازن فى البيئة الدولية، مستخدماً المصطلح الاقتصادى فى تحديد معنى التوازن، مما جعله يضع للمنظمات الدولية عدة شروط لتحقيق التوازن الهيكلى Structural Equilibrium فى هذه المنظمات، وهذه الشروط هى:

1- التطابق بين القيود المفروضة على الأعضاء، وبين استعداد هؤلاء لقبول هذه القيود.

2- تساوى نفوذ الأعضاء فى المنظمة.

3- مدى التزام الأعضاء بالهدف الرئيسى.

4- تطابق المجالات والوظائف والاختصاصات مع الأهداف.

5- أن يغطى التحالف أو نشاط المنظمة منطقة جغرافية ملائمة.

6- وجود قوى مؤثرة بين دول التحالف.

ويرى ليسكا أن هذه الشروط واحدة بالنسبة للتوازن الائتلافى على الصعيد الداخلى، أو التحالف على الصعيد الإقليمى والدولى. كما يرى أنه لابد من تـوازن العوامل: السياسية، والعسكرية، والاجتماعية، والاقتصادية، وتوازن قوة الضـغط، وقوة الدفاع، عند استقرار التحالف، أو ما يسمى بتعدد التوازنات[6].

الوظيفيون الجدد New Functionalism

يرى الوظيفيون الجدد أن التوافق بين الاختصاصين، والتعاون فيما بينهم، لا يقود إلى التكامل تلقائياً، إذ أن هناك اعتبارات سياسية للتكامل. ويشير الوظيفيون الجدد إلى وجود مجموعة من الآليات التى يتم عن طريقها تحقيق عملية التكامـل، مثل: الربط الوظيفى بين المهمات، وزيادة التبادل، وزيـادة جماعـات الضـغط، والمشاركة الخارجية من أطراف ليسوا فى العملية التكاملية، والتنشـئة السياسـية للفئات فى اتجاه التكامل.

وعند تحليل الإمكانات التكاملية لمنطقة ما، يتضـح أن هنـاك معطيـات، يستدعى الأمر تيسيرها بقدر أو بآخر، ويصنفها الوظيفيون الجدد إلـى الشـروط البنوية، والتى تشمل التغيرات الأكثر استقراراً، وذات الأثـر الكبيـر، وشـروط إدراكية، وهى متقلبة بين الحين والآخر، فالنموذج النظرى لفهم عمليـة التكامـل، يجب أن يقوم على أساس الربط بين عامل الإكراه فى تحقيق التكامل، ودور البيئة الدولية، وهو ما أوضحته نظرية الوظيفية الجديدة.

دور البيئة الدولية فى التكامل

توجه لنظريات التكامل الدولى انتقادات متعلقة بإهمالها لدور البيئـة فـى عملية التكامل، ويرى شانلى هوفمان، أن الفشل الواضح فى تعميم التكامـل فـى أوروبا الغربية يعود إلى سببين: الأول، يتمثل فى تنوع وتباين دول أوروبا الغربيـة.

والثانى، يرجع إلى نظام القطبية الثنائية الذى ساد فى أعقاب الحرب العالمية. وقد أثر التغير فى البيئة على توجهات ومواقف الدول الأوروبية من التكامل، ففى الوقت الذى تبدى فيه دول "اليولوكس" استعدادها للاعتماد على الولايات المتحدة من الناحية الأمنية، تسعى فرنسا من جهتها إلى تنشيط التوجهات لخلق نظام دولى متعدد الأقطاب. فبالنسبة لفرنسا يكون التكامل أمراً مرغوباً فيه، إذا أدى إلى تحرير أوروبا من نظام القطبية الثنائية، أو الأحادية، ولكنه غير مرغوب فيه، إذا فشل فى تحرير أوروبا من هذا النظام أو ذاك، واقتصر على ربط فرنسا بالتطلعات القومية الألمانية. أما بريطانيا فإن مفهومها للتكامل الأوروبى مرتبط بالتصور الشامل العالمى للسياسة الخارجية البريطانية.

انتقادات النظرية الوظيفية

توجه للنظرية الوظيفية للعديد من الانتقادات، منها:

1- صعوبة فصل النشاطات الاجتماعية والاقتصادية، عن السياسية.

2- لم تبد الدول رغبة فى التخلى عن وظيفتها السياسية للسلطات العليا.

3- العديد من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية غير مؤهلة للتعميم Spillover على القطاع السياسى.

4- إرادة التكامل أو الوحدة السياسية، مرتبطة بإرادة الأطراف أكثر من ارتباطها بالوظيفية الاقتصادية أو الاجتماعية.

5- مفهوم الانتشار أو التعميم، غير متفق على معناه بين الباحثين.

6- حوافز التكامل، ومتطلبات التكامل، والمراحل الانتقالية نحو التكامل، كلها موضوعات غير متفق عليها.

7- يعتبر دوتيش أن تكتل الأفراد يكون قد وصل إلى مرحلة المجتمع المتكامل، إذا كانت النزاعات تسوى فى الغالب بين أفراده بالطرق السلمية، بمعنى أن المجتمع لا يكون موحداً إلا بمقدار سيادة الوسائل السلمية فى تسوية المنازعات. وقد تعرض هذا المفهوم لعدة انتقادات، فعلى سبيل المثال يرى هوبرت سبيرو أن الوحدة بين أفراد المجتمع، ناتجة عن عجز الأفراد عن حل

المشكلات التى تواجههم عند محاولاتهم تحقيق أهداف معينة، بينما يمكن وجود شعور بالجماعية، بين أطراف الحرب الأهلية أو الدولية. وعلى سبيل المثال، فقد كان هناك شكل من أشكال التكامل بين الدولتين العظميين، نتيجة للرغبة المشتركة فى الحفاظ على الجنس البشرى، بمعنى أن المسالة ليست مرتبطة بالعنف أو عدمه فى تسوية المنازعات، وإنما بمدى القدرة على حل المشكلات.

8- أغفلت النظريات التكاملية، موضوع الصراع الذى يلعب دوراً هاماً فى التكامل أو الوحدة، ويتفق الباحثون للوضع الأوروبى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، على أن تجربة الحرب العالمية الثانية، كانت هامة وحاسمة، كحافز لحركة التكامل الأوروبى. ومع ذلك فإن ظاهرة الصراع بشكل عام قد تم إغفالها من قبل الدراسات التكاملية، على الرغم من أن دارسى الصراع قاموا ببحث دوره فى التكامل.

مشكلة تحديد تعريف التكامل

تعانى النظرية التكاملية من بعض الثغرات، أهمها عدم وجود تعريف مشترك لمفهوم التكامل، أو اتفاق عام على مؤشراته. ويرى جوزيف ينى، أن سبب عدم الاتفاق هذا، يرجع إلى أن بعض الباحثين يضع نموذجه التكاملى، من خلال دراسته لأسباب التكامل، أو ديناميكيته، بينما يضع آخرون نماذجهم استناداً لدراسة التكامل بعد إنجازه، لذلك، فإن اختلاف مؤشرات التكامل، يؤثر على تباين التعريفات، فيؤكد بعض الباحثين –على سبيل المثال– تدفق التعامل بين الأطراف، مثل: تدفق التجارة، والسياحة، والبريد، والتليفون، والإذاعة، وكل أشكال الاتصال الفنى، بينما يبقى التساؤل: هل التعاملات بين الأطراف، تسبق، أم تعزز، أم تنتج عن التكامل؟

فالاتصال الجماعى Social Communication –مثلاً– هل يدرس قبل التكامل؟ أم أنه نتيجة لحالة تكامل سادت الإقليم لعدة سنوات سابقة؟ ومع اعترافنا بذلك، فإن ما نفعله ليس إلا تطبيقاً لنظرية الاتصال على مجتمع قائم، دون أن نعرف كيف وصل إلى حالة التكامل؟[7].

نظرية النظام Regime Theory

على الرغم من وجود تعريفات كثيرة للنظام إلا أن هناك تعريفـــاً، أصــــبح شائع الاستخدام بدءً من عام 1980، وهو التعريف الخاص بـــــStephen Kransner، والذى يقرر أن النظام أكثر من مجرد افتراضات فى مستويات أعلى للمؤسســــاتية. فنظرية النظام، تتناول نقد مقدمة المصطلحات الجديدة لوصف التنظــيم الـــدولى، وترى أن ذلك التنظيم يستطيع أن يتحقق بواسطة هذه النظرية، غير أن أصـــحاب النظرية يصرون على تقديم أكثر من وحدة قياس لنظريتهم التى تستطيع أن تشرح عن طريق الفحص البسيط الرموز المختلفة للنظام.

إن كلاً من المؤسسين الليبراليين والواقعيين، على وعى تام بأهمية النظـــام وميزاته، كمنهج معاصر فى العلاقات الدولية. إذ يمثل النظام دوراً إيجابياً للفاعلين العقلانيين داخل التنظيم الفوضوى فى النظام العالمى، ولكنه على الرغم من اتفـــاق الواقعيين والليبراليين حول النقاط الاستراتيجية لمفهوم النظام، فإنهم لم ينتهوا بعـــد من نحت المصطلحات الحديثة، والأفكار المتباينة داخل إطار النظرية. ويفتـــرض المؤسسون الليبراليون أن النظام يحتاج إلى التخلص من المشاكل التى تمخضت عن البناء الفوضوى فى النظام العالمى. مما جعلهم يســـتمرون فـــى دعـــوة البـــاحثين والمفكرين إلى تطوير النظام، بعيداً عن العلاقات الدولية، فى محاولة لفهم الأسباب التى تجعل الفوضوية قادرة على أن تنهى التعاون.

هناك تصنيف بسيط يؤسس لدراسة النظام، وهو أبعاد الأبعاد الرأسية التى تلقى الضوء على شكلانية النظام الذى استطاع أن يكون موجوداً، فى ظل غياب أى شكل للاتفاق. ومن الناحية التاريخية، أسست الدول العديد من أشكال الاتفاق فيمـــا بينها. ومع بدايات القرن التاسع عشر، اجتازت البشرية أحد أهم بوابات مســـتقبلها، بالخطو فى اتجاه تكنولوجيا التصنيع، وأصبح البشر شيئاً فشيئاً أكثر قـــدرة علـــى الاحتكاك والتقارب، بفضل ثورة الاتصالات التى أتاحت وسائل اتصال أوسع نطاقاً، وافضل أداءً فى معظم بقاع العالم. فقبل القرن الثامن عشر، كانت معظم الاتصالات

الدولية تُجرى، بواسطة السفن، والخدمة البريدية، ومع تطور التكنولوجيا، وجه النظام اهتمامه إلى ضرورة التنظيم الدولى لحركة السفن، والطائرات، والاتصالات الجماعية بكافة صورها، وقد نتجت عن ذلك شبكة المحطات الإذاعية والتلفزيونية، وشبكة الربط الإلكترونية (الانترنت) التى تستطيع أن تزود النظام بطريقة مثلى للتواصل، فتكون عنصراً أساسياً للنظام الاقتصادى العالمى، والاستثمار الخارجى، والتجارة الدولية، والنظام النقدى العالمى.

فالاقتصاديون يعملون بدأب، لكى يرتقوا بالشئون الاقتصادية، ويجعلوا أدواتها أسرع انجازاً وأكثر فائدة، وأقوى تأثيراً، غير أن ذلك كله يتوقف على عدة عوامل تنظيمية، لا يستطيع الاقتصاد العمل أو التأثير أو النمو إلا من خلالها، ولا يكفى هنا مجرد تواجد تلك العوامل، بل يجب أن يتمتع تواجدها بقدر كبير من تقدم النظام وملاءمته، فالاقتصاد القوى – على سبيل المثال– لابد وأن يستند إلى نظام اتصالات جيد، ففى القرن الماضى، أصاب الاقتصاد العالمى قدراً عظيماً من التقدم، بفضل نمو قطاع الاتصالات، وتلبيته لكل الاحتياجات المطلوبة[8].

غير أنه ليست كل مظاهر التكنولوجيا، والتقدم التقنى الدولى، والعولمة السياسية مظاهر نافعة، فمع أن تكنولوجيا التصنيع التى غزت أطراف الكرة الأرضية، ملأت الأسواق التجارية بمختلف أنواع السلع أمام الفئات القادرة والأقل ثراءً على حد سواء، فقد نتج عن تكنولوجيا التسليح، وتراكم الخبرات التقنية فى هذا المجال، التوصل إلى ابتكار أشكال عدة من الأسلحة ذات التأثير الضار والمدمر للإنسان والبيئة. وبالرغم من تناول العلماء لمضار بعض الأوجه التكنولوجية، توضيحهم لضخامة حجم الدمار البيئى الذى يمكن أن ينتج عنها، إلى جانب تحذيرهم المستمر من فداحة المتحققة بالفعل، كتلوث طبقة الأوزون، لم يتحرك العالم كثيراً على طريق ابتداع حلول ناجزة لتلك المشكلات البيئية، إذ اقتصر الأمر على عقد الاتفاقيات والمؤتمرات التى قلما تسفر عن شيء ذى قيمة. كاتفاقية الحد من أسلحة الدمار الشامل، والاتفاقية الدولية لحماية النبات والحيوان عام 1970.

وعلى الرغم من أن النظام الأمنى، فى القرن العشرين، كان يجيز للدول أن تتنصل من التزاماتها، بسبب المعضلة الأمنية التى من الممكن أن تؤدى إلى تنافر تلك الالتزامات مع قدرات ورغبات بعض الدول، فإن النظام الأمنى العالمى قد طاله الكثير من التطور فى الآونة الأخيرة، فصار أكثر صرامة، وصارت الدول أحرص على الوفاء بالتزاماتها، سواءً لأسباب داخلية، أو خضوعاً لضغوط وتهديدات تمارس عليها من الخارج، وعلى الرغم من ذلك، يظل النظام الأمنى العالمى بحاجة إلى التطوير، نظراً لعدم قدرته -حتى اليوم- على أداء دوره بفاعلية تامة، ومع جميع أطراف اللعبة الدولية.

معوقات تشكيل النظام

لكى يتم فهم تطوير النظرية، وإدراك الكيفية التى يمنع بها النظام الفوضوى تشكيل النظام الدولى، تناول المؤسسون الليبراليون، مفهوم تحويل الاقتصاد الجزئى، لمساعدة الخطة النظرية، فالاقتصاديون الجزئيون درسوا سلوك عمل الوحدات الاتحادية، فى ظل ظروف المنافسة الكاملة، واعتمدوا فى نظريتهم على السوق الجزئى الداخلى، وقام المؤسسون الليبراليون بإقصاء عنصرى السوق والنظام العالمى من النظرية، لأن كلاً منهما ينشأ عن طريقة تنظيم فوضوية.

وقد قام المؤسسون الليبراليون كذلك، بوضع أهمية المشاكل الاقتصادية الجزئية، دون ثمة تمركز لتنظيم أساسى، ففى حين تسعى وحدات الاتحاد العقلانى إلى المنافسة، تهتم بالاستراتيجية التى ينتج عنها بيع وشراء، تشرح نظرية الاقتصاد الجزئى طريقة استخدام السعر الأفقى، وتضع نتيجة عمل كل الوحدات داخل السوق. وقد صار منهج الاقتصاد الجزئى وثيق الصلة بمفهوم تشكيل النظام، عندما تحول الانتباه لمفهوم تخلص السوق، على الرغم من أن الاقتصاديين الجزئيين قبلوا بضرورة وجود اختيار للسوق، لتحقيق التعاون كمبدأ أساسى ورئيسى[9].

التكامل الاقتصادى الإقليمى

للتكامل الاقتصادى الإقليمى العديد من الأهداف الاقتصادية، والسياسية

والعسكرية، فالتكامل الأوروبى منذ عام 1945، لم يكن يهتم بالجانب الاقتصادى فحسب، بل إنه سمح بتوحيد الاقتصاديات الوطنية، لمصلحة وخدمة الدولة القومية، وهو قد خطط لكليهما (الاقتصاديات الوطنية، والدولة القومية) معاً، كما أولى اهتمامه للمسائل الأمنية، والعسكرية.

أولاً - الأهداف الاقتصادية

هناك مجموعة من الأهداف، تسعى الدول إلى تحقيقها، من خلال التكامل، أهمها تسهيل عملية التنمية الاقتصادية، فالدول التى تكاملت، تستطيع النهوض بالتنمية الاقتصادية بالتعاون فيما بينها، وتستطيع أن تصل فى ذلك إلى نتائج أفضل من تلك التى يمكن الوصول إليها فيما لو عملت كل دولة بشكل منفرد، تستطيع كذلك استغلال الإمكانيات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء، مستفيد من وفرة عنصر رأس المال، الذى له أثر هام على الاستثمار داخل الدول المتكاملة.

ثانياً - أهداف سياسية

قد يكون الهدف من وراء التكامل الاقتصادى، هدفاً سياسياً، ويحدث ذلك عندما ترغب دولتان أو أكثر فى تكوين اتحاد سياسى فيما بينها، وتحول بعض العقبات دون إتمام الاتحاد فى شكله السياسى، فتقوم الدول بالدخول فى تكامل اقتصادى، من خلال إنشاء اتحاد جمركى، أو سوق مشتركة، على أمل أن يمهد ذلك للوحدة السياسية. وقد يكون الهدف من الوحدة السياسية، مجرد رغبة دولة كبرى فى السيطرة سياسياً على مجموعة من الدول.

ثالثاً - أهداف عسكرية

قد يكون الهدف من التكامل الاقتصادى، الرغبة فى تكوين وحدة عسكرية فى مواجهة العالم الخارجى، ومن أمثلة ذلك، ما نادى به الأوروبيون بعد الحرب العالمية الثانية من تكوين اتحاد أوروبى، بهدف أن تكون أوربا وحدة لها قوتها السياسية والعسكرية، مما يمكنها من الوقوف بين المعسكرين الأمريكى والروسى. وقد تمثلت أولى خطوات التكامل الاقتصادى الأوروبى فى إنشاء جماعة الفحم

والصلب (ECSC) فى عام 1951، وتبع ذلك، إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، والسوق المشتركة فى عام 1958، والجماعة الأوروبيـــة للطاقـــة الذريـــة (EURATOM) فى عام 1958.

ويمكن تقسيم صور التكامل الاقتصادى إلى ما يلى:

1- التعاون الاقتصادى.

ويشمل مجموعة الإجراءات التى تتخذها مجموعة من الـــدول، لتخفـــيض القيود التى تعرقل انسياب السلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

2- الاندماج الاقتصادى.

وهو درجة أعلى من التكتل، وهناك عدة أشكال للاندماج الاقتصادى، منها:

أ- **منطقة التجارة الحرة** Free Tread Area

وفيها تلغى القيود الجمركية المفروضة على سلع الـــدول الأعضـــاء، مـــع احتفاظ كل دولة عضو بالتعريفة الجمركية الخاصة بغير الأعضاء، وقـــد تكـــون المنطقة الحرة قاصرة على بعض المنتجات، دون البعض الآخـــر. وتعـــرف منـــاطق التجارة الحرة بأنها اتحاد جمركى ناقص، فهى تشبه الاتحاد الجمركى من حيث كونهـــا تعمل على إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية الداخلية بين الدول الأعضـــاء، وتختلـــف عنه أن الدول الأعضاء فيها غير ملزمة بتوحيد رســـومها الجمركيـــة الخارجيـــة، إذ تحتفظ كل منها برسومها الخاصة، واستقلالها الجمركى إزاء بقية دول العالم الخارجى.

ولا تعقد مناطق التجارة الحرة ترتيبات خاصة، بشأن تنسيق وتوحيد انتقال الأشخاص أو رؤوس الأموال، أو بشأن توحيد السياســـات الاقتصـــادية والماليـــة والنقدية والاجتماعية وغيرها. والمشكلة الرئيسية التى تواجه مناطق التجارة الحرة -عادة- هى مشكلة إعادة التصدير، وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، وخاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ فى الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء.

ويتبين من ذلك أن هذا النوع من التنظيم، هو أضعف أنـــواع التنظيمـــات

الاقتصادية، من حيث أحتفاظ الدول بكامل سيادتها داخل حدودها الأصلية، سوى ما تلزم به الدول الأعضاء، من عدم التطبيق للتعريفة الجمركية على تبادل المنتجات فيما بينها. ومن أمثلة التجارة الحرة، منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا، بين كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

ب- الاتحاد الجمركى

هو درجة أعلى من منطقة التجارة الحرة، حيث إنه يقوم على توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء، فى مواجهة العالم الخارجى، بعد إزالة كافة القيود على التجارة. ويتكون الاتحاد الجمركى من أربع مكونات.

1- وحدة القانون الجمركى، والتعريفة الجمركية.

2- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.

3- وحدة الحدود الجمركية، والأقاليم الجمركية، بالنسبة لبقية دول العالم الخارجى غير الأعضاء فى الاتحاد.

4- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية.

ويتميز الاتحاد الجمركى عن منطقة التجارة الحرة، بتوحيد مستوى الرسوم الجمركية فى كل الدول الأعضاء، فى مواجهة العالم الخارجى، وهو بذلك لا يواجه المشكلة التى تواجهها منطقة التجارة الحرة، والخاصة بإعادة التصدير. كما يتميز كذلك بأنه يقيد حرية أى دولة عضو فى عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية، أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول، إذ لابد من أخذ موافقة الدول الأعضاء فى هذا الشأن، ولعل مرد ذلك، هو الرغبة فى زيادة فاعلية الرسوم الجمركية الموحدة، وحماية الدول الأعضاء من تدهور مركزها التنافسى، والذى قد ينجم عن منح الغير مزايا تفضيلية أكبر. كما يلاحظ فى حالة المناطق التجارة الحرة، أن الدولة العضو قد تخلت عن جزء كبير من سيادتها الإقليمية، بإلغاء التعريفة الجمركية فيما بين الدول المتكتلة عموماً، أما فى حالة الاتحاد الجمركى، فإن الدولة العضو قد تنازلت، إلى جانب ذلك، عن جزء من سيادتها فيما يتعلق بتحديد

تعريفة جمركية خارجية. والمثال الواضح للاتحاد الجمركى، اتحاد البنوكس الذى تـم توقيعه عام 1947، بين كل من بلجيكا وهولندا ولكسمبرج، وتم تنفيذه عام 1948.

ج- السوق المشتركة The Common Market

وتمثل درجة أعلى من درجات الاندماج الاقتصادى، إذ أنه بالإضافة إلـى اختفاء العوائق المانعة لانتقال السلع بين الدول الأعضاء، تختفى أيضـاً الحـواجز المانعة أو المقيدة لتحركات عناصر الإنتاج الأخرى، كرأس المال والعمل.

د- الوحدة الاقتصادية

وتعد أعلى درجة من السوق المشتركة، ويقصد بها إدماج اقتصاديات الدول الأعضاء فى اتحاد واحد، وذلك عن طريق تجميع المـوارد والعوامـل الإنتاجيـة المادية والبشرية، وتوجيهها بشكل يتفق مع الوضع الجديد، وتوفير حرية الانتقـال والعمل بين دول الوحدة المختلفة، وتيسير انتقال رؤوس الأموال والسلع والمنتجات المختلفة بين المناطق الموحدة، وذلك بقصد زيادة الإنتاج، وتنميـة الاسـتثمارات، وتكامل العمليات الاقتصادية.

هـ- الاندماج الاقتصادى الكلى

وفيه يرقى التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء إلى مسـتوى توحيد السياسات النقدية والسياسية، فى مواجهة التقلبات الاقتصادية، كمـا توحـد الدول السياسات الاجتماعية ذات الأبعاد الاقتصادية، كما أن الاندماج الاقتصـادى الكلى يتطلب إنشاء سلطة فوق قومية، تكون قراراتها ملزمة للـدول الأعضاء[10].

ويمثل التكامل الاقتصادى الإقليمى -بمجرد حدوثه- تنازلاً عن قدر مـن سيادة الدول الأعضاء، وهو أمر فيه نوع من الحدة على الدول الوطنية، التى ظلت تمارس سيادتها المطلقة أحقاباً فى ظل القانون الدولى الكلاسيكى، الذى يؤكد احترام السيادة الداخلية، الأمر الذى يمثل أكبر العقبات فى طريق التكامل الأقتصادى.

الهوامش

1- Walter Jones. The logic of international relations, New York 1996 p. 395.
2- Rosen and Jones. The logic of international relation p. 250- 265.
3- Jones. P 292.
4- Joshua S- collstem. International relation 1996 p. 393- 398.
5- Conway W.Henderson. international relation conflict and cooperation. 1998 p. 422- 425.
6- Joshua s. collstem. P. 402- 420.
7- Walter Jones. P 295.
8- John baylis Steven smith. The globalization of world politics.
9- Paul R. viotti, international relations theory 1983 p. 243- 245.
10- Robert bieeleux and richer toylor European international and dis integration east and west 1996 p. 23-233.

نظريات ضد الواقعية

الفصل الخامس

أولاً: نظرية المجتمع الدولى

بدأت فكرة المجتمع الـــدولى فـــى الظهـــور مـــع استقرار الشعوب فى أوطان ودول منفصلة، حيـــث كـــان على هذه الأوطان مجابهة مشكلة التعايش مع الجوار، مـــا دامت جماعاتها تتعامل مع الجماعات الأخرى، ويمكن أن تؤثر فيها وتتأثر بها[1]. ومـــع مرور الوقت، أصبحت فكرة التجاور الجغرافى بحاجة للتنظيم، من خلال "ترسيم الحدود Demarcated International Boundar"، الأمر الذى كان بمثابة الابتكار الأول لبناء المجتمع الجديد[2]. وشيئاً فشيئاً، أصبح الاتصال بين الجماعات والأوطان لا يتم من خلال النزاعات والتدخل والاحتلال والغزو، بقدر ما يتم من خلال الحوار والعمل المشـــترك والتبـــادل، والاتصال مع الآخرين الذين صارت هناك حاجة ملحة للتوحد معهم[3]، ومن هنا، فـــإن المجتمع الـــدولى بدأ فردياً، وانتهى جماعيـــاً، بعدما مر بالعديد من صور النمو والتطور.

اليونان القديمة، والمجد الإيطالى[4]

ظهرت الفكرة الأولى للمجتمع الدولى فى اليونان القديمة، إذ كان المجتمـــع

الدولى الإغريقى فى شبه جزيرة البلقان، يضم العديد من الدول المدنية، التى كـان هناك ثمة مشاركة قديمة فيما بينها، من حيث الأنساب واللغة والدين وطريقة الحياة، الأمر الذى فصلهم عن الجوار الذى لا يتحدث اليونانية. ومن هنا، فـإن اليونـان القديمة التى يمكن أن نطلق عليها اسم المجتمع الدولى الإغريقى، لم تكـن دولـة واحدة، وإنما عدة دول مستقلة، داخل إطار من توحد الثقافة والعادات والتقاليد.

ويرى "Heddaly Bull"[5]، أن فكرة المجتمع الدولى اليونانى، نبعت من وعى فردى لكل دول المجتمع الإغريقى المدنى، فى حين يرى "Martain Wight" أنه لم يكـن هناك قانون دولى موحد، لتنظيم العلاقة فيما بين الدول المدنية، حيث أن كل دولة كانـت تعمل بسياسة منفصلة، مع وجود توحد فى الدين واللغة والفكر فيما بينها، ويرى " Heddly Bull"[6]، أن المجتمع الدولى الإغريقى لم يكن يعرف مفهوم المساواة فى السيادة، نظراً لأنه كان يضم قوى كبرى، مثل: أثينا وإسبرطة، إلى جانب القوى الصغيرة، ممـا أدى إلى دعم الاحتلال، وإيجاد الأرضية الملائمة للحروب بين دول ذلك المجتمع المدنى.

المجتمع الدولى الأوروبى

بدأ المجتمع الأوروبى فى الظهور خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، واكتمل فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فالدولة الإقليمية الحديثة إبـان "المجـد الإيطالى Italy Renaissance"، منحت القواعد والأسس السياسية لأوروبـا الحديثـة، التى أخذت عن إيطاليا أيضاً الكثير من الانجازات الفنية والعلمية[7]. وقد أسهم الفكر الميكيافيلى فى تشكيل أساس المجتمع الدولى الأوروبى، ودفعه فى اتجاه التوحد.

ويسعى الفكر الأوروبى إلى التوحيد من أجل تحقيق التنمية الشـاملة فـى أوروبا، بعدما عانت تلك الدول مثل: فرنسا وبريطانيا والدانمارك والسويد وبولندا، من ويلات الحروب، إذ عاشت أوربا الحرب بين الكاثوليك والبروتستانت، والتـى أدت لتقسيم القارة الأوروبية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، وكذلك شهدت أوربا حرب الثلاثين عاماً، والتى انتهت بالتفاوض ومعاهدة وستفاليا[8].

ويرى "Martain Wight" أن وستفاليا ليست هـى المـدخل الأول للمجتمـع

الأوروبى[9]، بينما ويقول "F. H. Hinlsty" بإن التوحد فى أوروبا، بدأ بعـد وضـع قانون دولى يعرف بالقانون العام الأوروبى، وما تبعه مـن اتفاقـات[10]، ويقـول "Adam Waston" إن وستفاليا منحت التنظيم الأوروبى شيئاً مـن الحصـانة ضـد المبادئ التقسيمية، من خلال[11]:

1- المساواة القانونية بين مجموعة من الدول المسـتقلة سياسـياً، مـن خـلال القانون الدولى.
2- تحديد الدولة لشرعية توجهاتها، تحت أعين الدول الأخرى.
3- إدارة العلاقات بين الدول، من خلال دبلوماسيين ذوى كفاءة.
4- الدين المطبق هو المسيحية، ولكن بما لا يؤثر على اختلاف وتنوع الثقافات.
5- توازن القوى بين الدول محط اقتناع، للحيلولة دون التقسيم مرة أخرى.

ومن ثم، فإن مبدأ "ضد الهيمنة Anti- Hegemony" كان يهدف إلـى تحقيـق الحرية والتماسك فى المجتمع الأوروبى. وبالرجوع إلى ما قبل القرن العشـرين، نجد أن نابليون كان يسعى للتوسعية فى أوروبـا، والمسـتقرئ للتـاريخ يجـد أن بريطانيا، وكذلك السياسة الخارجية الأمريكية، تهدف -بشكل أساسى- إلـى حفـظ توازن القوى. وقد لعبت بريطانيا فى القرنين الثامن عشر والتاسـع عشـر، دور المحافظ على توازن القوى، لكن التوازن كان ذا طابع استعمارى، وكذا نابليون بعد قيام الثورة الفرنسية، وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية نفس الدور، ضـد النازيـة الألمانية، والإمبراطورية اليابانية، وفى مواجهة الشيوعية، فالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لعبا دوراً هاماً فى الدفاع عن المجتمع الدولى ضد الأفكار الثورية.

ومن الواضح أن نظرية المجتمع الدولى وممارستها كميثاق صريح، مـن خلال التواجد السياسى والشرعى، هو ما تحقق فى أوروبـا بقيـادة الـدول ذات السيادة. وكما يرى "Edmund Burk"[12]، فإن المجتمع الدولى الأوروبى يرتكز على مبدأين أساسيين: قانون الجوار، والاعتراف بدول الجوار واحترام استقلالها، لـيس لحماية مصالحها القومية، ولكن من أجل حماية المجتمع الدولى، مما يمكن معه أن

نقرر أن الجذور الأولى للمجتمع الدولى قد أُخذت عن المجتمع الأوروبى. والملاحظ هنا أن نموذج المجتمع الدولى الأوروبى لم يأت فجأة، ولكن جاء بصورة متدرجة، وتعد وستفاليا محوراً هاماً للتحول من حالة "الهيمنة Hegemony" التى كانت تسيطر على المجتمع الأوروبى إلى اعتماد منهج "ضد الهيمنة Anti- Hegemony".

وهكذا يمكن تعريف المجتمع الدولى على أنه: مجموعة من الدول المدركة لمصالحها وقيمها المشتركة، والتى تلتزم بمجموعة من المبادئ والقواعد، أى أنه ليس مجرد تجمع لمجموعة من الدول، ولكنه تجمع حول مجموعة من القيم والمبادئ المشتركة التى يؤمن بها المجتمعون ويحرصون على إتباعها، والتعامل فيما بينهم وفقاً لها.

فبعد التفهم الأوروبى لضرورة المحافظة على "توازن القوى Balance of Power"، برزت التحالفات كمدخل جديد للمجتمع الدولى الأوروبى، وظهر حلف الأباطرة الثلاثة بين ألمانيا والنمسا وروسيا، والتحالف الثنائى بين ألمانيا والنمسا، وكذلك التحالف الإنجليزى الإيطالى النمساوى، والاتفاقية الروسية الفرنسية، وبرز بعد ذلك مجلس أوروبا الذى تكون فى القرن التاسع عشر عقب هزيمة نابليون، والذى كانت تجمع دوله مجموعة من القيم والمبادئ القانونية المشتركة، ومن ثم فإن الدول التى كانت تسعى وتتسابق على الاستعمار والهيمنة على العالم، نبذت هذا الإطار المعروف بمجلس أوروبا، كما كانت هناك دول أخرى، مثل: الإمبراطورية العثمانية، والصين، واليابان، لا تؤمن بقيم ومبادئ وتقاليد المجتمع الدولى الأوروبى.

وشيئاً فشيئاً، بدأت العديد من الدول تتقبل مبادئ القانون الدولى، وغيرها من المبادئ التى أفرزتها الحضارة الأوروبية، كما حدث فى معظم أنحاء جنوب شرق آسيا، والشرق الأوسط، والقارة الأفريقية، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكتسب العضوية الكاملة فى المجتمع الدولى إلا فى عام 1945[13].

ومن منظمات المجتمع الدولى[14]:

NATO: تم تأسيسه من جانب دول أوروبا الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت قيمه المشتركة هى القيم الرأسمالية، وقد تأسس لمواجهة

الشيوعية والكتلة الشرقية.

NGOS: ويضم المنظمات غير الحكومية التى تهتم بمجالات حقوق الإنسان، والتى أصبحت ذات دور بارز فى المجتمع المدنى، حيث احتلت مرتبة الشريك الثالث فى التنمية، بعد الحكومة والقطاع الخاص، وتظهر لنا أهمية الدور الذى تلعبه هذه المنظمات فى عقد العديد من المؤتمرات الدولية، والاهتمام بقضايا دول العالم الثالث.

International Olympic: اللجنة الأوليمبية الدولية.

World Council for Churches: المجلس العالمى للكنائس.

فالمجتمع الدولى لا يقتصر على دول فقط، ولكن هناك فاعلين آخريين – سواء منظمات رسمية أو غير رسمية– يلعبون أدواراً هامة على المستوى الإقليمى، مثل المنظمات الغير حكومية، والتى تعلب دوراً هاماً فى مجالات: الاقتصاد، والسياسة، والاجتماع، والتكنولوجيا.

الإسهامات المؤسسة لنظرية المجتمع الدولى[15]:

أفرزت الأفكار التقليدية للنظرية الإنجليزية نظرية المجتمع الدولى، حيث إنها أسهمت فى وضع الركائز الرئيسية لهذه الفكرة، وهى: السيادة، وتوازن القوى، والقانون الدولى، والدبلوماسية. ومن خلال الإطار التاريخى والممارسات بين الدول، فإن النظرية الإنجليزية تسعى لتطوير وابتكار وسائل جديدة لتنمية النظام الدولى، من خلال الاهتمام بالمجتمع الدولى، ومن ثم فإن المنهج الإنجليزى يسعى لتفسير هيكل المجتمع الدولى، كوسيلة لتدعيم العلاقات فيما بين الدول، وهذا يتطلب إعادة تفكير من جانب الفاعلين، حتى يكون هناك دور فعال لبناء النظرية. وفى هذا الإطار، ترى المدرسة الإنجليزية أن هيكل المجتمع الدولى يتوقف بشكل أساسى على مدى فشل ونجاح الفاعلين، وهذا الأمر له جانبان[16]:

1– يتوقف مدى النجاح على قدرة الفاعلين على إعادة التفكير، والقبول بالاتصال فيما بينهم.

2– الفشل يؤثر سلباً على بناء المجتمع الدولى، وإذا فرض أنه مستقر، فإن

المجتمع الدولى سيتغير، ومن هنا فإن المدرسة الإنجليزية تسعى لتطوير فكر المجتمع الدولى، وتطوير آلياته، والمعايير والقيم التى يبنى عليها، والمساهمة فى مساعدة الفاعلين فى فهم أسس المجتمع الدولى.

ونحاول فيما يلى، إبراز مساهمات بعض مفكرى المدرسة الإنجليزية الذين وضعوا أسس نظرية المجتمع الدولى:

Martian Wight[17]

كان "Martian Wight" يرى أن أسس المجتمع الدولى تختلف من مجتمع لآخر، وهذا ما أوضحه فى دراسته التاريخية للمجتمع الدولى، إذ كانت أسس المجتمع الدولى فى بداية التحديث تتأكد من خلال: المراسلات، والمؤتمرات، واجتماع معتمدى الدول، واللغة الدبلوماسية، والتجارة، والمراسم الدينية المشتركة، الأمر الذى ظهر بوضوح فى المجتمع الدولى اليونانى، فى هذه الفترة الكلاسيكية. ويرى Wight[18] أن أوربا لم تكن فى صورة مجتمع دولى فى وستفاليا، لأنها كانت تحيا تحت المبادئ الملكية، بينما ارتكز المجتمع الدولى، فى بداية النصف الأول من القرن العشرين، على الدبلوماسية والتحالفات والحرب والحياد.

وكان يرى أن:

الدبلوماسية ←——— أساس التفاوض

والتحالفات ←——— تؤثر على المصالح المشتركة

والحرب ←——— الوسيلة الأخيرة لإنهاء الخلافات

وقد أكد Wight على أن مفاهيم الدبلوماسية، وسيادة الدولة، والقانون الدولى، وتوازن القوى، قد ظهرت واستقرت فى المجتمع الأوروبى، وأنها الوسائل التى يمكن من خلالها تكوين المجتمع الدولى.

Hedly Bull[19]

وضع Hedly Bull خمس أسس للمجتمع الدولى، وهى: الدبلوماسية، والقانون الدولى، وتوازن القوى، والحرب، ودور القوى الكبرى، غير أنه لم يقم

بوضع مفاهيم واضحة لهذه الأسس. فلقد وضع Wight مجموعة من الأسس حول مفهوم المجتمع الدولى فى بداية التحديث، وضمنها البدائل الممكنة مستقبلاً، وجاء Bull، فوافق على أغلب أطروحاته، ورأى أن هناك إمكانية للتغيير، لكن عرضه فى هذه المسألة كان ضئيلاً للغاية، وإن كان قد أوضح فى تحليله لما ترتب على وستفاليا أن: الدول تتحد فى إطار العمل المشترك من خلال الآلية الدبلوماسية، والإدارة الدولية من جانب القوى العظمى، ومن خلال الحرب، ومثل هذه الأسس لا تحرم الدول من لعب الدور المركزى فى تنفيذ الوظائف السياسية فى المجتمع الدولى. والإطار العام لأسس Bull، ينبع من تطبيقه على ثلاث مستويات[20]:

أولاً: ضرورة أن تقوم المجتمعات الإنسانية على فهم لضرورة تحقيق الأمن.

ثانياً: قيام الاتفاقات بين الدول.

ثالثاً: وضع قواعد لأولوية الحقوق، وهنا يرى Bull أن هذه القواعد هى المحدد الأساسى للمصالح المشتركة، من خلال السلوك المناسب، وهذه القواعد هى[21]:

1- قواعد الطبيعة الدستورية التى تعد الأساس ذو الطبيعة الآمرة، سواءً فى مجتمع المدن، أو الإمبراطورية العالمية، أو "التوحد العالمى Cosmopolitan Community". وفى رؤية Bull، فإن الهام هو تحديد المبادئ، لأنها بمثابة لعبة صفرية.

2- قواعد التواجد التى انطلقت من السلوك الأدنى للمجتمع، وهى ما يمكن رؤيتها الآن فى المجتمع الدولى الأوروبى: الدبلوماسية، القانون الدولى، توازن القوى، الحرب، دور القوى الكبرى.

3- قواعد تنظيم التعاون فى السياسات والاستراتيجيات، وتنظيم المجتمع والاقتصاد فيما بين الدول.

يرى Bull أن مثل هذه القواعد لا تهدف لتحقيق الأهداف الأولية فقط، ولكنها تهتم بتحقيق الأهداف العليا للمجتمع الدولى، فنظام الأمم المتحدة يقوم بمراقبة المعاهدات، وكذلك تنظيم التجارة والتمويل، والاهتمام بالبيئة، والقضايا التكنولوجية (من البريد، إلى الأقمار الصناعية، والموجات الإذاعية)، لذا فإن نظام الأمم المتحدة

لا يهتم فقط بالتواجد بين الدول، ولكنه يهتم أيضاً بالأهداف العليا للمجتمع الدولى.

ويرى كذلك، أن المجتمع الدولى هو مجتمع الدول الذى ظهر عندما حدث فهم من قبل هذه الدول لأهمية المصالح والقيم المشتركة، وحينما آن لها أن تقتنع بأن تكون مترابطة، من خلال قواعد عامة حاكمة لعلاقاتها. ومن هنا، فإن المجتمع الدولى تنظيم سياسى تعددى أو ليبرالى، والقيمة الأساسية، هى الفرصة السياسية التى تتيح للشعب أن يحصل على حرية التعايش بين الشعوب.

James Mayall[22]

يرى James Mayall أنه إلى جانب: القانون، والدبلوماسية، وتوازن القوى، هناك: السيادة، والتكامل الإقليمى، وعدم التدخل، وحق تقرير المصير، وعدم التفرقة، واحترام حقوق الإنسان. غير أن السؤال الذى يطرح نفسه هنا، هو: هل كل هذه الأساسيات لها نفس الحجم؟ أم أن هناك ترتيب تدريجى لها؟

يضع Mayall القانون الدولى فى بؤرة الاهتمام عند دراسته لفكرة المجتمع الدولى، ويرى أنه أول الركائز التى تحدد مدى نجاح أو فشل قيام المجتمع الدولى، وهى رؤية مماثلة لما قال به Kratochwil، إذ اتفقت رؤيتهما حول أن الشرعية الدولية هى المحدد الأساسى لتعريف لعبة العلاقات الدولية[23]. كما يرى Mayall وجوب التفرقة بين المبادئ والركائز، فالسيادة ليست ركيزة، ولكنها مبدأ، حيث أن السيادة هى التصميم الأول لأولوية الحقوق، والأساس الأول للاعتراف، وذلك ظاهر من خلال اعتماد عدم التدخل كأساس للعلاقات السياسية. فقد ارتقى كل من Mayall و Kratochwil بالقانون الدولى، ورأيا أن السيادة هى الدستور الأساسى للدولة العالمية.

Kalevi J. Holsti[24]

اهتم Kalevi J. Holsti بتطوير الركائز الأساسية لمدرسة المجتمع الدولى، حيث أدخل عليها ثلاث محددات أساسية، هى الممارسات، والأفكار، والقواعد. وعلى الرغم من أنه قسم هذه الركائز إلى نوعين: أساسية، وإجرائية، فإنه لم يقرر أيهما أولى، وأيهما ثانوى. ونلاحظ هنا اتفاقه مع Reus-Smit[25] حيث قاما بوضع

ركيزتين للمجتمع الدولى: الأولى هى دستور التمثيل الشرعى الذى يهتم بـــالحقوق والامتيازات، والثانية هى حق الدولة فى إطار المجتمع الدولى. وقــد كـــان لكـــل من Holsti و Reus العديد من الإسهامات، إذ اهتم Reus بالقانون الـــدولى، والفكـــر متعدد الجنسية Multilralism، بينما يحسب لــ Holsti –إلى جانب إسهاماته فى وضـــع الركائز الأساسية– اهتمامه بدراسة أسس المشاركة فى تشكيل المجتمع الدولى، وسعيه لملاحظة ذلك المجتمع، للتعرف على مناطق القوة والضعف فيه، واختبار الأسس التى يمكن أن تقويه أو تدمره. ويرى Holsti أن السيادة هى العقبة القائمـــة أمـــام كـــل المؤسسات الدولية "التعبئة العسكرية فى حالة الخلاف حول السيادة"، وأنه فـــى حالـــة التوحد بين الدول إقليمياً، ستكون السيادة ركيزة أساسية من ركائز المجتمع الدولى[26].

Kant[27]

أسهم Kant فى ترسيخ مكانة القيم المشتركة بين الشعوب، وقال بأن عـــدم وجوب التفكير فى الحرب، ليس نتاجاً لقيام المجتمع الدولى، ولكن نتـــاج لطبيعـــة العلاقات الدولية، نظراً لأنه طالما أن هناك قيماً مشتركة بين الدول، فإن ذلك يحول دون نشوب الحرب.

John Burton[28]

أكد John Burton على تطوير الأشكال النمطيـــة للـــدول، حتـــى يمكنهـــا الانضواء داخل إطار المجتمع الدولى، وقال بأن المجتمع الـــدولى لـــيس مجـــرد مجموعة من الدول تسعى لإقامة علاقات وطيدة فيما بينها، ولكنه كيان فوق قومى يضم العديد من الكيانات والأشكال التنظيمية، فإلى جانب ضمه للأمـــم، والـــدول، والحكومات، والشعوب، والتحالفات، والاتحادات والتنظيمات الدولية، يمكنه أن يضم التنظيمات الصناعية، والمنظمات الثقافية، والمنظمات الدينية، ومثل هذه التنظيمات وتلك المنظمات تلعب دوراً هاماً فى إطار العلاقات الدولية، فلا ينحصر دورها فى نطاق الأمم، ولكنه يمتد للتأثير فى مختلف جنبات المجتمع، مما يجعل منها فـــاعلاً آخر بجانب الدول. ومن هنا، تهتم العلاقات الدولية بدراسة مثل هـــذه التنظيمـــات

وتلك المنظمات، على طريق جعلها أكثر واقعية، حتى يمكـن اعتمادهـا كمكـون أساسى من مكونات المجتمع الدولى[29].

ووفقاً لرؤية John Burton، فإنه يتحتم على العلاقات الدولية، بالإضافة إلى اهتمامها بالجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، الاهتمام بالجانب البشـرى، وكذا الجوانب الجغرافية التى تلعب دوراً هاماً، بكافـة تقسـيماتها: الاقتصـادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، فلا يمكن أن يكون هناك شـكل مـن أشـكال التكامل فى مجتمع لا يضم كل هذه التقسيمات.

Barry Buzan[30]

يرى Barry Buzan أن الأسس التى نشأ عليها المجتمع الدولى الأوروبى قد نالها الكثير من التطوير والتغيير، كالأصوليات التى لعبـت دوراً هامـاً فـى العصـور القديمة، والفترة الكلاسيكية، والتى ساعدت فى ضبط العديد من صور عدم التوازن فـى العالم، حيث كانت المجتمعات الدولية فى هذه الحقبة الكلاسيكية مقسمة، وفقاً للدين واللغة والعادات والتقاليد. كما لعبت الإمبراطورية دوراً مؤثراً أيضاً فى هذه الفترة الكلاسيكية.

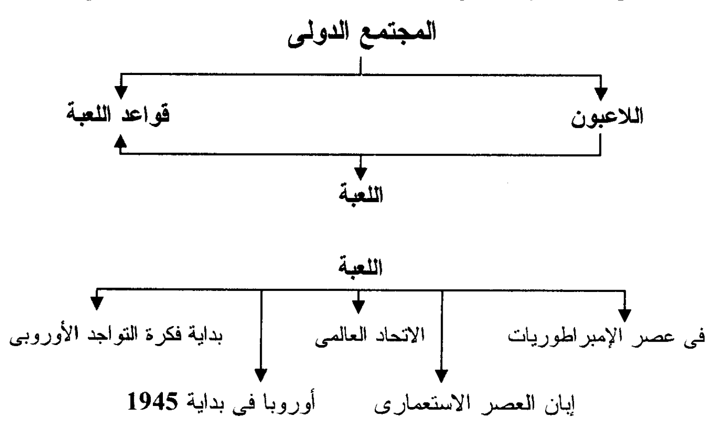
وبعيداً عن الركائز الأساسية للمجتمع الـدولى (الإقليميـة– الدبلوماسـية– السيادة– توازن القوى)، يرى Buzan أن التجارة قد لعبت دوراً هاماً على مسـتوى العلاقات الدولية[31]، ويؤكد على أهميتها، كحالة هامة وركيزة أساسـية للمجتمـع الدولى، ففى منتصف القرن الماضى، كان الاهتمام من جانب المجتمع الدولى ينصـب على مجرد محاولة الوصول إلى آلية للتحكم فى المعاملات التجارية، ومع نهاية فتـرة الحرب الباردة، تم اعتماد التجارة كركيزة أساسية للمجتمع الدولى المعاصر. وقد كانت لـ Buzan العديد من الرؤى المخالفة لرؤى الكثير من المفكرين الـذين أسـهموا فـى وضع ركائز المجتمع الدولى[32]، مثل: الإقليمية، والدبلوماسية، وتـوازن القـوى، إذ رأى أن التجارة، وحقوق الإنسان، والتحالف، من الركائز الأساسية للمجتمع الدولى، فدائماً ما تلعب التجارة دوراً بارزاً فى إطار تحديـد ماهيـة العلاقـات بـين دول وكيانات المجتمع الدولى، وكذلك فإن مبادئ حقوق الإنسان مدخل أساسى من مـداخل

المجتمع الدولى، كما أن التحالف فيما بين الدول داخل المجتمع الدولى ركيزة هامة من ركائز ذلك المجتمع. وقد رصد Buzan عدة تحولات فى أسس المجتمع الدولى:

الأســـاس	التحـــــول
المملكة	عدم التدخل فى الشئون الداخلية، إلا وفقاً لمبادئ القانون الدولى، وداخل إطار الأمم المتحدة.
الدبلوماسية	المراسلات، والمؤتمرات العالمية.
توازن القوى	سياسة الحياد، والتحالفات، وضد الهيمنة.
الحرب	NATO، مجلس الأمن.
حقوق الإنسان	المساواة بين الشعوب.
التجارة	الدعوة للحرية،والعمل وفقاً لإطار IMF, WTO, WB.
القومية	الديمقراطية، وتقرير المصير.

Johan Ruqqies(33)

تناول Johan Ruqqies الأفكار التى تدور حول مبـــادئ المجتمـــع الـــدولى بالتحليل والدرس، وأوضح بأن هذه الأفكار ركزت اهتمامها على جـــانبين، الأول هو: الاهتمام بقواعد اللعبة، والآخر هو: تعريف القواعد الأساسية التى من خلالها تقوم العلاقة بين اللاعبين. الأمر الذى يمكن توضيحه وفقاً للشكل التالى:



ويوضح الشكل السابق أن اللعبة تختلف من مرحلة لأخرى، بحسب ماهية اللاعبين، والقواعد التى يتم وضعها من خلالهم، ووفقاً للفكر الميكافيللى الجديد، فإن القواعد عبارة عن مجموعة من الحقوق والمسئوليات، فى إطار العلاقات بين الفاعلين، ففى[34]:

عصر الإمبراطوريات: كانت السيادة هى القاعدة، والفاعلون هم الأباطرة الأوروبيون.

وفى **الفترة الاستعمارية:** فإن الفاعلين هم الإمبراطوريات الأوروبية، بينما تفرض القواعد من جانب المستعمرين الأوروبيين على مستعمراتها فى أرجاء العالم، فالقوى الأوروبية تتعامل مع الدول الأخرى فى العالم من منطلق السيادة، مع وجود تنافس شديد بين الإمبراطوريات الأوروبية (بريطانيا وهولندا والبرتغال، على سبيل المثال)، وخاصة فى مناطق النفوذ الأفريقى، وفى دول جنوب وشرق آسيا.

وفى **عام** 1945، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، كان اللاعبون هم الدول الأوروبية المنتصرة فى الحرب، بينما قامت القواعد على إلغاء الاستعمار، وإعادة إعمار الدول التى انهزمت، وأنهكتها المعارك.

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا، هو: أليس هناك احتمال لوقوع الخلافات بين هؤلاء اللاعبين؟

يرى Ruqqie أن هناك إمكانية للخلاف بين اللاعبين الفاعلين، ولكنه يؤكد أيضاً على وجود مساحة من الاتفاق، وحد أدنى من التطابق فى وجهات النظر حيال القضايا الكبرى والملحة. كما يرى وجود إمكانية للانفصال بين اللاعبين، وإمكانية للضغط من جانب أحد اللاعبين على الآخرين، مما قد يؤدى إلى خلق حالة من الفوضى، تطول إطار المجتمع الدولى، الأمر الذى جعل Ruqqie يولى اهتماماً خاصاً للقواعد التنظيمية التعاونية بين اللاعبين، والتى لابد لها من أن تضمن أكبر مساحة ممكنة للتفاعل فى إطار المجتمع الدولى[35].

Johnie kissolewski[36]

اسهم Johnie kissolewski بقوة فى جعل التوازن بين السياسات العملية، والسياسة الخارجية أمر هام، وركيزة أساسية للمجتمع الدولى، إذ اهتم بدراسة كل ما يتعلق بالأقليات، وحقوق الإنسان. وأشار إلى أنه -ووفقاً لمنهج المدرسة الإنجليزية- فإن المجتمع الدولى "مجتمع حقيقى"، مدعم من خلال ثقافة عامة للدول المكونة له. كما اهتم Kissolewski بمفهوم Bull للمجتمع الدولى[37]، والذى يقرر أن المجتمع الدولى يوجد ويزدهر من خلال اتحاد مجوعة من الدول التى تجمع بينها مجموعة من المصالح والقيم المشتركة، وعلى ضوء وجود اقتناع تام بهذه المصالح المشتركة، حيث يتم العمل وفقاً لمجموعة من القواعد العامة التى يلتزم بها كل أطراف ذلك المجتمع. وكذلك، اهتم Kissolewski بمفهوم Buzan عن المجتمع الدولى[38]، من حيث التفرقة بين النظام والمجتمع، من خلال "نموذج التحضر" الذى يضع مجموعة من التقاليد العامة، والقواعد والرؤى التى تحكم تصرفات الدول، ورؤيتها لعملية البناء، من خلال المعاهدات والاتفاقات. كما يتفق مع رؤية James Mayall حول الركائز الثلاث التى تميز المجتمع الدولى عن النظام الدولى، وهى:

- وجود القواعد.
- الآلية الدبلوماسية.
- المصالح المشتركة.

ويرى Kissolewski[39] -وفقاً لرؤية Buzan وWight- أن هناك ثنائية داخل نموذج المجتمع الدولى، حيث التفرقة بين التعددية والجمود داخل المجتمع الدولى، فـ:

التعددية: قائمة على أساس أن العلاقات الدولية تركز -من خلال مبادئ عقلانية ثابتة- على التفاعل والتعايش بين الدول، فى إطار التعددية، وأن القيم المشتركة هى: السيادة، والدبلوماسية، والقانون الدولى. ويقوم الفكر التعددى على أساس التفرقة بين القومية والمجتمع الدولى، حيث أن الدول هى الأساس الوحيد للمجتمع الدولى.

و**الجمود**: القائم على التركيز على قيمة أساسية واحدة، وتقاليد عامة يتم

العمل من خلالها، فوجود المجتمع الدولى وجود طبيعى، والاهتمام هنا منصب على مجموعة من الأخلاق العالمية، مثل: عدم التدخل فى شئون الدول الأخرى، وحق تقرير المصير، وحماية حقوق الإنسان، والركيزة الأساسية للمجتمع الدولى هى التركيز على الدولة، مع ضمان حماية حقوق الإنسان.

ويرى Kissolewski أن المجتمع الدولى ظاهرة اجتماعية وسياسية بنائية، وفقاً للمبادئ الطبيعية التى تعزز عملية البناء، ومن ثم فإنه يمكن استخدامه كقوة تقدمية فى السياسات الدولية[40]. كما أن المجتمع الدولى يتسم بالديناميكية من جانب أطرافه، بغية تحقيق التعاون الذى يعد بمثابة قيادة للسلوك بين الدول، ومن خلال القواعد المشتركة والأسس الاجتماعية، فالمجتمع الدولى يمكن بناؤه من خلال الحوار بين أطرافه، لذا لابد من وجود آلية للاتصال فيما بين أطرافه. وفكرة الديناميكية فى المجتمع الدولى تختلف عما نادى به Heddly Bull عندما أشار إلى أن المجتمع الدولى يجب فهمه وفقاً لإطار عمل يضم: القانون الدولى، والدبلوماسية، ونظام توازن القوى، بالإضافة إلى مجموعة من الأعراف والمعاهدات الدولية[41].

ونود هنا أن نشير إلى أن فكرة Bull حول المجتمع الدولى لا تتسم بالإستاتيكية، فحركة المجتمع الدولى عنده تدور فى إطار مجموعة من القيم المشتركة، والقواعد التى تربط العلاقة أطرافه، ومن ثم لا يمكن تصور أن يكون هناك جمود من جانب أطراف ذلك المجتمع، ولعل تعامل الاتحاد الأوروبى مع مشكلات البيئة أوضح مثال على ذلك، فعلى الرغم من أنه يطالب أعضاءه بالعمل لتحقيق التقدم وتنمية الصناعات، نجده -مع بداية تفاقم مشكلات البيئة- يطالب الأعضاء بمعالجة ظاهرة الانبعاث الحرارى، حيث تم وضع اتفاق "كيوتولولا" الذى رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التوقيع عليه.

وبعدما قمنا بإبراز أدوار بعض المفكرين فى نحت منهج المجتمع الدولى، وبينا إسهاماتهم فى وضع الأسس الرئيسية التى يقوم عليها، نود هنا أن نضيف بعض النقاط:

- إن المجتمع الدولى يقوم على مجموعة من القيم المشتركة، وربما الممارسات المشتركة للكيانات المكونة له. ويظهر ذلك واضحاً فى حالة وجود مشكلة، فحينها تتفاعل الجهود والقيم فيما بينها، من أجل إيجاد حلول مشتركة لهذه المشكلة.
- لكى ندرك أهمية المفكرين السالف الإشارة إليهم، لابد من تقييمهم على أساس مدى إسهامهم فى "الدور البنائى" للنظرية، أى إسهامهم فى تقوية العلاقات بين اللاعبين وقواعد اللعبة.
- عند إجراء دراسة لمشكلة أو قضية ما، فإن أسس الحل لابد لها وأن تحتوى كل آثار القضية، مثلها فى ذلك مثل أسس القانون الدولى التى يتحتم عليها ضمان إيجاد الحلول الناجزة لجميع المشكلات والقضايا الموضوعة من أجلها.

وهناك أيضاً بعض الملاحظات عن:

السيادة: يمكن أن نضع السيادة فى قمة أسس المجتمع الدولى، فعلى سبيل المثال، وقبل السيادة فى الأزمنة الكلاسيكية القديمة، لم يكن هناك مفهوم واضح لماهية الاتحاد العالمى فيما بين الدول، ولكن بعد جنوح الدول إلى التوحد، أصبح هناك المجتمع الأوروبى الذى لا يمكن تصوره دون قانون دولى، ودون سيادة.

الإقليمية: يختلف التكامل الإقليمى عن السيادة، فالسيادة كأساس يمكن أن تخرج من حدود الإقليمية. والإقليمية تختلف عن المجتمعات الدولية "الويستفالية"، غير أنه لا يمكن تصور بناء مجتمع دولى، بدون وجود دور إقليمى لأطرافه، إلى جانب وجود الثالوث المقدس (قيم مشتركة – مصالح مشتركة – مجموعة من القواعد التى تنظم العلاقات بين الدول).

الدبلوماسية: تتواجد الدبلوماسية كأحد أسس المجتمع الدولى، من خلال ضرورة تنمية الحوار والاتصال بين أطراف ذلك المجتمع، وقد أشار Wight إلى بعض الوسائل الدبلوماسية، مثل: المؤتمرات، والاتجاهات الدولية، واللغة الدبلوماسية.

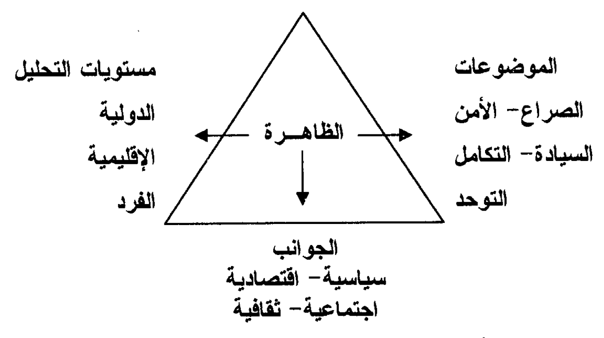
توازن القوى: هو الأساس الرابع للمجتمع الدولى، ويقوم على ضمان إحداث تعادل دائم بين وحدات ذلك المجتمع، بتدعيم البعض حيناً، والوقوف فى

وجه تنامى قدرة البعض حيناً آخر، حتى يستمر التوازن، ويتحقق الاستقرار في المجتمع الدولى. وعناصر التوازن هى: التحالفات، والحياد، وإدارة القوة الكبرى، وكذلك الحرب. وقيمه المشتركة التى يحاول من خلالها السعى إلى التواكب مع المتغيرات الدولية، هى:

- حق تقرير المصير.
- عدم التدخل فى شئون الدول الأخرى.
- العمل المشترك.
- إيجاد آلية للتنسيق والتعاون.

نظرية المجتمع الدولى فى إطار العلاقات الدولية[42]

عند التعرض للمجتمع الدولى نبدأ بالسؤال عن المشكلة أو الظاهرة، وعلى ضوء الإجابة، يتم القيام بوضع مجموعة من الأسئلة والفروض، ثم نقوم بالتحليل الذى يتم على عدة مستويات.



ومن الملاحظ أن المجتمع الدولى يراقب الموقف، ويضع السؤال الهام المتعلق بالظاهرة، ومن خلال أدواته (الدبلوماسية- الحرب- السيادة- توازن القوى)، يستطيع أن يجد حلاً لمثل هذه الظاهرة، على ضوء مجموعة القيم المشتركة. والشكل السابق يوضح أن تحليل الظاهرة، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، يتم على عدة مستويات، بداية من الفرد، ثم الدولة، ثم

الإقليم، وحتى الانتقال إلى المستوى الدولى. وإلى جانب ما سبق، فإنه يمكن إيجاد الحلول للعديد من المشكلات فى المجتمع الدولى، مثل: الأقليات، والتدخل فى الشئون الداخلية للدولة.

يرى بعض المفكرين أن أهم عنصرين بين عناصر العلاقات الدولية، هما: القانون الدولى، والتاريخ الدبلوماسى[43]، فالقانون الدولى عنصر حيوى فى نظام الدولة، وهو المكون الأساسى والشرعى للعلاقات الدولية، وهذا ما يمكن رؤيته فى العديد من الأمثلة[44]، كبروز الكومنولث المسيحى فى أوروبا، والذى كان مدفوعاً ببروز القوى الأوروبية، بما يعكس القيم الأوروبية المسيحية، والرأسمالية، والامتيازات الاجتماعية، والنظام الاقتصادى. بينما يرى البعض الآخر أن القانون الدولى لا يستخدم إلا كدعاية، من خلال المستفيدين من الوضع الراهن، والذين لا يريدون أن يغيروا هذا الوضع[45].

ولقد لعب القانون الدولى دوراً محورياً أيضاً عند تعريف العلاقات الدولية، وكان قبل ذلك محط تقدير، إذ نظر له على أنه من محددات التقدمية للقوميات، ولعل عصبة الأمم خير دليل على الارتكان إلى القانون الدولى كوسيلة ناجزة لتحقيق الأمن الجماعى، على طريق السعى لخلق اتحاد دولى[46].

ويرى بعض مفكرى مدرسة المجتمع الدولى ضرورة دراسة التاريخ الدبلوماسى، إلى جانب التاريخ القانونى، لما له من دور هام فى إطار العلاقات الدولية، حيث إن التاريخ الدبلوماسى يهدف للدراسة الواقعية التى هى أساس دراسة تطور العلاقات الدولية، ولعل أبرز من كتبوا فى حقل تاريخ العلاقات الدبلوماسية: Lewis Richardson، Arnold Toynbee، Quincy Wight. وقد أسهم فكر المجتمع الدولى فى فتح باب الدراسة أمام العلاقات الدولية، وفقاً للمفهوم الذى يقرر أن العلاقات الدولية عبارة عن القانون الدولى والتاريخ الدبلوماسى، إذ ظهر "الواقعيون"، مثل Robert Glipin، الذى تحدث بقوة عن التاريخ الدولى، وكذلك ظهر "الرجعيون" الذين درسوا التاريخ الدولى إبان الحرب الباردة، وطوروا دراسة التفكير الأنجلو – أمريكى[47].

وتلعب القوة الاقتصادية دوراً هاماً فى التعاون من أجل استغلال الطبيعة فى إنتاج السلع، وكذلك فى سيولة المعاملات التجارية Commerce، والاستهلاك. كما تلعب القوة العسكرية دوراً لا ينكر على صعيد المجتمع الدولى، غير أنها كثيراً ما ينظر إليها على أنها أداة لـ"القهر المركز"[48]، والعنصر العائق الذى يحول دون التحول من قوة الدولة العشوائية، إلى عقلانية القوة، وذلك لعدة أسباب:

1- المجتمعات الإنسانية ليست أنظمة موحدة، بل وحدات متفاوتة القدرات.
2- تزايد أهمية دبلوماسية الجغرافية السياسية، فالدولة أصبحت الآن تعير العلاقات، وكذلك الإشراف على الانتقال عبر الحدود اهتماماً كبيراً.
3- تنامى المركزية الإقليمية، ودعم الأنشطة الدبلوماسية.

وإذا كان المجتمع الدولى عبارة عن تجمع لدول ذات سيادة، تتفق فيما بينها فى مجموعة من القيم والمبادئ المشتركة، على ضوء القانون الدولى والأساليب الدبلوماسية، فما هو الدور الذى يمكن أن تلعبه الأقليات[49] فى إطار ذلك المجتمع؟

إن المجتمع الدولى لا يغفل عن الأقليات التى تعد بمثابة خروج عن النظام العامل للدولة، وإن كان تعريفه كتجمع للدول يظهر إغفالاً لدور الأقليات، فإن حقيقة الأمر بعيدة عن ذلك كل البعد، إذ أن المجتمع الدولى يقسم العالم إلى دول ذات سيادة، وكل دولة مسئولة تماماً عن توفير كافة متطلبات مواطنيها، وفى حالة عدم قدرتها، يكون هناك تعاون فيما بين الدول من خلال المساعدات الاقتصادية، فالمجتمع الدولى يحاول أن يكرس مفهوم "المواطنة"، ويسعى لحل مشكلة "الأقليات" من خلال التسوية، وحق العودة إلى الوطن، حيث يرى أن دخول الأقلية فى نسيج المواطنة سيدعم مفهوم "المواطن"، الذى يشكل بدوره الجماعة التى تتحول إلى الدولة، ومن ثم يحدث الانتقال من الدولة إلى الإقليم، من خلال التفاعل مع الدول الأخرى.

ويحاول المجتمع الدولى من خلال اهتمامه بمشكلة الأقليات، منع وقوع الفوضى داخل النظام، لأن وقوعها داخله قد يؤدى إلى انتقال آثارها إلى بعض الدول الأخرى داخل إطار المجتمع الدولى. ومن هنا فإنه لابد من حدوث التسوية،

وضمان حق العودة للأقليات، والتأكيد على مفهوم حق المواطنة، ولعل النموذج التركى، من أبرز الأمثلة على ذلك، حيث يرفض الاتحاد الأوروبى عضويته، بسبب عدم التزامه بمبادئ "كوبنهاجن" التى تلزمه بضرورة الاهتمام بحقوق الأقليات، ومن بينها الأقلية الكردية. وقد وضع المجتمع الدولى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، فى عام 1951، لحماية حقوق الأقليات من خلال دعم حق المواطنة لهم.

والمجتمع الدولى يقسم العالم إلى دول ذات سيادة[50]. والسيادة تعنى السلطة، وهو مفهوم ذو جانبان، الأول: الاستقلالية فى الخارج، أى فى إطار العلاقات بين الدول، حيث لا يسمح بالتدخل فى الشئون الداخلية، والثانى: إحكام السيطرة فى الداخل، بمعنى أن الدولة مسئولة مسئولية تامة عن اعتماد أساليب حفظ النظام الداخلى. وهناك فكرة أخرى مرتبطة بمفهوم السيادة عن المجتمع الدولى، فى إطار مفهوم العلاقات الدولية، ألا وهى أن العلاقات بين الدول تبدأ من الأفراد فى الداخل، ومن هنا يمكن أن نصف المجتمع الدولى بأنه ليس فقط تنظيماً للسلطة السياسية، ولكنه أيضاً تنظيم للشعوب[51].

وبعد التحول إلى التعددية فى المجتمع الدولى، وبروز دور أكبر للفرد، تشكلت العلاقات الدولية على النحو التالى:

داخلياً: برزت الإقليمية، وقويت وتوحدت، وأصبحت تحت سيادة الحكومة، إلى جانب مجموعة من التحالفات التى استعانت بروابط دينية ولغوية.

خارجياً: عدم وجود سلطة للتدخل فى شئون الدول الأخرى، وبروز مبدأ المساواة فى السيادة بين الدول، من خلال عدم التدخل non- Intervention، وتوازن القوىBalance of Power.

وقد حُمِلت الدولة إلى جانب الأعباء الداخلية المرتبطة بالسلطة القضائية والتنفيذية، بعبء إضافى يتمثل فى مجموعة الالتزامات المفروضة تجاه الدول الأخرى فى منظمة المجتمع الدولى. ومن الملاحظ، أن السيادة أصبحت بمثابة عنصراً للتقارب بين السياسات الدولية والمحلية، الأمر الذى يجعلنا نشير إلى

إمكانية معالجة مشكلات الأقليات من خلال التنسيق المتبادل فيما بين دول المجتمع الدولى، فى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والمعيار الحاكم هنا، هو مدى حرص الدولة أو الدول المعنية على التمسك بالقيم المشتركة التى يقرها المجتمع الدولى.

وهكذا، يكون على الدولة داخل إطار المجتمع الدولى، أن تتوافق مع القوانين والأعراف الدولية الحاكمة للعلاقات السياسية فى تعاملها مع وحدات ذلك المجتمع، مع إدراكها التام لمبدأ المساواة فى السيادة، إذ أنه لا توجد -داخل ذلك المجتمع- دولة صغيرة يمكن وأن تنتهك سيادتها من جانب الدول الكبرى. وعلى المستوى الداخلى، فإن الدولة مطالبة بتحقيق درجة عالية من درجات الأمن فى كافة أرجائها، وكذا بالمحافظة على سلامة وحقوق مواطنيها، من خلال سن القوانين والتشريعات وتحديد النظام السياسى الداخلى الذى يكفل لها تحقيق تلك الغايات. ومع أنه ليس للدولة أن تتدخل فى شئون أى دولة أخرى، فى إطار منظمة المجتمع الدولى، فإنه يمكنها دائماً أن تلعب دوراً إقليمياً، فى القضايا التى تهم كل أو بعض أطراف المجتمع الدولى، دون أن يكون هناك ثمة تدخل يخل بمفهوم التعايش السياسى Political- Existence، فالمجتمع الدولى، يعمل على إقامة توازن بين المصالح الداخلية، والمصالح الخارجية لأطرافه، من خلال العمل وفقاً لمنظومة قوامها عدم التدخل فى الشئون الداخلية للغير.

وللدبلوماسية فى فكر المجتمع الدولى أهمية تنبع من كونها المكون الرئيسى للعلاقات الدولية، وفقاً لمنطق المجتمع الدولى. ولم يكتب Bull الكثير فى الموضوع المتعلق بالدبلوماسية، غير أنه اهتم بدراسة المشكلات الخارجية المتعلقة بالمجتمع الدولى، فى إطار العلاقات الدولية[52]. وقد تمت دراسة الدبلوماسية من خلال منهجين مختلفين، الأول هو: المنهج (التحليلى) الذى يركز على العوامل الهامة والرئيسية التى بدونها يتم الخروج عن إطار المجتمع الدولى، وهذه العوامل هى: المصلحة القومية، والقوة القومية. أما المنهج الآخر، فهو: المنهج (التاريخى) حيث الاهتمام باستقراء التاريخ، وتتبع العوامل السياسة والاقتصادية التى تنمى الوعى

الاجتماعى داخل النظام، ومن خلال الخبرة التاريخية، والتجارب الســابقة، يمكــن الوصول إلى إطار عام من القيم المشتركة بين أطراف المجتمع الدولى[53].

وفى هذا السياق تناول Andrew Hurrel وهو أحد أهــم مفكــرى المدرســة الإنجليزية نظرية المجتمع الدولى من خــلال الدبلوماســية. كمــا أكــد Hurrel أن الدبلوماسية مؤسسة اجتماعية، وأنها شرط أساسى للتعاون بين الدول، وأن هنــاك ضرورة للدبلوماسية فى إطار التكامل فيما بينها، بالإضافة إلى أن الدبلوماسية هى لغــة المعاهدات والاتفاقيات[54]، وهى الإطار المؤسسى الذى يساعد علــى إتمــام عمليات الاتصال والتعارف بين دول المجتمع الدولى.

فوسيلة المجتمع الدولى إلى تطوير آلياته، فى إطار العلاقات الدولية، مــن أجل إقامة نظام متكامل، يتميز بالقدرة على الاتصال والتنسيق، تكمن فى التعــاون الذى يتحقق بدوره من خلال الدبلوماسية، فالدبلوماسية هى علم وفن التفاوض، ومن ثم فإن ضمان سهولة الاتصال وتدفقه هو الخطوة الأولى على طريق تحقيق التطابق فى وجهات النظر حيال مختلف القضايا، فى إطار مجموعة من الثوابــت والقــيم المشتركة لمختلف دول المجتمع الدولى. ولا تمثل ممارسة الدبلوماسية –فى حقيقة الأمر– الإطار الثقافى للمجتمع السياسى فحسب، بل وللمجتمع الدولى أيضاً، إذ أنها وسيلة الاتصال بين دول ذلك المجتمع الذى هو بحاجة ماسة للعمل بعقلانية، مــن خلال التعاون بين أطرافه، وتفهم كل طرف لمقاصد وتوجهات الأطراف الأخرى، على ضوء العلاقات المتبادلة، وبما يقود المجتمع الدولى إلى التكامل، وهذا بــدوره يحقق المصلحة العامة، ليس فقط لكل طــرف، ولكــن لكــل أطــراف المجتمــع الدولى[55]. وهناك شرط هام وضرورى للدبلوماسية، حتى تحقق فاعليتها فى إطار المجتمع الدولى، وهو مدى الالتزام من جانب أطراف المجتمع الــدولى بشــروط التعاون، إذ أن كل دولة مطالبة بأن تقدم كل ما من شأنه أن يدعم التعاون الدولى، ويساعد على مواجهة التهديدات والتحديات الخارجية.

وقد لعبت الدبلوماسية دوراً هاماً فى المجتمع الدولى القديم، ولعل النمــوذج

الأوروبى يقدم أفضل مثال على ذلك، حيث التفهم التام بين الدول الأوروبية لأولوية القضايا محل الاهتمام المشترك، وحيث الإيمان بأن الدبلوماسية هى الطريق الأمثل الذى يساعد على الاتصال وإيجاد الحلول لكافة المشكلات والقضايا.

والمجتمع الدولى يقر بضرورة أن يتم الاهتمام بالتاريخ الدبلوماسى فيما بين الدول، حتى يمكن –على ضوء الخبرة التاريخية– خلق آلية اتصال مشتركة قادرة على لعب دور فعال فى تحقيق تعاون مثمر، فى الحاضر والمستقبل. كما أن الثقافة الدبلوماسية عامل هام فى إطار منظومة المجتمع الدولى، ولعل النموذج الأوروبى يدلل على أن هناك عدة طرق يمكن من خلالها للدبلوماسية أن تحقق أهدافها، وهى:

1- التفاوض والمساومة والتعاون للتحرك قدماً، وتقسم عوامل نجاح الدبلوماسية هنا إلى شقين: الشق الأكبر، ويقع على عائق الدبلوماسى، ويتعلق بصفاته وكفاءته الشخصية، بينما يقع الشق الآخر على عاتق الدولة، ويتعلق بالقدر الذى يمكنها أن تمنحه لدبلوماسييها من نفوذ ومصداقية.
2- الحوار، فالدبلوماسية تعمل على خلق قناة للحوار المتبادل بين أطراف المجتمع الدولى، وتنتج عن ذلك آلية عمل مشتركة، على ضوء مجموعة من القواعد التى يفرزها ذلك الحوار.

وقد اهتم المجتمع الدولى بمفهوم حقوق الإنسان، الأمر الذى وضح فى رؤية Kissolewski، عندما أشار إلى أنه يمكن التعبير عن الدعامات الرئيسية للمجتمع الدولى، وفقاً لمقياس "المدرسة الإنجليزية" التقليدى، والذى يدعو إلى تدعيم الفهم الليبرالى الديمقراطى كأساس للدولة، فى إطار السياسة الدولية[56]. ومن الملاحظ أن Kissolewski، حاول أن يربط بين الجانب السياسى، والجانب الإنسانى فى إطار دراسة العلاقات الدولية، ويمكن أن نستنتج من ذلك أنه حاول أن يلغى أى توترات داخل النظام السياسى، لأن ذلك يمكن أن يؤثر فى بنيان المجتمع الدولى، إذا لم يتم مراعاة حقوق الإنسان. ومن هنا فإن العلاقات الدولية، هى علاقات سياسية وإنسانية، ووسيلة الأولى هى الدبلوماسية التى تساعد على احتواء

الصراعات الناجمة عن الاختلافات فى المصالح بين الدول، وتعمل على أن يكون هناك تعاون وتبادل فعلى بين الأطراف المتناقضة، حتى يتعرف كل طرف على ثقافة الطرف الآخر[57]. أما الجانب الآخر، والمتعلق بحقوق الإنسان، فهناك من يرى أن حقوق الإنسان تتنافى مع مبادئ السيادة، فالسيادة تعنى عدم التدخل فى شئون الدولة الأخرى، وتقر مبدأ حق تقرير المصير، ومن ثم لابد وأن يكون هناك فصل تام بين السياسات المحلية والدولية، ولا يكون هناك ثمة تدخلات خارجية بدعوى المحافظة على حقوق الإنسان، وهذا منطق مرفوض، لأن هناك دائماً علاقة بين السياسات المحلية والدولية[58]. وقد جرت فى الآونة الأخيرة مجموعة من التغيرات فى مفهوم السيادة، وخاصة إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الإنسان، والذى أصبح بمثابة مبدأ بنائى فى إطار العلاقات الدولية.

ويمكن أن يقود التأكيد على ضرورة العمل على صيانة حقوق الإنسان، وما شابه ذلك، فى إطار المجتمع الدولى، إلى أن يفهم البعض أن هناك إمكانية للتقليل من دور الدولة. وحقيقة الأمر أن المجتمع الدولى على دراية تامة بأهمية السيادة كأساس، وكذا أهمية القيم المرتبطة بها، كحق تقرير المصير والاستقلال. غير أنه على الدولة أن تهتم بمجموعة من الالتزامات فى تعاملها مع مواطنيها والدول الأخرى، حيث يرى Kissolewski ضرورة مراجعة ممارسات الحكومة، تجاه المواطنين، ومن ثم فإن التعسف والقهر من جانب الحكومة تجاه الشعب، لابد وأن يواجه بقوة من أطراف المجتمع الدولى[59].

إن تجاهل حقوق الإنسان، من أجل تحقيق مزايا اقتصادية وسياسية، أمر غير مطلوب، لما سيترتب عليه من آثار سلبية، ليس على مستوى الدولة فقط، ولكن على المستوى الإقليمى، ومستوى المجتمع الدولى. ومن ثم فإن الدعوة لحماية حقوق الإنسان، واجب هام، ومقدمة ضرورية لضمان استقرار النظام الدولى، ومسئولية الدول الأساسية هى حماية حقوق الإنسان والارتقاء بمستوياتها. وحماية حقوق الإنسان دعوة دولية عامة، لا يتم العمل بها داخل دولة واحدة من منطلق

السيادة، ولكن فى إطار عالمى، ومن خلال مجموعة من القوانين والمبادئ المتعارف عليها. وقد طور Kissolewski مفهوماً جديداً لـ"دبلوماسية حقوق الإنسان"، حيث على الدولة أن تدعم الديمقراطية فى إطار سياستها الخارجية، من منطلق حماية حقوق الإنسان.

والملاحظ هنا، أن مفهوم "دبلوماسية حقوق الإنسان"، يحاول إقامة توازن بين السياسات المحلية والسياسات الخارجية، بما يؤدى لحالة استقرار، ليس لدولة واحدة فقط، ولكن لجميع أطراف المجتمع الدولى، ولهذا تعد الدعوة لدبلوماسية حقوق الإنسان بمثابة دعوة عالمية. كما أن على الدولة أن تضمن تواجد عدة أسس من شأنها أن تصبغ عليها الصبغة الحداثية، وتجعلها قابلة لأن تكون أحد عناصر المجتمع الدولى، وهذه الأسس هى: الديمقراطية، وصيانة حقوق إنسان، والحكومة الصالحة[60]. فالسيادة أولوية دولية، بينماحقوق الإنسان أولوية للأفراد. وبالنسبة للدولة الطامحة فى الانضواء داخل إطار المجتمع الدولى، لا بد أن يتم العمل وفقاً لمنظومة من المبادئ التى من خلالها يتم التوازن بين السياسات المحلية والدولية[61].

تقييم منهج المجتمع الدولى:

المجتمع الدولى نظام، يضم مجموعة من الدول المرتبطة بمجموعة من القيم المشتركة، ويتم تنظيم العلاقات فيما بينها من خلال مجموعة من القواعد التى تساعد على ضبط العمل داخل إطار المجتمع الدولى. وتعقيباً على هذا التعريف، نتساءل:

هل هذه القيم المشتركة مطلقة، أى أنها لا تشوبها أخطاء؟

ما هى التحديات التى تواجه المجتمع الدولى فى ظل العولمة؟

وللإجابة عن السؤال الأول، نود -فى البداية- أن نشير إلى أن هذه القيم نسبية، أى أنها ديناميكية، تتغير من مجتمع دولى لآخر، فالمجتمع الدولى الأوروبى إبان وستفاليا، يختلف عن الاتحاد الأوروبى حالياً.

وبالنظر إلى القيمة الأولى بين قيم المجتمع الدولى، وهى: عدم التدخل فى

شئون الدول الأخرى، نجد أنها أمر يبعث على الحيرة، فسياسة عدم التـدخل فـى الشئون الداخلية للدول، عرف أساسى فى القانون الدولى. غير أن الفوضى الناجمة عن غياب حكومة دولية عليا، تختلف عن تلك الناتجة عن عدم الالتزام بالمبـادئ الأساسية، فالدول -وفقاً لنظرية المجتمع الدولى- مجموعات من الشعوب التى يحق لها التمتع بتكوين حياة مشتركة داخل حدود الدولة، ويجب على الآخرين خارج هذه الحدود احترام سيادة الدولة وسلامة أمنها، وهو أمر أقرب للمثالية، نظراً لما يشوب العلاقات بين الدول -عادة- من خلافات حول المصالح ووجهات النظر(62).

أما القيمة الثانية، فهى السيادة(63)، التى يمكن تعريفها بأنها الهيمنة الشرعية داخل إقليم معين. ومفهوم السيادة مفهوم نسبى، حيث توقع الدول فى إطار المجتمع الدولى اتفاقات التقارب والتحالف والاتحاد مع الدول الأخرى، الأمر الذى لا بد له أن يؤدى إلى تآكل السيادة. وعلينا هنا أن نلاحظ، الارتباط الوثيق بين قيمة عـدم التدخل فى الشئون الداخلية، وقيمة السيادة، وهو ما دعا إلى وجود قيم أخرى يمكنها التقليل من حدة هذا التداخل، كالعدل، والحفاظ على ترابط المؤسسة الدولية فى إطار المجتمع الدولى، فالتدخل فى الشئون الداخلية يمكن أن تبرره محاولة تحقيق العدل، وكذلك السعى إلى تحسين الأوضاع الداخلية على طريق منح الرفاهية للدولة، كمـا يمكن تبرير التدخل بوجود أنظمة ديكتاتورية، وكذلك وجود صورة مـن صـور التفرقة العنصرية، مما يبعد عن التدخل شبهة انتهاك سيادة الدولة.

والقيمة الثالثة، هى حق تقرير المصير Self – Determination، إذ أن مـنح حق تقرير المصير من جانب المجتمع الدولى لدولة ما، يمكن أن ينتقل أثـره إلـى داخل هذه الدولة، وهنا تكمن الفوضى، مما يؤدى لحدوث توتر وعـدم اسـتقرار للمجتمع الدولى، إذ أن منح ذلك الحق للفئات العرقية والإثنية داخل الدولة، قد يؤدى إلى وقوع الانفصال، وما يجرى فى جنوب السودان الآن، وما سيترتب عليه مـن فوضى فى النظام العربى فى حالة انفصاله، خير مثال على ذلك.

أما بالنسبة للسؤال الثانى، والمتعلق بالتحديات التى تواجه المجتمع الـدولى

فى عصر العولمة، فإننى أود أن أشير إلى أن المجتمع الدولى يواجـه فـى ذلـك العصر العديد من المخاطر، وعلى رأسها المعضلات الأمنية التى تلعب القوة دوراً بارزاً فيها، الأمر الذى يدعو القوى العظمى إلى السعى لتقديم نماذج جديدة، كبديل لنظرية المجتمع الدولى، ومن بين هذه النماذج:

الفيدرالية العالمية(64)

تؤكد تجربة الاتحاد الأوروبى أنه يمكن للنظام الفيدرالى الدولى أن يقود إلى إيجاد حل لمشكلة الفوضى العالمية، وهو ما ذكره كل من جرنفيل كلارك، ولويس سون فى كتابهما "سلام العالم من خـلال قانـون عالمى World Peace Throw law". ويؤمن معتنقو فكرة الفيدرالية العالمية بإمكانية نجاح هذه الفكرة، اسـتناداً لنجـاح التجربة الأمريكية، التى استطاعت فيها 13 مستعمرة أن تحقق الفيدرالية، وتكـون معاً واحدة من أقوى الكيانات السياسية والعسكرية والاقتصادية على مر التـاريخ. غير أن تكرار مثل هذه التجربة الفيدرالية الناجحة فى القرن الحـادى والعشـرين، أمر يصعب تحقيقه، لعدة أسباب:

1- احتمال رفض الدول التخلى عن سيادتها طواعية.

2- اختلاف الثقافات، والتى تؤدى إلى حدوث تناقضات فى الرؤى.

3- عدم اقتناع الدول بإمكانية استقرار هذا الاتحاد الفيدرالى.

المذهب العلمى(65)

ظهر المذهب العلمى لأول مرة فى كتاب "نظام سلام ناجح"، لديفيد ميترانى الذى يرى أنه يمكن -من خلال التعاون الاقتصادى والاجتماعى- خلق مجتمعـات تتجاوز الحدود القومية، وأنه يمكن تقسيم السيادة أفقياً، من خلال تنظـيم طبقـات الشعوب، عبر الحدود وعلى مستويات مختلفة، مما يجعل السـيادة أقـل أهميـة. وأصحاب هذا المذهب يؤكدون أنه كان سبباً فى ظهور بعض الهيئات التابعة للأمم المتحدة، مثل: منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية.

الإقليمية[66]

ويدعو ذلك المنهج إلى تشجيع التكامل الإقليمى، ذلك التكامل الذى شاع فى فترة الأربعينات والخمسينات من القرن الماضى، ففى أعقاب المعارك التى شهدتها القارة الأوربية، ظهر التكامل الإقليمى لأول مرة بين فرنسا وألمانيا، وكذا من خلال خطة "شومان" للتكامل بين صناعات الحديد والفحم عام 1957. ويعمل منهج الإقليمية من خلال التقريب بين مفردات الحياة اليومية للشعوب، فى مجالات الزراعة والصناعة، ومع مرور الوقت، سيتحول التناسق بين هذه المفردات، إلى مقدمة لوضع اتحادى أكثر تقارباً وتكاملية[67].

وبشكل عام تواجه مدرسة المجتمع الدولى العديد من المشكلات، مع النظام العالمى الجديد، فهناك الكثير من النماذج التى قدمت، ولا تزال تقدم، لمحاولة نسف فكرة المجتمع الدولى، ومن الملاحظ أيضاً، أن كل النماذج المقدمة كبديل تتمحور حول هدف واحد، هو التقسيم[68].

لقد بدأت عولمة المجتمع الدولى بإشعال روح القومية، ومناهضة الاستعمار، والمطالبة بالاستقلال وحق تقرير المصير، وقد حصلت جميع الدول التى كانت خاضعة للاستعمار الأوروبى على العضوية الكاملة فى المجتمع الدولى بمجرد استقلالها، وصار المجتمع الدولى مفتوحاً أمام كل الثقافات والحضارات دون تمييز. وكان تفكك الاتحاد السوفيتى أهم الأحداث التى دشنت لعولمة المجتمع الدولى، وانتصرت لحق تقرير المصير، بما ضاعف عدد الدول، ووصل به إلى أكثر من 180 دولة.

وأياً كان الأمر، فاليوم، ولأول مرة فى تاريخ العلاقات الدولية، صار لدينا مجتمع دولى واحد ذو بعد عالمى، دون أن تتخلله أى ثغرات من حكومات بدائية أو منعزلة أو خاضعة لسيطرة استعمارية، وهو مجتمع يدين فى نفس الوقت بعدد من القيم الرئيسية والقواعد الأساسية التى تشمل مبادئ السلام والأمن الدوليين، وسيادة الدول، وحق تقرير المصير، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول، وعدم التمييز

العنصرى، وقدسية وتكامل الدول. كما توجد لدينا اليوم مجموعة من مبادئ وقيم السوق الحر، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والليبرالية التى يمكن أن يكون لها إسهام واضح فى استكمال عولمة المجتمع الدولى المعاصر.

ثانياً: النظرية الإنشائية CONSTRUCTIVISM

يهتم المنهج الإنشائى بدراسة العلاقات الاجتماعية كمنطلق لكافة العلاقات الإقليمية والدولية. ومن وجهة نظر هذا المنهج، تلعب القواعد والمبادئ العامة، إلى جانب القانون، والأخلاق، والثقافة، دوراً هاماً فى السياسة الخارجية، فمصالح الدول، والوحدات الفاعلة فى النظام الدولى، ليس من السهل تحديد بنائها أو شكلها، حيث إنها ناتجة عن التفاعلات بين الأنظمة القائمة، والمعايير والقواعد والثقافات الحاكمة لتلك التفاعلات، وهى عبارة عن عمليات، وليست هياكل من السهل وصفها. كما أنها تحدد الأخلاق والسلوك فى التفاعلات بين الدول.

تعريف "Nicholas Onuf":

يرى Nicholas Onuf، أن النظرية الإنشائية منهج لدراسة العلاقات الاجتماعية، على اختلاف أشكالها، وهى إطار نظرى سعى إلى تقديم تفسير عام لما يفعله الناس، ويوضح لماذا تختلف المجتمعات؟ وكيف يتغير العالم؟

فالإنشائية تضع التصورات والرؤى، على طريق الوصول إلى تفسير مقبول للكثير من إشكاليات العلاقات الاجتماعية التى تبدو –فى كثير من الأحيان– غير متصلة مع بعضها البعض.

تعريف "Werdt":

يرى Werdt أن النظرية الإنشائية نظرية هيكلية فى النظام الدولى، وتتمتع بالسمات التالية:

- الدولة هى الوحدة الأساسية فى التحليل.
- الهيكل المميز للنظام الدولى هو التفاعل بين أكثر من عنصر.
- يتم إنشاء الوحدات الدولية، والمصالح الدولية فى سياق هيكل اجتماعى.

تعريف آخر:

الإنشائية هى فلسفة للتعليم، وجدت منذ أكثر من عشر سنوات، وتظهر بوضوح فى خبراتنا، فنحن نُقيم فهمنا الخاص للعالم الذى نعيش فيه، وكل منا يقيم قواعده الخاصة، ونموذجه العقلى الملائم له.

قدم "Onuf" لفظ ومصطلح "الإنشائية" عام 1989، والذى انصرف إلى محاولة تحديد آليات إنشاء المصالح، فى وقت انهيار العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية التى تم إنشاءها خلال النظام الدولى للحرب الباردة، فانهيار الاتحاد السوفيتى، وانغماس العالم فى أتون الضجة والثورة والتحولات، فتح الباب أمام التساؤلات، وساعد على ظهور مناهج إنشاء النظم الاجتماعية والدولية الجديدة. كما أن الحقيقة الموجودة دائماً، تقرر أن العالم باستمرار فى حالة بناء وإنشاء.

وقد فشلت جميع الاتجاهات السائدة فى العلاقات الدولية فى إدراك المتغيرات التى ضربت العالم فى الآونة الأخيرة، حيث أن المدرسة الواقعية وكذا الليبرالية لا تقوم على افتراض وجود التغيير، بينما تقوم النظرية الإنشائية بإعادة وصف العالم، وليس هذا فحسب، بل إنها أيضاً تعيد وصف العالم بشكل مستمر.

وتضع النظرية الإنشائية الأفراد وأنشطتهم فى مقدمة اهتماماتها، فعندما يحقق الأفراد إنجازات تكنولوجية هائلة، لا يرى الباحثون كيف يبنى الأفراد العالم، كنتيجة للعلاقات الاجتماعية السائدة والمتصورة، ولكن يأخذوا هذه الإنجازات كمعطى. وقد أشار بعض الإنشائيين إلى أهمية الأفراد فى إطار العلاقات الدولية، من حيث اعتبار الفرد وحدة مؤثرة من وحدات النظام الدولى، ومن الملاحظ أن تعريف Onuf للنظرية الإنشائية يقدم الأفراد باعتبارهم العنصر الرئيسى الذى يتم من خلاله التفاعل، فالفرد هو صاحب الإرادة الحرة، والتفاعل بين الأفراد يتم من خلال إعادة إنشاء المبادئ والقواعد الاجتماعية، إذ أن العلاقات الاجتماعية تتطور من تلقاء نفسها، وتتحول مع الوقت والتراكم إلى هياكل وترتيبات اجتماعية، يطلق عليها وصف دول وعلاقات دولية، وفى هذا السياق لا يجب أن تفهم الموارد

باعتبارها مسألة مادية فقط، بل هى بالأساس مسألة أفراد وتصورات ورؤى.

والمتخصصون فى العلاقات الدولية -فى ظل الاتجاه السائد- يحاولون رؤية العالم بمفرده، وذلك بالنظر من خارجه باحثين عما يطلقون عليه "Objectively Given"، ثم يقومون بقياس المتغيرات الهيكلية التى تؤثر فى سلوك الإنسان، فالأبحاث التقليدية للاتجاه السائد، تهتم بالغاية والهدف المعتمد على الهياكل المادية، ودورها فى صنع السلوك الإلزامى للإنسان.

وعلى الجانب الآخر، ينظر الإنشائيون إلى السلوك الإنسانى والهيكل الاجتماعى، على إنهما شيئان متلازمان ومتزامنان، فالإنشائية تحاول أن تمدنا بصياغة ملائمة لرؤية العالم فى هيئة وشكل مختلف عن التى تعرضها أدبيات العلاقات الدولية، وبدلاً من تقديم مفردات مثل: الدولة، توازن القوى، الفوضى، وغير ذلك العديد من مصطلحات العلاقات الدولية الأخرى، فقد بدأت المدرسة الإنشائية أول درس لها فى العلاقات الدولية، بتحليل تأثير الكلمات، وتحليل المبادئ والقواعد، والتطبيقات العملية لها، والدور الإنسانى فى صنع التركيبات الاجتماعية. وتظل المبادئ والقواعد الحاكمة والإرشادية والتعهدية هى مفتاح الفهم والتحليل. ونحن نعلم أن هناك أنظمة سياسية مختلفة، وكذلك أيديولوجيات، وديانات، وحتى آراء ووجهات نظر من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، وحتى الحضارات، إذا ما نظرنا إليها من منظور تاريخى، سنجدها مبنية على حكايات وأقاصيص، يمكن تجزئتها وتحليلها، وفقاً لنوعيات الخطابات والأحاديث التى تدعمها.

ولكى نقوم بدراسة العلاقات الدولية كإنشائيين، لا بد لنا من دراسة قواعد تلك العلاقات، فى ظل وجود الدول والهياكل الاجتماعية، الأمر الذى يعنى أن الإنشائيين لا يصفون العالم، ولا يهتمون بالدفاع عن موقف أيديولوجى معين، ولكنهم معنيين بالكيفية التى يتم بها إنشاء العالم، فالنظرية الإنشائية نظرية انطولوجية، تبحث فى أصول إنشاء العالم، وليس فقط مناهج التعرف عليه، وهى تسعى إلى تقديم نظرية اجتماعية متكاملة.

منذ أن قدم Onuf المذهب الإنشائى عام 1989، بـدأ هـذا المـذهب فـى الانتشار بسرعة تفوق سرعة انتشار النار فى الهشيم، وراح العديد مـن البـاحثين يضيفون إلى مصطلحاته، الجديد من المصطلحات التى نادراً ما كـانوا يقومـون بتعريفها. ولمصطلح الإنشائية القدرة على أن يلائم كافة الظـروف، إذ أن هنـاك خمسة أنماط اجتماعية لتحليل ممارسة الأفراد، فى سياق العلاقات الدولية:

- على حسب ثقافة المجتمع.
- على حسب السياسات الدولية.
- على حسب السياسة الخارجية.
- على حسب وصف العلاقات الدولية.
- على حسب القضية.

منهجية التحليل الإنشائى

تقوم المدرسة الإنشائية على الاهتمام بالعنصر البشرى، كإشكالية أساسـية داخل إطار العلاقات الاجتماعية، فمن وجهة نظر الإنشائيين، يعد الوكلاء (Agents) اللذين هم العنصر البشرى، ممثلو المصالح، والاحتياجات، والرغبات الاجتماعيـة والمؤسسية، وهم من يقومون بعملية الاختيار الاجتماعى، وخلق الترتيبات والتركيبات الاجتماعية، حيث تأخذ هذه الترتيبات وتلك التركيبات شـكلاً مـن أشـكال الهياكـل الاجتماعية التى هى بدورها صنيعة من صنائع الوكلاء. ومن هنا تنشئ الديلكتيـة الإنشائية: السير فى اتجاهين متعارضين فى ذات الوقت، الأمر الذى يساعد علـى خلق الديناميكية الإنشائية، ويجعل التغيير جزءً داخلياً من أجزاء الهيكل الاجتماعى.

وبمعنى آخر، فإن العلاقات الاجتماعية، تخلق أو تنشئ الأفراد، والأفـراد بدورهم يقومون بخلق نظامهم فى ذات الوقت، فنحن نصنع العالم من المواد الخام التى تمدنا بها الطبيعة، لكى نفعل ما نريد مع بعضنا البعض، ولنقول ما نريـد أن نقوله لبعضنا البعض، إذ أن دولاً مثل: فرنسا، وأمريكا، وزيمبابوى -على سـبيل المثال- تحمل فى داخلها تكوينة ونشأة اجتماعية أو مجتمعية ما، يفعل فيها الأفراد

ما يريدون. والديناميكية التى تساعد على عملية الخلق الاجتماعى، والتــى يطلــق عليها وصف الإنشائية أو الجدل الإنشائى، تبدأ من نقطة فى المنتصف، بين الناس والمجتمع، وتربط بين "القواعد" و"المبادئ".

فالقواعد والمبادئ الاجتماعية لا يعكسان المفهوم القانونى، بــل يعكســان عملية التبادل والتداخل بين الأفراد والمجتمع، وهما يشيران -فى هذه الحالة- إلى أن الأفراد يتصرفون وفق ما يجب أن يقوموا بــه، وكمــا تخبــرهم تصــوراتهم الاجتماعية. غير أن الأفراد من خلال وكلائهم الاجتماعيين لا يكونون دائمــاً فــى حالة توافق حول ما يجب أن يقوموا به، مما يؤدى إلى حدوث الصراع والتنــافس. وهنا تجب مراعاة أن القواعد والمبادئ التى يقوم الأفراد والوكلاء بإتباعها، ســواء كان الإتباع ناجماً عن حالة وعى أم لا، ما هى إلا قواعد ومبادئ مطمــورة فــى الثقافة. وليس معنى ذلك أن هناك دائماً قواعد ومبــادئ للســلوك والفعــل يجــب استجلاؤها، إذ أنه فى بعض الأحوال، وعندما لا توجد قواعد ومبادىء حول قضية ما، يقوم الوكلاء بالتصارع حول خلق صياغة مناسبة لها. وليس شرطاً أن يكــون هناك وكلاء يمثلون كل القضايا فى ذات الوقت، فالوكلاء يتم خلقهم عندما تكــون هناك حاجة اجتماعية لذلك.

ومفهوم الوكالة مفهوم اجتماعى، يعبر عن حالة اجتماعية. ولهذا، فالدولــة من خلال الحكومة، هى تعبير عن مجموعة أفراد فى بناء اجتماعى محدد. وهــذا البناء هو بناء لوكالات اجتماعية على مستويات التحليل الثلاثة: الفــرد، والدولــة، والنظام الدولى. والوكلاء يتصرفون فى المجتمع من أجل تحقيــق أهــداف تلبــى احتياجات وأمنيات الأفراد، فى ظل الظروف المادية القائمة، ولكل مجتمع قواعــده التى تملى على الوكلاء الأهداف ذات الأولوية. غير أن هناك العديد من الموقــف التى يتصرف فيها الأفراد بدون هدف محدد، وهنا لا يكون ثمة تواجد للوكالة، لأن الوكالة حالة من حالات الوعى الاجتماعى. ومع وجود قواعد ومبادىء يتم اتباعها بدون وعى، توجد المفارقة التى تخلق الديناميكية الإنشائية.

وتبدأ الوكالة بالوعى الذاتى بضرورة وجودها، هذا فضلاً عن أن الـوكلاء لديهم حدود فى معظم الوقت، خاصة فى دقة المعلومات حول الأوضـاع الحقيقـة للحالات الاجتماعية، والتى تؤثر على طريقة الوصول للأهداف. ولا بد أن تكـون العقلانية هنا متوفرة، إذا ما نظرنا إلى الوضع من الخارج، أما إذا ما نظرنا إلـى التفاعل الداخلى، فغالباً ما نلمس عدم العقلانية، بسبب عدم الوعى بالذات أو بسبب التعقيدات المؤسسية الخاصة بالوكالة.

ونتيجة للتعقيدات التى تكتنف العالم، يعانى الوكلاء دائماً من الآثار الجانبية، والنتائج غير المتوقعة لاختياراتهم. فعدم اليقين هو جزء أساسـى مـن الأجـزاء المكونة لسلوك الوكيل. ولمفهوم الهيكل فى هذا السياق، معنى مختلف عن المعنـى الوظيفى، حيث أن الهيكل بالمعنى الإنشائى، هو هيكل احتمالى، غير يقينى، بسبب ارتباطه بالتفاعل الإنسانى. وهكذا يمكن تصور العلاقات الدولية باعتبارها تفـاعلاً قادراً على خلق أطر مؤسسية، تسمح بالتسيير الإجرائى للعلاقات، دون أن تتعـدى ذلك إلى مفهوم المجتمع الدولى، والمدرسة الإنجليزية.

الهوامش

1- John Maylis, Steve Smith, (The Globalization of the World Politics: Oxford,WD), Page 34.
2- Ibid: 35.
3- Ibid: 35.
4- Ibid: 36.
5- Ibid: 37.
6- Ibid: 38.
7- Ibid: 39.
8- Ibid: 41.

9- درية شفيق كامل، أصول العلاقات الدولية (جامعة حلوان: 2000)، ص 19.

9- William c. Olson, A. J. R. Groon International Relation then and nom, (Harper Collins: wd), page 185.
10- www.leeds.ac.uk/polis/english Kiosslewski
11- Ibid, Kiosslewski
12- Martian Wight, Power politics, (London, penguin: 1979) page 23-30.
13- Ibid, 31-32.
14- Heddly Bull, Introduction: Martain Wight and the Study of international relations, (Leicester, Leicester, uni, 1977), page 67-71.
15- Ibid, 74.
16- John Baylis, Stev Smith (the Globalization of the World politics: Oxford, WD), page 35.
17- James Mayall, World politics: progress and its limits (Cambridge: 2000) page 149-150.
18- James Mayall, Nationalism and international society (Cambridge, Cambridge university press: 1990), page 94.
19- www.leeds.ac.uk/polis/english Buzan
20- www.leeds.ac.uk/polis/english Buzan
21- Trevor Taylor, Approaches and theory in international venations, (long man group limited London: 1978) page 47.
22- Ibid, 47.
23- William c. Olson, A. J. R. Groom, international relation then and new. (Harper Collin academic: Wd) page 204.
24- www.leeds.ac.uk/polis/english Buzan
25- Ibid, Buzan.
26- Ibid, Buzan.
27- School/papers/www.leeds.ac.uk/polis/english Ruggies

28- Ibid, Ruggies.
30- Ibid, Ruggies.
31- School/papers/www.leeds.ac.uk/polis/english Kissolevisk
32- Ibid, Kissolevisl.
33- Ibid, Kissolevisl.
34- Ibid, Kissolevisl.
35- William c. Olson, A. J. R Groon. International relations then and now (Harper Collins academic, 1978) page 206.
36- Ibid. 207.
37- Ibid.183.
38- Ibid. 183.
39- Ibid. 184.
40- Ibid. 184.
41- Ibid. 185.
42- Ibid. 186.
43- Ibid. 188.
44- Ibid. 188.
45- Ibid. 189.
46- Ibid. 190.
47- School/paper/www.leeds.ac.uk/polis/english Haddad.doc
48- Ibid. Haddad.
49- Ibid. Haddad.
50- Ibid. Haddad.
51- School/paper/www.leeds.ac.uk/polis/english Andrew Hurral
52- Ibid, Hurral.
53- Ibid, Hurral.
54- Ibid, Hurral.
55- Ibid, Hurral.
56- School/paper/www.leeds.ac.uk/polis/english Kissolrviski
57- Ibid, Kissolrviski
58- Ibid, Kissolrviski
59- Ibid, Kissolrviski
60- Ibid, Kissolrviski

61- جوزيف سى تاى، المنازعات الدولية، (الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالميـــة، ترجمة د/ أحمد أمين كامل، ومجدى كامل: 1997) ص 195.

62- نفس المصدر ص 197.

63- نفس المصدر ص 201- 202.

64- نفس المصدر ص 261.

65- نفس المصدر ص 262.

66- نفس المصدر ص 263.

67- نفس المصدر ص 264.

68- نفس المصدر ص 265.

المصادر الرئيسية

1- Nag ire, Woods, (Explaining international Relations Since 1945 (Oxford University Press, New York, 1996) p26: 27.

2- Kouva, Kubal and Ulka, Vend "international Relation in a Constructed World" (By: M. E Sharpe, Inc, 1998).

3- John Boylis and Steve Smith (The Globalization of world politics) (Oxford University).

4- Raggie. John "What Makes the world hang together?" Neatilitarianosm and the social constructivist challenge. (international organization, 1998).

5-Wendt, Alexander collective identity for motion and the international states. American Political Science Review, 1994.

الفصل السادس

القطبية الأحادية

ماهية القطبية الأحادية* unipolarity

نظراً لعدم تكرارية نظام القطبية الأحادية عبر تاريخ النظم الدولية، ركزت الدراسات علـــى تحليـــل خصائص وحركة نظامى: القطبية الثنائيـــة، والقطبيـــة التعددية، وأعتبرت نظام القطبية الأحادية بمثابة استثناء من القاعدة، مما جعلـــه لا يلقى الاهتمام الكافى من الباحثين، ولهذا نجد أن "كابلان" -فى دراسته الرائدة عـــن النظم الدولية- لم يشر إلى نظام القطبية الأحادية صراحة، واكتفى بالإشـــارة إليـــه ضمناً فى سياق ما أسماه "النظـــام الـــدولى التـــدريجى Hierarchical International System"، كذلك فإن "روز كرينز" -فى دراسته عن تاريخ النظم الدوليـــة- عـــرف تسعة نظم دولية تاريخية، وحدد من بينها نظام واحدى القطبية، هو النظام الأوروبى البسماركى، غير أنه لم يشر إلى خصائص عامة أو تعريف مفهومى لهذا النظـــام. ونجد أيضاً أن "والتز" -فى نظريته البنيانية عن العلاقات الدولية- لم يشر إلى بنيان القطبية الأحادية، كشكل محتمل من أشكال البنيان الدولى، إذ ركز فقط على نظامى

القطبية الثنائية والتعددية. وأخيراً، فإن قاموس العلاقات الدولية لا يشير إلى نظام القطبية الأحادية، ويكتفى بالإشارة إلى نظامى القطبية الثنائية والتعددية.

وعلى الرغم من ذلك، فقد أدلى عدد من الباحثين ببعض التعريفات المتعلقة بالقطبية الأحادية ومنها:

- القطبية الأحادية: هى سيطرة دولة كبرى واحدة على وحدات المجتمع الدولى بشكل هرمى، وانفرادها بالتحكم فى السياسة الدولية، دون قدرة الدول الكبرى على منافستها، نتيجة لاحتكارها هيكل القوة الثلاثى "الاقتصادى، والتكنولوجى، والعسكرى"[1].
- دولة القطب الواحد: هى تلك الدولة التى تتجاوز الدول الأخرى بحجمها، ومداها، ورقعتها، ورسالتها فى العالم. ودولة من هذا النوع تتصف بسعة مصالحها، وتعهداتها، وتعاظم شعورها بأنها مضطلعة برسالة كونية[2].
- القطبية الأحادية: هى بنيان دولى يتميز بوجود قوة أو مجموعة من القوى المؤتلفة سياسياً تمتلك نسبة مؤثرة من الموارد العالمية، تمكنها من فرض إرادتها السياسية على القوى الأخرى، دون تحد رئيسى من تلك القوى[3].

وأصحاب هذا التعريف الأخير، يرون أن البنيان الدولى الراهن يتميز بأنه بنيان وأحدى القطبية، يسيطر فيه "التحالف الأطلنطى"، حيث يضم التحالف دولاً متشابهة فى التوجهات السياسية الأساسية، وتمتلك مجتمعة حوالى 49.5% من إجمالى الناتج القومى العالمى، مما يجعلها القطب الأقوى دولياً. ومن ناحية أخرى، فإن حرب الخليج الثانية التى قادتها الولايات المتحدة، وتفكك الاتحاد السوفيتى وتحوله إلى دولة شبه تابعة، يلغى دور أى تحالف منافس للتحالف الأطلنطى. وبصفة عامة، فإن درجة سيطرة الدولة الأحادية على أعضاء المجتمع الدولى، تعتمد على تجاوب دول العالم معها من جهة، وعلى طبيعة الظرف الدولى السائد من جهة أخرى، ففى ظل القطبية الأحادية الصلبة، تكون درجة تجاوب دول العالم عالية، بينما تقل فى ظل القطبية الأحادية الهشة.

تكرارية نماذج القطبية الأحادية

توضح دراسة تعاقب مختلف أشكال القطبية الدولية، أن نظام القطبية

الأحادية هو النظام الأقل حدوثاً[4].

فعلى المستوى العالمى:

لم يحدث هذا النظام منذ صلح وستفاليا عام 1648، وحتى تفكك الاتحـــاد السوفيتى عام 1991، إلا فى حالتين:

الأولى: أوروبا البسماركية من عام 1871، وحتى عام 1890.

الثانية: أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، وحتى صعود هتلر إلى السلطة فى ألمانيا عام 1933.

وعلى المستوى الإقليمى:

نجد أن نظام القطبية الأحادية هو أقل الأشكال حدوثاً، فقد عــرف "مايكــل هاس" 21 نظاماً دولياً فرعياً من 1648 وحتى 1963، وقسمها حسب نمط القطبية السائدة، فوجد أن من بين تلك النظم 4 نظم –فقط– تتسم بالقطبية الأحادية، وهـــى: أوروبا البسماركية، نظام شرق آسيا (1689– 1842)، نظام هاواى "1" (1796– 1818)، نظام هاواى "2" (1819– 1898).

واعتبر "مايكل هاس" أن الفترة 1919– 1945، فترة تاريخية واحدة تتسم بثنائية القطبية، وإن كان هناك من يرى أن تلك الفترة يمكن تقسيمها إلى فترتين:

الأولى: من 1919، وحتى 1933، وتتسم بالقطبية الأحادية.

الثانية: من 1933، وحتى 1945، وتتسم بالاستقطاب الدولى الثنائى.

ومن أنصار هذا الرأى الدكتور "محمد السيد سليم" الذى يؤكد أيضاً على أن تمييز "هاس" بين نظامى هاواى "1" وهاوى "2"، لا يستند إلـــى أســـاس إبريقـــى، فكلاهما نظام واحد القطبية، غير أن النظام الثانى أقل واحدية من الأول، لذا يمكن التعامل معهما كنظام واحد.

وبذلك نكون أمام أربعة نماذج للقطبية الأحادية، من بين 21 نموذجاً، ومن ثم فإن 19% فقط من النماذج التاريخية للقطبية تتسم بالأحادية، مقابل 29% لتعدد الأقطاب (6 نماذج)، و52% للقطبية الثنائية (11 نموذج).

ومن الملاحظ أن نظام القطبية الأحادية يتسم -بمجرد أن يتم له التحقق- بديمومة نسبية تفوق النظامين الآخرين، فقد استمر نظام القطبية الأحادية فى النماذج التاريخية السابقة حوالى 72 عاماً، فى حين استمر نظام القطبية الثنائية 24 عاماً، ونظام القطبية التعددية 25 عاماً. وعلى النقيض، يطالعنا الرأى القائل بأن بنيان القطبية الأحادية أقل ميلاً للاستمرار قياساً بغيره من الأبنية، ويؤكد أصحاب هذا الرأى أن الأرقام السالفة الذكر تشمل نظامين للقطبية الأحادية حدثا فى القارة الآسيوية والمحيط الهادى فى القرنين 18 و19، حيث تميزت تلك المنطقة بعزلة نسبية، أعطت للقطب الواحد المسيطر الفرصة لتأكيد سيطرته عبر فترة زمنية طويلة، وصلت -فى المتوسط- إلى قرن وربع القرن، وإذا ما اقتصرنا على النموذجين الأوروبيين الحديثين (أوروبا البسماركية، والفترة من بعد الحرب العالمية الأولى، وحتى عام 1933)، لوجدنا أن نظام القطبية الأحادية لم يستقر أكثر من 16 عاماً فى المتوسط، أى أقل من فترات الثنائية والتعددية. وهكذا، وبناءً على ما تقدم، نجد أنه من الصعوبة بمكان، التوصل إلى تعميم بخصوص مدى ديمومة بنيان القطبية الأحادية.

الأشكال التاريخية للقطبية الأحادية

نتعرض هنا إلى أربعة نماذج تاريخية للقطبية الأحادية:

1- شرقى آسيا (1842/1689).

2- هاواى (1898/1796).

3- أوروبا البسماركية (1890/1872).

4- أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى (1933/1919).

ويرجع السبب فى استبعاد نظام الإمبراطورية الرومانية -على الرغم من أنه أحادى القطبية- إلى أن النماذج الأربعة السالفة الذكر، تشترك فى أنها نشأت بعد رسوخ نظام الدولة، كمحور للعلاقات الدولية بعد صلح وستفاليا عام 1648، فى حين يقوم نظام الإمبراطورية الرومانية على مفهوم يختلف كلية عن نظام الدولة المعاصرة.

1- شرقى آسيا (1689- 1842)

نشأ هذا النظام شرقى القارة الآسيوية، ليشمل الصين وكل المناطق المتاخمة لها جغرافياً داخل القارة، ويُؤرخ لنشأة هذا النظام بعام 1689. وقد تميز هذا النظام بهيمنة الإمبراطورية الصينية، وعدم تحدى القوى الكبرى خارج الإقليم لتلك الهيمنة بشكل مباشر، وخروج روسيا من هذا النظام واعترافها بالهيمنة الصينية.

قبل عام 1689، كانت الصين قد بسطت نفوذها السياسى على كوريا عام 1638، وضمت منغوليا الداخلية عام 1635، كما سيطرت على معظم آسيا الوسطى فيما بعد. وقد توسعت أسرة "المنشو" التى حمت الإمبراطورية الصينية منذ عام 1644 على حساب الأقاليم المجاورة، وواجهت بذلك تحدياً خطيراً من القوزاق الروس، الذين جاءوا عبر نهر "آمور" اعتباراً من عام 1643، بهدف ضم كل الأراضى الواقعة إلى الشمال من النهر للسيطرة على مصادر الفراء. وقد نجح الروس فى البداية نجاحاً كبيراً، ففى أول مواجهة فى التاريخ بين الروس والصينيين عام 1652، انتصر الروس فى موقعة "خاباروفسك" شمال نهر آمور، ولكن سرعان ما انسحبت القوات الروسية عام 1689، بموجب اتفاقية "نيرشنسك NERCHINSK" التى عقدت بين "بطرس الأكبر"، قيصر روسيا الذى فضل أن يركز على الجبهة الأوروبية، ويتفادى حرباً ممتدة مع الصين، والإمبراطور الصينى "كانج هسى"، الذى فضل أيضاً أن يعقد صلحاً مع روسيا، ليتفرغ للهيمنة على آسيا الوسطى. وقد حكمت تلك الاتفاقية العلاقات الصينية الروسية لمدة 170 عاماً تقريباً.

وبموجب الاتفاقية، تخلت روسيا عن أى مطالب لها فى أراضى نهر "آمور"، واعترفت بأن كل أراضى شمال النهر وحتى جبال "ستانوفى" أراض صينية، مع السماح لقوافل التجارة الروسية بالوصول إلى بكين بموافقة حكومتها. وقد كان خروج روسيا من معادلة القوة فى تلك المنطقة، يعنى فى حقيقته، التسليم بالدور المنفرد للقطب الصينى، إذ اعتمدت روسيا على الصين فى تطوير منطقة شرقى سيبيريا، واقتصر التعامل التجارى بينهما على الطريق البرى وحده، حيث

رفضت الصين استقبال الأسطول التجارى الروسى فى ميناء "كانتون".

وفى تلك الفترة تمتعت الصين بقدرات اقتصادية عالية ساعدتها على تحقيق الاكتفاء الذاتى، وبسط هيمنتها الإقليمية، فوضعت قيوداً صارمة على التبادل التجارى مع الدول الأخرى، إلى حد رفضها توسيع التجارة مع بريطانيا. ولما كانت بريطانيا آنذاك فى بداية عصر الثورة الصناعية، فإنها كانت تتطلع بقوة إلى السوق الصينية، وقد عبرت عن ذلك من خلال محاولتين لفتح تلك السوق.

الأولى: عام "1793"؛ حيث أرسلت بريطانيا مبعوثاً إلى إمبراطور الصين، يطلب فتح عدد أكبر من موانى الصين أمام السفن البريطانية، مع تحديد وإعلان التعريفة الجمركية الصينية، ومنح التجار البريطانيين جزيرة صغيرة كمحطة تجارية، على غرار جزيرة "ماكاو" الممنوحة للبرتغاليين، غير أن الصين قابلت تلك المطالب بالرفض، من منطلق أنها لا حاجة بها إلى منتجات غيرها، وأنها تنتج بذاتها كل ما تحتاجه.

الثانية:- عام "1816"؛ ففى ذلك العام، حاولت بريطانيا عرض رغبتها فى تنمية العلاقات التجارية مع الصين، وفشلت أيضاً تلك المحاولة، ولم تستطع بريطانيا أن تتحدى الهيمنة الصينية إلا بشكل غير مباشر، من خلال تجارة الأفيون، حيث قامت شركة "الهند الشرقية البريطانية" بتصدير كميات ضخمة من الأفيون إلى الصين، بغرض تحقيق التوازن فى الميزان التجارى البريطانى الصينى، فزادت كميات الأفيون المصدر إلى الصين من 400 صندوق عام 1750، إلى 5000 صندوق عام 1821، إلى 40000 صندوق عام 1839، الأمر الذى أدى -لأول مرة فى تاريخ الصين- إلى زيادة واردات الصين عن صادراتها، فضلاً عن النتائج الاجتماعية السيئة المترتبة على هذه التجارة. ونتيجة لارتفاع نسبة الواردات، أرسلت الصين ألف مليون أوقية من الفضة إلى الخارج خلال الفترة من 1819 إلى 1839، الأمر الذى أدى إلى إنخفاض قيمة العملة الصينية، مما دفع بالصين إلى بذل كافة الجهود لوقف تجارة الأفيون.

قامت بريطانيا بإرسال حملة عسكرية على الصين فى عام 1840، للمطالبة بالتعويض عن الأفيون الذى صادرته السلطات الصينية، وطالبتها كذلك بدفع تكاليف

تلك الحملة. وفى الوقت نفسه بدأت قوة الصين فى التدهور نتيجة تجارة الأفيون، إذ أصبحت الخزانة الصينية خاوية تقريباً، وضعفت القوة العسكرية الصينية، نتيجة استقرار الجنود فى الأقاليم التى ضمت إلى الصين، لمواجهة الثورات المحلية التى لم يعودوا قادرين على قمعها.

وفى تلك الأجواء اضطر "تاو كوانج"، إمبراطور الصين إلى قبول المطالب البريطانية، وتم تعيين مفوض صينى جديد فى "كانتون" بدلاً من المفوض السابق "لين" الذى منع تجارة الأفيون. ولكن بريطانيا زادت من ضغوطها، فطالبت بضم "هونج كونج"، وفتح مينائى "آموى" و"فوشو" للتجارة البريطانية. واضطر المفوض الصينى إلى قبول تلك المطالب بعد استيلاء بريطانيا على القلاع الرئيسية على نهر "كانتون"، ووقع إمبراطور الصين "اتفاقية نانكين" مع بريطانيا فى 1842/8/29، وفرضت تلك الاتفاقية على الصين الإذلال السياسى على مدى قرن كامل، إذ أنها اضطرت بموجبها للقيام بما يلى:

أ- التخلى لبريطانيا عن هونج كونج.

ب- فتح أربعة موانى جديدة -بالإضافة إلى كانتون- للتجارة، والسماح للبريطانيين بالإقامة فيها.

ج- دفع تعويض قدره 21 مليون دولار فضى إلى بريطانيا، وإلغاء النظام الذى يقضى بضرورة التجارة مع الصين من خلال مؤسسات بعينها.

د- إقرار حرية التجار البريطانيين فى التعامل المباشر مع مواطنى الصين.

وقد سارعت الولايات المتحدة عام 1844 -تحت تهديد قواتها البحرية- إلى عقد معاهدة مع الحكومة الصينية، مماثلة لاتفاقية "نانكين"، هى "معاهدة وانجيا". وفى العام ذاته، وقعت فرنسا مع الصين "معاهدة وامبوا" التى أضافت نصاً يتعلق بحق البعثات التبشيرية الكاثوليكية فى العمل بالموانئ الصينية. وخلال السنوات الثلاث التالية، حصلت بلجيكا، والسويد، والنرويج، على امتيازات تجارية متفاوتة فى الصين.

2- هاواى (1796- 1898)

نشأ هذا النظام فى مجموعة جزر هاواى اعتباراً من أواخر القرن الثامن

عشر، حيث تبلور طيلة هذا القرن نظام قطبى متعدد، يتميز بوجود صراع بين ثــلاث قوى: جزيرة هاوى، جزيرة "مايوى"، جزيرة "أواهو"، وقد سعى حاكم كل جزيرة إلــى الاستيلاء على أقاليم الجزيرتين الأخرتين. وخلال هذا الصراع، دخلت هــاواى فــى حرب أهلية، أدت إلى تقسيمها إلى ثلاث قوى صغيرة، قاد إحداها "كاميها ميهــا الأول KAMEH AMEHA" الذى سيصبح له فيما بعد شأن فى نظام القطبية الأحادية.

وقد استطاعت "مايوى" أن تسيطر على "أواهو" عام 1782، وبذلك تحــول النظام من القطبية التعددية إلى القطبية الثنائية، بيد أن "كاميها ميها الأول" استطاع تدريجياً أن يبسط نفوذه على باقى الجزر: "مايوى"، و"مولوكوى"، و"لانى"، وفــى معركة حربية سميت بمعركة "نوانو NUUANU" عام 1795، هزم جيش "كاميهــا ميها الأول" قوات "كاهيكلين" المسيطرة على بعض جزر هــاواى، وأعلــن بســط سيطرته الكاملة على كامل إقليم هاواى. وهكذا تحول النظام إلى القطبية الأحاديــة التى تسيطر من خلالها جزيرة هاواى على مجموعــة الجــزر الأخــرى، تمامــاً كسيطرة الصين على باقى أجزاء شرقى آسيا فى الفترة ذاتها. وتمكن "كاميها ميها الأول" وخلفاؤه من أن يبسطوا نفوذهم على كامل الأرخبيل، طيلة القــرن التاســع عشر تقريباً، فلم يحاول أى من حكام الجزر تحدى هيمنة حاكم هاواى.

ومن عام 1796، أصبحنا إزاء نظام أحادى القطبية فى أرخبيل هــاواى، ظهر نتيجة توسع حاكم إحدى الجزر، وسيطرته على الجزر المنافسة، أى نتيجــة اختفاء المنافسين بهزيمة عسكرية، فالقوى الأصغر الموجودة فى جزيرة "كايواى" لم تقوى على التخلص من نفوذ هاواى، والوجود المحدود لبريطانيا وروسيا، لم يرغب فى تحدى ذلك النفوذ، لانشغال الدولتين بالحروب النابليونية فى أوروبــا، كمــا أن الولايات المتحدة فى ذلك الوقت كانت لا تزال متمسكة بسياسة العزلة.

وقد استمر نظام القطبية الأحادية هذا حتى عام 1818، حيث بدأت تظهــر قوى أخرى منافسة لقوة هاواى، ففى منتصف القرن التاسع عشر، بــدأت ســلطة هاواى فى التآكل، نتيجة تدفق المستوطنين الأمريكيين عليها بأعداد ضخمة، ممــا

كان له عظيم الأثر فى زيادة النفوذ الأمريكى فى هاواى. وفى عام 1875، عُقدت "اتفاقية التبادل" بين الولايات المتحدة وهاواى، والتى جعلت من هواى قوة اقتصادية تابعة للولايات المتحدة. وفى عام 1882، استأجرت الولايات المتحدة "بيرل هاربور"، وأقامت بها قاعدة بحرية. وفى عام 1889، نزلت القوات الأمريكية فى هاواى بناءً على طلب "كاميها ميها الخامس"، لقمع ثورة محلية، قبل أن يأتى عام 1893، وتسقط الملكية فى هاواى، ويتم إعلان الجمهورية بناءً على ضغط وتحريض من المستوطنين الأمريكيين. وفى عام 1898، تم ضم الجزر إلى الولايات المتحدة، الأمر الذى انهى النظام الإقليمى لأرخبيل هاواى تماماً.

3- أوروبا البسماركية (1871- 1890)

نشأ نظام القطبية الأحادية فى أوروبا عقب انتصار بروسيا على فرنسا عام 1870، فى موقعة "سيدان"، ودخول القوات البروسية باريس، فى 1871/1/5، ثم توقيع "معاهدة فرانكفورت" التى نصت على أن تحتل ألمانيا مقاطعتى "الإلزاس" و"اللورين"، وتدفع فرنسا غرامة حربية مقدارها 5 مليار فرنك ذهب، على أن تحتل الجيوش الألمانية شمال فرنسا، حتى يتم دفع التعويضات. ومع اكتمال الوحدة الألمانية، تحولت ألمانيا إلى أكبر قوة اقتصادية وعسكرية فى أوروبا القارية.

فمن الناحية الاقتصادية: أصبحت ألمانيا المنتج الأول للفحم فى أوروبا، وبلغ نصيبها من الإنتاج الصناعى العالمى 16%.

ومن الناحية العسكرية: أصبحت ألمانيا تمتلك أقوى جيوش العالم، وهو الجيش الذى بلغ تعداده حينئذ حوالى 427 ألف جندى، يمكن زيادتهم وقت التعبئة العامة إلى 1.8 مليون جندى.

ولم تكن قدرات باقى دول أوروبا القارية توازى -بأى حال- القدرة الألمانية، ففرنسا مهزومة، ولا يمكنها تحدى ألمانيا فى الميدان العسكرى. وروسيا دولة زراعية، تتسم بضعف مستوى التسلح، وقلة انتشار الصناعة وخطوط السكك الحديدية. والإمبراطورية النمساوية- المجرية تعانى من مشكلات تعدد القوميات،

علاوة على أنها تحالفت سياسياً مع ألمانيا. واختارت بريطانيا -وهى الدولة الوحيدة القادرة على مواجهة النفوذ الألمانى- ألا تتحدى القوة البرية الألمانية على أرض القارة، طالما أنها لا تهدد أمنها، وما دامت تتجه إلى التوسع الاستعمارى خارج أوروبا، وقد قابلت ألمانيا ذلك بالتشجيع حتى تنفرد بالهيمنة على القارة.

وبصفة عامة، وعلى الرغم من أن بريطانيا المتصاعدة كانت تمثل المركز المالى للعالم، فضلاً عن تمتعها بأكبر قوة بحرية فيه، لم يؤد التفوق البريطانى فى بعض المجالات إلى تنافس بريطانى- ألمانى، وقد تحقق ذلك من خلال نظام من المحالفات السياسية يربط الدول الأوروبية بألمانيا، ويعزل فرنسا عن تلك الدول، مع دفعها إلى دخول الميدان الاستعمارى، حتى تنشغل فرنسا بتلك القضايا عن القضايا الأوروبية من ناحية، ولكى تنشأ قضايا للتنافس البريطانى- الفرنسى من ناحية أخرى.

وفى هذا السياق قام "بسمارك" -مستشار ألمانيا- بإقامة نظامين متوازين للأحلاف:

أ- **وفاق الأباطرة الثلاث:** والمنعقد بين ألمانيا، وروسيا، والنمسا، والمجر، عام 1873. وقد انهار هذا النظام أثناء الأزمة البلقانية 1876/1875، قبل أن يعيده "بسمارك" عام 1881، ويؤكده باتفاقية الضمانات عام 1887 مع روسيا.

ب- **الحلف الثلاثى:** ويضم ألمانيا، وإيطاليا، والنمسا، والمجر، وقد نشأ هذا الحلف بموجب اتفاقية ثنائية ألمانية- نمساوية مجرية، عام 1879، واتفاقية ألمانية- إيطالية نمساوية مجرية (اتفاقية الحلف الثلاثى)، عام 1882، وقد تم استكمال هذا الحلف باتفاقيتين: اتفاقية ألمانية- إيطالية فى 1886، واتفاقية إيطالية، نمساوية، مجرية، بريطانية، فى 1887. وترجع أهمية الاتفاقية الأخيرة إلى أنها ربطت بريطانيا بنظام الأحلاف البسماركى بشكل غير مباشر.

وبعكس الحال فى نظامى شرقى آسيا وهاواى، فإن أوروبا البسماركية لم تتمتع بقدر مناسب من الاستقرار السياسى، حيث لم تمنع ألمانيا تفجر الصراع المسلح فى البلقان، سواء بين ولايات البلقان، أو بين روسيا والدولة العثمانية. وفى حقيقة الأمر، فإن ألمانيا لم تكن متحمسة لمنع نشوب الحرب الروسية- العثمانية،

مع قدرتها على ذلك، بسبب أن روسيا كانت قد عقدت معاهدة سرية مع النمسا والمجر، فى يناير من عام 1877، تعهدت بموجبها روسيا أن تحصل النمسا والمجر على إقليم البوسنة والهرسك، إذا ما انتصرت فى حربها ضد الدولة العثمانية، فى مقابل تعهد النمسا والمجر بالوقوف على الحياد فى حالة نشوب حرب روسية عثمانية. وهكذا كان هناك اتفاق بين حليفى ألمانيا على تقسيم أملاك الدولة العثمانية فى البلقان، وبالتالى لم يكن فى صالحها منع نشوب هذه الحرب، وكان عدم الاستقرار السياسى المتمثل فى نشوب الحرب، لا يعنى عدم قدرة القطب الأوحد على ضبط التفاعلات السياسية، ولكنه كان مقصوداً فى ذاته، ومتوافقاً مع مصالحه فى الانفراد بالهيمنة على القارة الأوروبية. وكانت هذه المصالح أيضاً هى ما دفع ألمانيا إلى التدخل عندما كادت الأمور أن تؤدى إلى وقوع صدام روسى-نمساوى مجرى، نتيجة تمادى روسيا فى الحصول على المكاسب من الدولة العثمانية.

تدخلت ألمانيا لمنع الصدام المحتمل بين روسيا من جهة، والنمسا والمجر من جهة أخرى، بعقد اتفاقية "سان استيفانو"، فضلاً عن تدخل "بسمارك" لاحتواء الصراعات خارج القارة الأوروبية، كالصراع بين بلجيكا وفرنسا للسيطرة على إقليم الكونغو، حيث دعت ألمانيا إلى عقد مؤتمر دولى، لتحديد وضع الكونغو بصفة خاصة، والتوسع الاستعمارى فى أفريقيا بصفة عامة، وبالفعل انعقد المؤتمر فى برلين، فى نوفمبر 1884. وهكذا لعبت برلين دور القطب الأوحد، وكانت محور السياسة الأوروبية حينذاك.

كيف انتهى نظام القطبية الأحادية فى أوروبا البسماركية؟

اعتمدت القطبية الأحادية الألمانية إلى حد كبير على البراعة الدبلوماسية للمستشار الألمانى "بسمارك"، وعندما وصل الإمبراطور "جليوم الثانى" إلى السلطة فى ألمانيا، قام بعزل بسمارك، لاختلافهما حول توجهات السياسة الخارجية، فـ"جليوم الثانى" كان يرى ضرورة عدم تجديد اتفاقية الضمانات مع روسيا، لأن مصالح ألمانيا أقرب إلى النمسا والمجر منها إلى روسيا، كما كان يرى ضرورة إتباع سياسة عالمية "استعمارية"، وهما الأمران اللذان كان بسمارك يعارضهما

بشدة، مما أدى إلى عزله، وعدم تجديد اتفاقية الضمانات، الأمر الذى أدى بدوره إلى التقارب الروسى الفرنسى بموجب الحلف الفرنسي- الروسى عام 1894. كما أدى دخول ألمانيا الميدان الاستعمارى بقوة إلى تفجر الصدام بين ألمانيا وبريطانيا، ودفع الأخيرة إلى التقارب مع فرنسا، بموجب الوفاق الودى عام 1904.

وهكذا تحول البنيان الدولى إلى القطبية الثنائية ما بين الوفاق الثنائى "ألمانيا- النمسا والمجر"، والحلف الثلاثى "فرنسا، روسيا، بريطانيا". ويتضح هنا أن تغير طبيعة البنيان الدولى لم يركن إلى تغير هيكل توزيع القوة، وإنما إلى التغير فى نمط التوجهات السياسية بشكل انهى الهيمنة الألمانية على السياسة الأوروبية.

4 - أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى (1919- 1933)

إذا كان البنيان الأوروبى البسماركى الواحد القطبية قد نشأ نتيجة انتصار ألمانيا على فرنسا عام 1870، فإن البنيان الأوروبى الواحد القطبية بعد الحرب العالمية الأولى قام نتيجة هزيمة ألمانيا أمام دول الحلف الثلاثى، وإجبارها على توقيع معاهدة "فرساى" عام 1919، هذه المعاهدة التى بمقتضاها تم نزع سلاح ألمانيا، وبالتالى خروجها من معادلة القوة الأوروبية حتى منتصف الثلاثينيات تقريباً، حيث ظهرت فرنسا وبريطانيا باعتبارهما القوى الرئيسية فى أوروبا. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت هى المنتصر الحقيقى فى الحرب العالمية الأولى، إلا أنها سرعان ما ارتدت إلى سياسة "العزلة السياسية"، وتركت الساحة السياسية الأوروبية خالية أمام فرنسا وبريطانيا اللتين شكلتا قطباً دولياً.

ومع الخوف المتنامى من أن تفرض فرنسا هيمنتها الكاملة على أوروبا، مما قد يؤدى إلى عودتها من جديد إلى الممارسات النابوليونية، قامت بريطانيا بالمشاركة فى عملية بناء الاقتصاد الألمانى، فى مواجهة محاولات فرنسا تدعيم هيمنتها من خلال نظام الأحلاف مع الدول الجديدة فى وسط أوروبا والبلقان: كرومانيا، وتشيكوسلوفاكيا، ومملكة الصرب والكروات، فيما عرف باسم "الوفاق الصغير".

وعلى الرغم من محاولة فرنسا وبريطانيا فرض الهيمنة على القارة

الأوروبية، استطاعت ألمانيا فى ظل القطبية الأحادية أن تعيد تسليح جيشها وتعظم قوتها العسكرية فى وقت قصير، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، أهمها: عدم تجانس القطب المسيطر، إذ اختلفت فرنسا وبريطانيا حول القضية الألمانية، وبينما ساعدت بريطانيا غريمتها السابقة على إعادة بناء اقتصادها، أصرت فرنسا على أن تدفع ألمانيا التعويضات بالكامل، وحاولت منع تسليحها.

تغير النظام نحو نظام القطبية الثنائية نتيجة صعود النازية إلى السلطة، وإعادة بناء القوة الألمانية، وكذا اتجاه ألمانيا إلى بناء تحالف دولى يمكنه تقديم المساندة فى مواجهة المحور الأنجلو- فرنسى، وقد تحقق لألمانيا ذلك عام 1936، حيث وقعت اتفاقية مع إيطاليا، تخلت بموجبها إيطاليا عن نفوذها فى وسط أوروبا لصالح ألمانيا، مقابل دعم ألمانيا لإيطاليا فى قضية المستعمرات، وقضايا البحر المتوسط، وبذلك نجحت ألمانيا فى إقامة قطب دولى متحالف معها، ومضاد للمحور الأنجلو- فرنسى، هو محور روما- برلين.

ومما سبق، يمكننا أن نخلص إلى:

العوامل التى أدت إلى نشأة النظام

النظام	أسباب النشأة
نظام شرقى آسيا "1689- 1842"	نشأ عام 1689، مع توجه روسيا نحو أوربا، واعترافها بالهيمنة الصينية فى شرق آسيا.
نظام هاواى "1796- 1898"	نشأ عام 1796، مع استكمال هيمنة جزيرة هاواى على معظم جزر الأرخبيل، واعتراف الدول الكبرى خارج الأرخبيل بتلك السيطرة.
أوروبا البسماركية "1871- 1890"	نشأ عام 1871، نتيجة حدوث تغير جذرى فى هيكل القوة الأوروبية أدى إلى خروج فرنسا من المعادلة، وانفراد ألمانيا بالهيمنة، عقب هزيمة فرنسا فى الحرب البروسية- الفرنسية، أى أنه نشأ نتيجة خروج فاعل دولى رئيسى من المعادلة.
أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى "1919- 1933"	نشأ عام 1919، نتيجة هزيمة ألمانيا، وخروجها من معادلة القوة الأوروبية، وصعود نجم التفاهم الأنجلو- فرنسى المستند إلى فكرة محورية هى منع إعادة تسليح ألمانيا.

أهم خصائص بنيان القطبية الأحادية

النظـــام	أهم الخصائص
نظام شرقى آسيا "1842 -1689"	- تميز ذلك النظام بالترابط الكبير بين أجزائه، ولكنه تميــز كــذلك بدرجــة كبيرة من الانفصال بين القطب المسيطر والأقاليم التابعة لــه مــن ناحيــة، والقوى الكبرى خارج النظام: كبريطانيا والولايات المتحدة من ناحية أخرى. - تميز النظام بدرجة عالية من الاستقرار، فلم تقع الحروب بين الصــين وجيرانها، كما سلمت القوى الدولية الأخرى بالدور الصينى. - لم يكن للأيديولوجية دور واضح فى ذلك النظــام، باســتثناء نظــرة الصينيين للأجانب على أنهم برابرة محل احتقار.
نظام هاواى "1898 -1796"	- اتسم ذلك النظام بالترابط الداخلى، وانعدام الترابط بينــه وبــين القــوى الكبرى خارجه. - تميز النظام بقدر كبير من الاستقرار، فلم تتحدى أى من جزر الأرخبيــل نفــوذ هاواى، والحروب المحدودة التى وقعت كانت فى اتجاه تأكيد هيمنة القطب الأوحد. - لم يكن للأيديولوجية دور فى النظام.
أوروبا البسماركية "1890 -1871"	- لم يتم البنيان فى ذلك النظام بتوافق كبير فى التوجهات السياســية بــين القطب المسيطر والقوى الأخرى. - ازدادت درجة الترابط فى النظام بين كافة وحدات النظام، نتيجة لامتداد الثورة الصناعية إلى معظم دول أوروبا، وانتشــار الســكك الحديديــة، ووسائل الاتصال. - اتسم النظام بقدر كبير من الاستقرار، إذ أن الصراعات بــين وحداتــه كانت صراعات سياسية أكثر منها أيديولوجية.
أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى "1933 -1919"	- تميز ذلك النظام بعدم التوافق بين التوجهات السياســية لكافــة القــوى الرئيسية، بما فى ذلك بريطانيا وفرنسا. - اتسم النظام بعدم الاستقرار، ووجود قوى تعمل على إحداث التغيير. - تميز النظام بالترابط الكبير بين مختلف وحداته. - تميز النظام بظهور أثر الأيديولوجية فى الصراع الدولى، كما حدث فى انتشار البلشفية فى روسيا، والفاشية فى إيطاليا، والنازية فى ألمانيا.

درجة تركز القوة لدى القطب المسيطر

النظام	درجة تركز القوة
نظام شرقى آسيا "1689- 1842"	تميز النظام بتركيز شديد للقوة الاقتصادية والعسكرية فى الصين، مما ضمن هيمنتها على كوريا، ومنغوليا، وآسيا الوسطى.
نظام هاواى "1796- 1898"	تميز النظام بتركيز كامل للقوة فى جزيرة هاواى، وهيمنتها على باقى جزر الأرخبيل.
أوروبا البسماركية "1871- 1890"	لم يتميز النظام بتركيز للقوة، فإذا كانت ألمانيا فيه هى أقوى دولة أوروبية، فإن قوة بريطانيا كانت تتفوق عليها فى بعض الميادين، خاصة الإنتاج الصناعى، والقوة البحرية.
أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى "1919- 1933"	امتلك التفاهم الأنجلو- فرنسى قوة ضخمة بالمقارنة بباقى القوى الأوروبية، ولكن القطب المحورى فى هذا التفاهم (فرنسا)، لم تكن وحدها قادرة على إلزام الآخرين بسياساتها، لأنها لم تكن تمتلك بمفردها القدرة الكافية لذلك.

تغيير نظام القطبية الأحادية

النظام	التغيير
نظام شرقى آسيا "1689- 1842"	تغير نظام القطبية الأحادية فى شرقى آسيا إلى نظام متعدد الأقطاب، بدخول كل من: بريطانيا، والولايات المتحدة، وفرنسا إلى نظام شرقى آسيا الذى تحول إلى ساحة دولية تتنافس فيها القوى الكبرى.
نظام هاواى "1796- 1898"	تغير نظام القطبية الأحادية فى هاواى مع بروز قوة أخرى منافسة هى القوة الأمريكية، فاختفى النظام الأحادى القطبية بالكامل، ولم يحل محله نظام دولى آخر، حيث قضت الولايات المتحدة على استقلالية هذا النظام.
أوروبا البسماركية "1871- 1890"	تغير النظام نحو نظام القطبية الثنائية، نتيجة خروج "بسمارك" من السلطة، وإتباع ألمانيا سياسة جديدة أدت إلى إعادة ترتيب التحالفات السياسية فى أوروبا.
أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى "1919- 1933"	تغير النظام نحو القطبية الثنائية، نتيجة صعود النازية إلى السلطة، وإعادة بناء القوة الألمانية، واتجاهها إلى بناء تحالف دولى يساندها فى مواجهة التفاهم الأنجلو- فرنسى.

القطبية الأحادية الراهنة

فى عام 1991، صرح الرئيس "بوش" بقوله: "إن حرب الخليج لم تكن فقط بسبب دولة واحدة صغيرة، ولكنها كانت فكرة تمثل نظاماً عالمياً جديداً، لقد كانت أسلوباً جديداً فى العمل مع الدول الأخرى". ومثل نقاط "وودور ولســون" الأربعــة عشرة، وحريات "فرانكلين روزفلت" الأربعة، عبر "جورج بوش" فى تصــريحاته عن الأهداف التى يمكن أن تحظى بتأييد جميع الشــعوب، وتبــرر دخــول نظــام ديمقراطى الحرب. ولكنه، وبعد الحرب اتضحت الرؤية، وبدأت الشعوب تقارن بين النتائج غير الكاملة للحرب، وبين مثالية خطابية لن تتحقق[5].

يؤرخ الواقعيون للنظام العالمى الجديد بانهيار الاتحاد السوفيتى، فى خريف عام 1989، إذ أُعتبر ذلك الانهيار مؤشراً لنهاية النظام العالمى القديم ثنــائى الأقطــاب، الذى استمر قرابة النصف قرن، ويعتقد بعض المراقبين أن حرب الخليج كانــت تدشــيناً لمفهوم السلم الأمريكى، وهيمنته كقطبية أحادية، حيث لا يوجد فى العالم الآن سوى قــوة عظمى واحدة قادرة على تنظيم الأوضاع العالمية، دون أن تخشى أى معارضة فعالة. ويوضح "كروز مير Krautha mmer" أن عالم ما بعد الحرب الباردة لــيس عالمــاً متعدد الأقطاب، ويعتقد أن دور القوى الأخرى -بما فى ذلك القــوى الاقتصــادية، مثل: اليابان، وألمانيا- لا يتعدى قيامها بتنفيذ توجهات الولايات المتحدة الأمريكية، التى تتمتع بقدرة تمكنها من القيام بدور حاسم فى أى صراع تختــار أن تشــارك فيه[6]. وهو الأمر الذى تأكد فى حرب الخليج الثانية، حيث تمكنت الولايات المتحدة من حشد التأييد الدولى -فى مجلس الأمن- ضد الاحتلال العراقى للكويت، ونجحــت فى تشكيل ائتلاف عسكرى ضخم، تولى -تحت قيادتها- العمل العسكرى ضد العراق.

وهناك فريق من الباحثين يؤكدون على أن نظام القطبية الأحادية الراهنــة نظام مؤقت، بمعنى أنه لا يتوقع له أن يدوم طويلاً، مثله فى ذلك مثل النظم الشبيهة التى سبقته تاريخياً، استناداً إلى أن "التاريخ هو ميدان اختبار المقولات، واســتنباط الأنماط"، فسرعان ما ستتولد داخل هذا النظام قوى توازنية، تدفعه إلى التحول نحو

بنيان أكثر مرونة، بل إن بعضهم ذهب إلى أن تلك القوى ربما تكون قد تولــدت داخــل النظام العالمى الجديد بالفعل، إذ يؤكدون على أن النظام العالمى الجديد هو نظـــام (انتقالى)، يتحول تدريجياً إلى نظام آخر، أغلب الظن أنه سيكون نظاماً ثنائى القطبية.

الدور الأمريكى فى النظام العالمى الجديد

تمتعت الدولة الأمريكية -التى تبوأت مركز القيادة فى العالم المنتصر بعــد الحرب العالمية الثانية- بعناصر أربعة للقوة: قوة اقتصادية، قــوة سياســية، قــوة ثقافية، قوة عسكرية. ولتحليل الدور الأمريكى فى النظام العالمى الجديــد، يجــب معرفة مكونات القوة والضعف، وطبيعة العلاقات والمتطلبات المتغيرة لقيادة العالم، فالعالم المتغير والمتشابك، يحتم علينا دراسة عناصر القوة المطلقة وكذا النسبية، إذ قد يكون ضعف الآخرين مصدراً حقيقياً للقوة الأمريكية، كما أن قوة الآخرين قــد تكون عنصراً فاعلاً فى إضعاف فاعلية الدور الأمريكى.

القوة الاقتصادية

بدأ النمو المطرد للاقتصاد الأمريكى منذ بداية القرن العشــرين، وشـــهدت فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها صعوداً مطرداً للولايات المتحدة الأمريكية، بفضل وفرة مواردها الطبيعية، وتنامى إنتاجها الزراعى، وازدهار تقدمها العلمـــى، وقد أدى تمتعها بتوفر سوق واسعة داخل أراضيها إلى دخول اقتصـــادها مرحلـــة "الاستهلاك الجماهيرى Mass Consumption"، حيث استطاعت أن تنـــتج وبكميـــات وفيرة، لمجتمع استهلاكى كبير، حتى أنها كانت -عقب الحرب العالميـــة الثانيـــة- تتقدم الآخرين بفارق شاسع فى الإنتاجية، والتصدير، والتطوير، والتكنولوجيا[7].

وفى منتصف السبعينيات، بدأت المتاعب تطول الاقتصاد الأمريكى، بينمـــا كانت اليابان وألمانيا تجنيان ثمار نموهما السريع، ومع حلول عقد الثمانينيات كانت المعدلات الاقتصادية الأمريكية تبشر بمعركة مع النفس، وربمـــا مـــع الآخـــرين، لاستعادة المكانة العالمية لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى سبيل المثال، نرى من خلال جدول (1/4)، كيف أن معـــدل النمـــو

الأمريكى فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فـى الفتـرة بـين 1974 و1983، كان أقل من اليابان وألمانيا وفرنسا، وأقل من المعدل فى الدول الصناعية مجتمعة. ونلحظ كذلك أن هذا المعدل قد ارتفع فى عام 1984، لينخفض فى العـام التالى، ويستمر فى الانخفاض حتى عام 1992، لتظل أمريكا وراء كل من اليابان وألمانيا وفرنسا، والمعدل العام لكل الدول الصناعية. وقد كان من مظاهر انخفاض الناتج المحلى الأمريكى، تدهور القيمة الربحية –التى تقاس بنصيب القيمة المضافة فى الناتج الإجمالى المحلى– من 28.3% فى عام 1960، إلى 20.4% فى عام 1985.

وإذا نظرنا إلى قوة الاقتصاد المحلى من حيث نسبة التغير السنوى فى الإنتاج المحلى الإجمالى، يتضح من جدول (3/4) أن الولايات المتحدة، شهدت تحسناً طفيفـاً فى النصف الثانى من الثمانينيات، بينما تدهور الحال فى الأعوام الثلاثة الأولـى مـن التسعينيات. ولم تكن ألمانيا وفرنسا أحسن حالاً. ويوضح جدول (3/4) النسبة المئويـة للتغير فى معدل الطلب المحلى فى الولايات المتحدة، وقد شهد هذا المعدل تحسناً طفيفاً فى منتصف الثمانينيات، ولكن الاتجاه العام كان هابطاً على عكس كل من اليابان وألمانيا.

ويدعونا احتلال التكنولوجيا المتقدمة لمركز الصـدارة فـى منظومـة مقومات القوة الدولية إلى البحث عن مكانة الصناعة التقنية المتطورة فـى الاقتصـاد الأمريكى، والتجارة الأمريكية الخارجية. فلقد ظل القطاع الصناعى الأمريكى محتفظـاً بنصيبه من الدخل القومى الأمريكى – نسبة 20%، وتحتل الصناعات التقنية المتطـورة الآن مركز الصدارة فى هذا القطاع. وإذا قمنا بمقارنة نصيب ميزانية البحث الأمريكـى بمجموع المنصرف على الأبحاث فى الدول الصناعية الخمس الكبرى، لوجدنا أن أمريكا ظلت متصدرة بنصيب 55% حتى 1985، على الرغم من انخفاض المعدل الذى كان يبلغ 70% فى عام 1965، بينما ارتفع نصيب اليابان مـن 7% إلـى 20%، أى أن اليابان استطاعت فى خلال عشرين عاماً أن تزيد من مصروفات البحث والابتكار بما يقرب من 300%، بينما ضاعفت كل من ألمانيا وفرنسا من مصروفاتها لنفس الغرض.

ومن المؤشرات الاقتصادية، يمكننا أن نستخلص أن الولايات المتحدة دولة

كبرى ذات ناتج قومى ومحلى ضخم، غير أن القوة الأمريكية مصابة ببعض أسباب الوهن التى أهمها: العجز فى ميزان المدفوعات، وتدهور إنتاجيتها ومهارة قواها العاملة مقارنة بالمنافسة العالمية، مما يؤدى بها إلى التراجع التدريجى فى الفجوة الإنتاجية، وفى نصيبها من السوق العالمية، ويدفعها إلى الاعتماد على رأس المال الأجنبى، لتغطية عجزها الاقتصادى. أما فيما يخص مسألة حيوية، مثل التعليم والبحث العلمى، فإن الولايات المتحدة هى المثال الحى على أهمية الاثنين لضمان الصدارة العالمية، فقد شهد القرن العشرون صعوداً للنجم الأمريكى، لأن سياسة التعليم والبحث العلمى ركزت على تطبيق البحث النظرى، واستثماره فى زيادة الإنتاج والتوزيع. وقد ظلت أمريكا صاحبة أرقام كبيرة فى البحث، وحقوق الاختراع، غير أن الموقف فى نهاية القرن العشرين قد اختلف إلى حد كبير، إذ أن عدداً كبيراً من الاختراعات المسجلة فى أمريكا، باتت تأتى من الخارج طلباً لحقوق البراءة الأمريكية، الأكثر ضماناً وسهولة. كذلك فإن عملية تدويل Globalization التعليم والبحث، وتداول المعلومات، ساعدت الأفكار والمعلومات على الدوران حول العالم، بما لا يسمح بالاحتكار للأفكار أو المعلومات، وقد ساعدت عملية التدويل هذه على سد الفجوة العلمية بين أمريكا وأوروبا وآسيا، برغم الصدارة الأمريكية من حيث حجم الأموال المنصرفة على البحث العلمى.

ويجمع عدد من المحللين على أن الولايات المتحدة متفردة بنوع من فن الإدارة، يساعد على الإبداع، وسرعة اتخاذ القرار. كذلك يتمتع السوق الأمريكى بقدر من الانفتاح والمرونة، يجعل كل الشركات الأوروبية تتطلع لفتح فروع لها فى الولايات المتحدة، ولاقتباس النظم الإدارية الأمريكية. وقد يكون هذا العامل مهماً لنشر الثقافة الأمريكية بمفهومها الواسع، وهو مصدر قوة لا يستهان بها. ومن ناحية أخرى تجمع التحليلات على أن الولايات المتحدة عليها أن تواجه منافسة قوية من ألمانيا واليابان، ومن كل منهما داخل تجمع إقليمى كبير، يجمع بين ألمانيا وأوروبا الموحدة من جانب، واليابان ودول جنوب شرقى آسيا فى منطقة تجارة آسيوية من جانب آخر.

جدول رقم (1/4)

نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى بعض الدول الكبرى

الدولة	متوسط الفترة 1974 - 1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
الولايات المتحدة	0.8	5.3	2.2	2.0	2.2	3.0	1.5	-0.1	-1.7	0.6	2.5
اليابان	2.5	3.7	4.5	2.1	3.8	5.8	4.4	4.9	4.0	1.6	3.4
ألمانيا	1.7	3.5	2.1	2.1	1.4	3.1	2.8	3.0	1.0	1.8	2.8
فرنسا	1.8	0.9	1.5	2.1	1.8	3.7	3.4	2.3	0.8	1.4	2.2
كل الدول الصناعية	1.4	4.0	2.7	2.2	2.6	3.6	2.7	1.8	0.2	1.1	2.7

المصدر: World Economic Outlook 1992, p. 109

جدول رقم (3/4)

إجمالى الناتج المحلى، وإجمالى الطلب نسبة التغير السنوية لمجموعة الدول الصناعية

الدولة	متوسط الفترة 1974 - 1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
الولايات المتحدة	%1.8	%6.2	%3.2	%2.9	%3.1	%3.9	%2.5	%1.0	%0.7	%1.6	%3.5
اليابان	3.5	4.3	5.2	2.6	4.3	6.2	4.8	5.2	4.5	2.2	3.9
ألمانيا	1.6	3.1	1.8	2.2	1.5	3.7	3.8	4.5	1.2	3.0	3.0
فرنسا	2.3	1.3	1.9	2.5	2.3	4.2	3.9	2.8	1.2	1.8	2.6
الطلب المحلى الإجمالى											
أمريكا	1.8	7.8	3.6	3.0	2.7	3.0	1.9	0.5	-1.3	1.2	2.6
اليابان	2.6	3.6	4.1	3.7	5.1	7.6	5.8	5.4	3.0	1.8	4.0
ألمانيا	1.4	1.9	1.0	3.3	2.6	3.6	2.6	4.5	4.1	2.3	2.7

المصدر: World Economic Outlook 1992, p. 109

جدول رقم (8/4)

ميزانية البحث والتطوير، كنسبة من الناتج المحلى لأوروبا وأمريكا واليابان

السنة	أمريكا	أوروبا	اليابان
1967	3.07	1.78	1.58
1975	2.38	1.81	2.01
1983	2.73	2.08	2.67

المصدر: P.Patle k. Pavitt, Research Policy, 1987

جدول رقم (9/4)

نصيب ميزانية البحث والتطوير من مجموع الإنفاق على النمو والتطوير فى بعض الدول الصناعية

الدولـــــة	1965	1985
الولايات المتحدة	%70	%55
اليابان	%7	%20
ألمانيا	%6	%11
بريطانيا	%11	%5
فرنسا	%4	%9
الإجمالى	%100	

المصدر: OECD in Aan West Innovation Strategy, 1992

القوة السياسية

تعيش أمريكا حالة من حالات النشوة بنظامها الليبرالى الديمقراطى الـــذى انتصر وبجدارة على منافسه الشيوعى، ويرى كثيـــر مـــن مثقفيهـــا أن الليبراليـــة الديمقراطية على النسق الأمريكى -رغم مساوئها- هى أفضل مـــا توصـــل إليـــه التراث الإنسانى، لحماية حقوق الإنسان. والسؤال الآن هـــو: كيـــف يكـــون هـــذا الانتصار السياسى مصدر قوة للولايات المتحدة؟

إن النظام الأمريكى يقف منفرداً دون منافسة، وقد ترتب على تفرد نمطـــه السياسى، أن دخلت الديمقراطية ومؤسساتها فى نطاق الشروط التى يحتذى بها من قبل المؤسسات الدولية المالية والتنموية. وتبقى هناك ملاحظاتان:

أولاً: وجود تشكك فى بعض الدول الإسلامية والآسيوية من صلاحية النمط الأمريكى، كثقافة ونظام سياسى عالمى، ففكرة تصدير الأيديولوجيـــة دون وجـــود الشيطان الشيوعى، جردت أمريكا من أحد أعذارها، خاصة حينما تتقـــاعس عـــن مبادئها الليبرالية، أو عندما تشجع نُظماً هى أبعد ما تكون عن الديمقراطية.

ثانياً: بانهيار المعسكر الشيوعى، فقدت أمريكا أحد عناصر قوتها الأيدلوجية، إذ لم يعد أمامها شيطان تقارن نفسها به، وتثق فى نتيجة المقارنة. وأى مقارنة سوف تعقد من الآن فصاعداً بين أحلام الديمقراطية وواقعها، هى مقارنة ليست دائماً فى صالح أمريكا.

ومن الناحية الأيديولوجية، لا يواجه النظام الأمريكى منافسة تــذكر، إذ أن كل المنافسين اقتصادياً أعضاء فى الكتلة الأيديولوجية الليبرالية الديمقراطية، كما أن لأوروبا تاريخاً اقتصادياً وسياسياً، وتركة من الحركات التى لا تملك نفس الدرجــة من النقاء الديمقراطى من الناحية الأيديولوجية، مما يجعل تدخل أوروبا فى أحوال الدول الأخرى باسم الديمقراطية غير وارد، إلا فــى حالــة: أسـبانيا والبرتغــال واليونان، ولأسباب تاريخية واستراتيجية. وكذا فإن اليابان تتعامل مع العالم الخــارجى من منظور تجارى وتقنى، على عكس أمريكا التى تتعامل مع العالم الخارجى بهــدف تأمين رؤية عالمية ثقافية استراتيجية تجارية. وعلى صعيد السياسة الخارجية وصناعة رؤية عالمية، فإن أمريكا لا تخشى المنافسة اليابانية، لأن اليابان لم تظهر أى تحمــس واضح للقيام بدور أكبر مما تقوم به حالياً، ونفس الأمر بالنسبة لأوروبا الموحدة.

القوة العسكرية

لاشك فى أن القوة العسكرية الأمريكية قوة ضاربة، وربما تكــون القــوة الضاربة الوحيدة فى عالم اليوم. ومن غير المنتظر أن تنازعها اليابان وألمانيا تلك المكانة، على الرغم من توفر القدرة لديهما، لأنها قدرة محكومة ببعض القوانين الدستورية.

أما بالنسبة للمنافسة العسكرية لأوروبا الموحــدة، فــإن مســتقبل أوروبــا العسكرى مرتبط بمدى نجاح كل من ألمانيا وفرنسا فى إرساء قواعد جيش أوروبى قوى، وسياسة خارجية موحدة ومنسقة، لتسيير هذا الجيش الذى يعتمد على الترسانة الفرنسية والجيش الألمانى.

يبقى احتمال واحد قد يغير من هذه الصورة الناصــعة للقــوة العســكرية الأمريكية، وهو احتمال أن تتحول حالة اعتماد أمريكا على بعض قطــع الســلاح المصنعة خارجها، إلى حالة الشلل، إن قررت إحدى الدول الممولة لهذه الأســلحة قطع أو وقف التصدير. ورغم أنه احتمال يراه الكثيرون بعيــداً، نظــراً لتشــابك عناصر منظومة المصالح الاستراتيجية والاقتصادية العلمية، إلا أنه يوضح لنــا طبيعــة القوة العسكرية فى هذا القرن. فهى -كما علمنا التاريخ- لا توجد مستقلة فى ساحة

العلاقات الدولية، أى أن أمريكا عليها أن تعزز قوتها العسكرية باقتصاد داخلى أكثر قــوة مما هو عليه الآن، وبعلاقات دولية تضمن لها سهولة وسيولة عمل الآلة الحربية.

النظام الدولى والدور الأمريكى(8)

للتعرف على الدور الأمريكى فى النظام الدولى الراهن، يتعــين علينـــا أن نجرى تقييماً لكل عناصر القوة سالفة الذكر.

نظريات مفهوم القوة

أ- **نظرية الهيمنة الحميدة** Benevolent Hegemonr

ترتكز هذه النظرية على مفهوم الهيمنة بالإقناع، أو العنف، أو الاثنين معاً.

والدولة المهيمنة بحكم هذه النظرية هى دولة قوية عســكرياً وأيــديولوجياً واقتصادياً، وتتمتع بالقدرة على السيطرة، وإعادة ترتيب شئون العــالم. وإذا نحــن طبقنا هذه النظرية على التاريخ الأمريكى، لوجدنا أن أمريكا كانت منذ بداية القرن العشرين أكبر منتج صناعى دون منافس، وإذا قارنا بين أمريكا فى القرن العشرين، وإنجلترا فى القرن التاسع عشر، لوجدنا أن أمريكا كانت أكثر قوة من إنجلترا. ففى عام 1870، كان نصيب إنجلترا من الناتج العالمى الصناعى 32%، بينمــا كــان نصيب أمريكا من نفس الناتج بعد الحرب العالمية الثانية 48%.

وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية -بالفعل- دور الهيمنة الحميدة بعــد الحرب العالمية الثانية، إذ استثمرت الكثير من مواردها فى عمليات إعادة بناء أوروبــا الغربية، بغرض إنشاء نظام مالى ومصرفى عالمى جديد. ويضرب أحد ممثلى هذه النظرية مثلاً بأن خطة مارشال كانت تهدف إلى مساعدة أوروبا الغربية، لتكون شريكاً اقتصادياً موحداً لأمريكا فى نظام عالمى تجارى حر. كذلك كانــت أمريكــا المهــيمن المتفهم لدور الاشتراكية الديمقراطية فى أوروبا الغربية، فساعدتها للوقوف فــى وجــه الأحزاب الأوروبية الغربية الشيوعية، فأمريكا قوة عظمى تميزت منذ الحرب العالميــة الثانية بقوة عسكرية ضاربة، ونظام سياسى/ ثقافى متميز بالجدية والمشاركة السياسية، ونظام اقتصادى قوى ومفتوح، كل هذه العوامل تجمعت، لتعطى أمريكا قدرة علــى

الهيمنة، بمعنى القدرة على تقرير مصير النظام العالمى، وتحديد مساراته ومؤسساته.

وانطلاقاً من ذلك العرض يمكننا تصوير منطق هذه النظرية كالتالى:

تجمع مصادر القوة ⇦ هيمنة حميدة ⇦ تقرير مصير النظام العالم

ب- نظرية الرغبة فى الهيمنة مصدر أساسى للقوة

ترتكز هذه النظرية على مفهوم "الرغبة فى الهيمنة National Will"، وقد تعتمد هذه الرغبة على قدرة عسكرية، أو اقتصادية، وليس ضرورياً أن تكون الدولة المهيمنة هى الأقوى عسكرياً واقتصادياً على طول الخط، فبريطانيا -على سبيل المثال- كانت مهيمنة على النظام العالمى فى القرن التاسع عشر، رغم أنها كانت الثالثة من حيث الدخل القومى بعد أمريكا وروسيا، وكانت الثالثة فى القوة العسكرية البرية بعد روسيا وفرنسا، ولكنها كانت الأولى من حيث القوة العسكرية البحرية والتجارة الخارجية. فقدرة المهيمن قد تختلف حسب الموضوع أو الزمن، ولكن تظل الرغبة فى الهيمنة قوية.

وتُستخدم هذه النظرية كثيراً من قبل الكتاب الذين لا يرحبون بتقديرات زملائهم عن قدرة أمريكا على لعب دور المهيمن، حيث نجد كتاباً مثل: "كير كبارتريك"، و"بود هورتيز" ينتقدون آخرين مثل:"كيندى"، و"أولسن"، و"ميد"، لأنهم يحبطون من عزيمة أمريكا، ورغبتها فى الهيمنة.

ج- نظرية تقارب القوى العالمية Balancer (الإبقاء على التوازن العالمى)

بمقتضى هذه النظرية، قد يحتوى النظام العالمى على أكثر من قوة عظمى، وفى ظل هذا النظام لا مجال للهيمنة بمفهومها السابق، لأنها قد تؤدى إلى تكاتف كل قوى النظام ضد الطامع فى الهيمنة. وفى هذا النظام، لا وجود لمن هو أعظم، لكن هناك داعياً لمن هو قادر على الإلقاء بثقله ضد الطامع فى الهيمنة، لإحداث التوازن. ويتعين هنا على الرامى بثقله بهدف إحداث التوازن -وهو الدور المعروف باسم "Balancer"- أن يرى فى إستقرار النظام العالمى، ووضعه فى حالة توازن، مصلحة قومية له، ويتعين عليه كذلك أن يقنع القوى الأخرى بالشىء نفسه.

إن الجزء الأكبر من منطق هذه النظرية يرتكز على افتراض واحد، هو أن

حسابات كل القوى ستتطابق بحيث تجد الـ "Balancer" بسهولة ودون حاجة لطرف مهيمن. ويتطلب هذا التوازن منطقاً دولياً يقف إلى جانب التحالفات المرنة والوقتية، ونسق دولى من القيم والمؤسسات يحزم هذه النوعية من التحالفات، وإن لم يوجد أى من الشرطين أو كلاهما، فقد الـ "Balancer" قوته، وتحول إلى المهيمن، أو انحدار النظام العالمى إلى المواجهة.

نظريات خاصة "بميكانزم" الهيمنة

أ- **نظرية** "Wallerstein"

وترى أن الصعود إلى مرتبة الهيمنة، يتطلب تعبئة قصوى، وذات كفاءة عالية لكل مصادر القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية، بل إنها تقرر أن هذه التعبئة لا بد أن تكون شاملة، فعلى سبيل المثال، تؤمن النظرية بأن الهيمنة تتطلب تعبئة الموارد الاقتصادية: الزراعية، والصناعية، والتجارية، والنقدية، وبما أن هذه الشروط قاسمة، فإنها تقرر أن دور المهيمن قصير الأجل، فقد كانت هولندا دولة مهيمنة على النظام العالمى لمدة 60 عاماً، بينما اعتلت الولايات المتحدة عرش الهيمنة لمدة 20 عاماً منذ 1945، وحتى 1967، فالهيمنة عند "Wallerstein" هى: الفترة الوجيزة التى تستطيع فيها الدولة العظمى أن تعبئ كل قواها الاقتصادية والعسكرية والثقافية بكفاءة عالية.

ب- **نظرية** "Molelisk"

ترى أن المهيمن ما هو إلا شُرطى، يوفر النظام للمجتمع الدولى، ويكون ذلك عن طريق مؤسسة عسكرية قوية ومبتكرة، ولا يتطلب هذا الدور إلا قدراً معقولاً من الموارد الاقتصادية والثقافية. ولا تدور الدائرة ضد المهيمن حتى يظهر منافس له طموحات قومية، فيتسبب فى حرب عالمية يظهر بعدها مهيمن جديد.

ج- نظرية المرض الإمبراطورى "Imperial Overstretch"

وصف "بول كيندى" هذه النظرية خير توصيف حينما استخدمها لتوضيح نظريته فى تدهور قدرة الهيمنة الأمريكية على المستوى الخارجى، فقد كانت أمريكا هى المتصدر اقتصادياً بنصيب 50% من الناتج الصناعى العالمى، وبفضل هذه

القوة الاقتصادية، استطاعت أن تنفق على خطـــة مارشـــال، وتأســيس حلــف شـــمال الأطلنطى، أى أنها ارتكزت على إنجازات اقتصادية وتقنية، جعلتها تخرج من الحـــرب العالمية الثانية متقدمة، وقد أبقت أمريكا على تقدمها بعد الحرب، فى شكل مبـــالغ طائلـــة أُنفقت على جيش تمركز خارج أراضيها، للحفاظ على سلامة أوروبا، وإعادة تعميرها. وعلى الصعيد الداخلى، أهملت أمريكا الصناعة الثقيلة والادخار والتعليم، وفى المقابل، لم تبدد أوروبا مواردها فى مجال التسليح، بل ركزت على التصنيع والتعليم، الأمر الـــذى مكنها من منافسة المهيمن فى الأسواق، وتخطيه فى الناتج الصناعى.

احتمالات المستقبل والدور الأمريكى فى النظام العالمى الجديد

على ضوء ما ورد من إمكانيات أمريكية، يمكننا أن نستعرض احتمالات الـــدور الذى يمكن لأمريكا القيام به فى المستقبل، حيث نرى أن هناك ثلاثة احتمالات:

الأول: أن تلعب أمريكا دور المهيمن بالقوة، أو الشرطى اعتماداً على قوتها العسكرية وقدرتها على التعبئة والانتشار خارج أراضيها، الأمر الذى تأكـــد بعـــد حرب الخليج الثانية. ويبقى التحدى –إن كان هذا هو ما يدور فى مخيلـــة صـــانع القرار الأمريكى– متمثلاً فى القدرة على منع ظهور منافس جديد.

وقد حدد تقرير للبنتاجون وسيلة تحقيق هذا الهدف، مقرراً أنه: على أمريكا أن تعى ماهية مصالح الدول الصناعية، ولا تشجع أياً منها على منافستها، أو تغيير النظام العالمى القائم حالياً.

ولكن يبقى السؤال: هل فى مقدور الولايات المتحدة القيام بأعباء هذا الدور؟

هناك فريق من المحللين يتشككون فى قدرة الولايات المتحدة علـــى القيـــام بهذا الدور، حيث يرون أن عالم اليوم به الكثير من النزاعات، وبؤر الانفجار التى لن تستطيع أمريكا التحكم فيها، حتى وإن أرادت، والمثـــال فـــى فلســـطين أكثـــر وضوحاً. غير أن فريقاً آخر يرى أن الدور الأمريكى هو دور المهيمن بالقوة، وأن دور الشرطى ليس عسيراً فى ظل حالة الفراغ العسكرى الراهن، شـــرط الإيمـــان بفكرة "Modelski" عن الوصول للقوة والحفاظ عليها.

الثانى: أن تستطيع أمريكا إحكام هيمنتها الثقافية والعسكرية والاقتصـــادية، اعتماداً على ما تتمتع به من قدرات عسكرية هائلة، فضلاً عن قوة الإقنـــاع فـــى تسويق الثقافة الأمريكية.

الثالث: أن تلعب أمريكا دور الـــ "Balancer" فى عالم متعدد الأقطاب. وهنـــاك من يؤمن بقدرة أمريكا على مزاولة مهام هذا الدور اعتمـــاداً علـــى كونهـــا تحتمـــى بجغرافية القارة المعزولة عن أى تهديد برى مباشر. وكذا قدرتها على الوفاء بمتطلبات الـــ Balancer من خلال بناء تحالفات مرنة مع أطراف متعددة، دون خســـارة المركـــز السياسى المرموق، والسمعة الطيبة، كوسيط محايد، وهى متطلبات يرى أصـــحاب هـــذا الرأى أنها تتوفر فى أمريكا التى تلعب هذا الدور فى الشرق الأوسط على سبيل المثال.

على الجانب الآخر، هناك من يشكك فى قدرة أمريكا على لعب هذا الدور، بسبب عدم توافر آليات للتحكم فى النزاعات الجديدة التى تطفو على سطح المجتمع الدولى، وخير دليل على ذلك مقولة "بوش" إنه لم يســـتطع التـــدخل لحـــل أزمـــة يوجوسلافيا لأنه لم يكن متيقناً من قدرته على إيجاد حل.

القطبية الأحادية الراهنة، والانتقال إلى نظام تعدد الأقطاب

من بين وجهات النظر المتعددة حول تشخيص النظام العالمى الجديد، توجد وجهة نظر ترى أن هذا النظام هو نظام أحادى القطبية "Unipolar"، وتتأسس وجهة النظر تلك على أن تفكك الاتحاد السوفيتى واستسلامه فى الحرب الباردة، وتوجـــه روسيا نحو التحالف التابع للولايات المتحدة، وخروجها -ولو مؤقتاً- مـــن حلبـــة السياسة الدولية، وانشغالها بأزماتها الداخلية، قد أدى إلى سقوط أحد قطبـــى نظـــام القطبية الثنائية، بينما أبقى على وجود القطب الآخر المتمثل فى الولايات المتحـــدة الأمريكية بكامل قوته. وقد برهنت أزمة الخليج الثانية على قدرة الولايات المتحـــدة على فرض وجهة نظرها على مجلس الأمن، وباقى الدول الكبرى، وظهر هذا جلياً فى تجميعها لتحالف دولى عريض ومضاد للعراق تحت قيادتها. ومن ثم، فقد تحول النظام العالمى من نظام ثنائى القطبية إلى نظام يسيطر عليه قطب واحد.

ويرى المعنيون أن النظام الدولى القائم على القطبية الأحادية، سيتطور فى المستقبل إلى نظام دولى متعدد الأقطاب، غير أن التغير سيأخذ زمناً طويلاً، ويتم بشكل تـدريجى، فضلاً عن أن القطبية الأحادية نفسها، ستمر بمرحلة وسيطة تمهد الانتقال إلى نظام تعـدد الأقطاب. أى أنه يمكن القول بأن القطبية الأحادية سوف تتطور عبر مرحلتين، كما يلى[9]:

المرحلة الأولى: القطبية الأحادية الصلبة "Tigt Unipolarity"

ويقصد بها انفراد دولة واحدة –نتيجة لامتلاكها هيكل القوة الثلاثى– فـى اتخاذ القرار السياسى الدولى، والتحكم فى اتجاهات السياسة الدولية، دونما اعتراض من قبل الدول الكبرى الأخرى، مع اضطلاعها بالعبء الأكبر لضمان أمن النظـام الدولى، وتوافر القدرة لديها على ضبطه هرمياً بشكل صارم.

ومما يساعد على قيام هذا الشكل من أشكال النظام الدولى، وجـود فجـوة كبيرة فى القدرات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية بين القطب الأوحد، وبـين الدول الكبرى الأخرى، لذا فإن الولايات المتحدة تسعى فى ظل القطبية الأحادية إلى تحقيق هيمنتها على العالم، لتنعدم حالة الصراع الدولى على مستوى القمة، نتيجـة لغياب قوى عظمى منافسة لها. ويمكن أن نؤشر لسيادة الولايات المتحدة فى ذلـك الإطار بحالة الإجماع الدولى داخل منظمة الأمم المتحدة، لاسيما مجلـس الأمـن، وانفراد الولايات المتحدة بتسوية المشاكل الدولية، وحلها بالصـيغة التـى تحقـق مصالحها الحيوية، وكذا ممارستها لسياسة الضغط على الدول بدافع نزع السـلاح، لاسيما الدول غير المنضبطة فى النظام، والتى تشكل خطراً على أمنها القومى.

إنه نظام هرمى، يتميز بمستوى عال من التضامن بين أطرافه، وبمسـتوى عال من تجاوب أطرافه مع الطرف الرئيسى، فدور الأطراف الكبـرى فيـه دور مكمل لدور الطرف المهيمن.

المرحلة الثانية: القطبية الأحادية الهشة " Loose Unipolarity"

تعد القطبية الأحادية الهشة بمثابة مرحلة انتقال وتطور فى النظام الـدولى، فانتقال النظام الدولى من القطبية الأحادية إلى التعددية، لا يمكن أن يـتم إلا عبـر

مرحلة انتقال داخل القطبية الأحادية، من المرحلة الصلبة، إلى المرحلة المرنة، وتمثل مرحلة القطبية الأحادية الهشة تحضيراً لنظام التعددية القطبية.

وفى ظل هذه المرحلة، تتطور العلاقات بين الوحدات الرئيسية فى المجتمع الدولى إلى علاقات مشاركة وتعاون فى تحمل التكاليف والمسئوليات الدولة، وكذا توزيع المنافع، ويتم ذلك عبر التعاون بصيغة توازن المصالح، وليس بصيغة علاقات عدوانية. وستبقى الولايات المتحدة -بحسب ذلك التصور- تضطلع بزمام المبادرة فى السياسة الدولية، دون أن يكون بمقدورها تحمل تكاليف صيانة النظام الدولى بمفردها، وتستمر فى احتواء الدول الأخرى المعادية لسياستها، وتتمكن من تحقيق بعض النجاحات حيال الأزمات الدولية فى إطار الأمم المتحدة.

وتتميز هذه المرحلة بقدرة الدول الكبرى على بلورة مواقف مستقلة، وقيامها بتطوير قدراتها الاقتصادية رغم وجود فجوة بينها وبين الولايات المتحدة، مع تمتع هذه الدول بدور ريادى فى بعض المناطق الإقليمية من العالم، إذ لم يعد ممكناً عودة النفوذ والانتشار الأمريكى فى العالم بالصيغة التى كانت خلال فترة الحرب الباردة. ويدخل فى هذا الإطار تشجيع الولايات المتحدة لإقامة ترتيبات أمنية إقليمية متعددة الأطراف، بالشكل الذى يمكنها من ضبط النظام الدولى بأقل تكاليف ممكنة، مع العمل على عدم ظهور قوى كبرى منافسة لها لعدة عقود قادمة.

ويمكن ملاحظة تحول نظام القطبية الأحادية إلى المرحلة الثانية منه وهى القطبية الأحادية الهشة، من خلال المؤشرات التالية:

أ- استراتيجية المشاركة مع روسيا

تبنت الولايات المتحدة فى عهد الرئيس "كلينتون" مع روسيا استراتيجية تمثلت فى أن يُبدل هدف منع التوسع السوفيتى، بهدف جديد هو المشاركة مع روسيا الديمقراطية. وقد حددت تلك الاستراتيجية أولوياتها العليا فى دعم الرئيس الروسى، مع التأكيد على المسئولية الشاملة التى يجب أن تتقاسمها أمريكا وروسيا لضمان الاستقرار فى العالم.

ويرجع أساس قيام هذه الاستراتيجية إلى التفكير بمصير الحلف الأطلسى،

إذا واجهت أمريكا بعد الحرب الباردة فكرة توسعية، بحيث يشمل كل الدول الأوروبية بما فيها روسيا. وكان هذا يعنى تحويل هذه المنظمة الدفاعية إلى نوع من "الكوميكون"، بدون فاعلية تذكر. ويعد البيان الروسى- الأمريكى الصادر فى 1994، تسليماً أمريكياً واضحاً بدور روسى إقليمى، تمثل فى إطلاق يدها فى جورجيا، مقابل أن تطلق الولايات المتحدة يدها فى "كرنادا".

ب-الاتجاه نحو الانفتاح الاقتصادى

عمدت الإدارة الأمريكية إلى التوجه نحو الانفتاح الاقتصادى على العالم، والتعاون مع الدول التى كانت فى الماضى معادية للولايات المتحدة. فمع الصين، عمدت الإدارة الأمريكية إلى تجديد وضع الدولة الأولى بالرعاية، دون.ربط ذلك بإحراز الصين تقدماً ملحوظاً فى مجال حقوق الإنسان. وقد برر الرئيس الأمريكى "كلينتون" هذا القرار، كما برره الرئيس "بوش" من قبله، بالخسائر الاقتصادية التى نجمت عن اتخاذ قرار بحرمان الصين من وضع الدولة الأولى بالرعاية، وإمكانية تعزيز حقوق الإنسان فى الصين بواسطة إقامة روابط اقتصادية معها، وليس عن طريق عزلها، إذ أن تحرير الأسواق يؤدى تلقائياً إلى تحرير العقول.

وللولايات المتحدة مصالح اقتصادية مع الصين لا يمكن تجاهلها، إذ أن عزلة السوق الصينية عن أمريكا، سيجعلها مفتوحة أمام الشركات الأوروبية واليابانية، مما يضر بالمصالح الأمريكية وحدها، فالصادرات الأمريكية إلى السوق الصينية مثلت 19% من الصادرات الأمريكية عام 1992، و17% عام 1993، وتقدر بحوالى 8 مليارات دولار، تضاف إلى ذلك خسائر تقدر بحوالى 16 مليار دولار، يتحملها المستهلك الأمريكى إذا ما حرم من السلع الصينية المتدنية القيمة. الأمر الذى يتضح معه أن هذا القرار ما هو إلا تأكيد على أن الإدارة الأمريكية قد أخذت بترجيح الاعتبارات الاقتصادية على غيرها من الاعتبارات الأخرى فى صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

التكاليف الباهظة لصيانة النظام الدولى

إن الإطلاع على وجهات نظر أنصار الانعزالية الأمريكية، وأنصار

التدخلية فى الشئون العالمية، دفعت البعض إلى الاعتقاد بـأن الولايـات المتحـدة بحاجة إلى منظور وسط، كأساس فكرى للسياسة الخارجية الأمريكية، فلـيس مـن السهل أن تختار أمريكا بين الهيمنة والعزلة الدولية، لأن الهيمنة العالمية أمر باهظ الثمن اقتصادياً، بينما الأمر الثانى باهظ الثمن سياسياً. ودائماً ما تجـنح مؤسسـة السياسة الخارجية الأمريكية إلى التنديد بتكاليف صيانة النظام الدولى الجديد.

حذر بعض الأمريكيين من مغبة بقاء أمريكا فى حالة اعتماد على بعض المناطق غير المستقرة فى ضمان رفاهيتها، لأن الاعتماد على مثل هذه المناطق جر الكثير مـن الإمبراطوريات فى الماضى إلى الهاوية، وقد جاء وصول كلينتون إلى سدة الرئاسة فـى الولايات المتحدة، لتحسين الوضع الاقتصادى للمواطن الأمريكى بعد أن ضاقت أمريكـا ذرعاً بالحروب الخارجية، ولهذا تركزت أهداف الإدارة الأمريكية -فى ذلـك الوقـت- على إنهاء تورطها فى القضايا العالمية، وبخاصة تلك القضايا التى كانت تعد ذات طـابع أخلاقى، والتى بقيت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تدافع بها عن تدخلاتها الخارجية.

إن انتصار الدعوة إلى تقليل الالتزامات الأمريكية فى الخارج -حينئذ- جاء نتيجة لمعاناة الولايات المتحدة من العجز الاقتصادى الذى أخذ فى التفـاقم خـلال التسعينيات، ومن الجدير بالذكر أن مستوى الإنتاج العام فى الولايات المتحدة كـان على وتيرة تصاعدية بمعدل 3% سنوياً منذ عام 1947، وحتى عام 1970، أما بعد ذلك، فإن نسبة الزيادة لم تتعد 1% سنوياً.

الإدارات الأمريكية	الفترة	معدل العجز بمليارات الدولارات
جونسون	64- 68	44.80
نكسـون	69- 74	67.00
فـورد	75- 76	126.90
كارتـر	77- 80	226.90
ريجـان	81- 88	1340.00
بـوش	89- 92	1040.00

المصدر: د. سعد حقى توفيق، النظام الدولى الجديد، منشورات الأهلية، لبنان، 1999، ص 155.

الاعتمادية الدولية

عالم اليوم هو عالم الاعتماد المتبادل، فالاعتمادية الاقتصادية تقود السياسية الخارجية الأمريكية، وتوجهها بالشكل الذى يؤمن استقرار مصالحها فى العالم، وخاصة فى أوروبا والشرق الأقصى. وقد صارت الاعتمادية الاقتصادية تمثل استقراراً جيوبولوتكياً أساسياً، للشعور بأن الوفرة الاقتصادية هى صلب الالتزامات الأمنية الأمريكية فى العالم الذى يعد سوقاً واسعة لها.

تُشكل الطاقة اليوم عصب الاقتصاد العالمى، وللمسيطر على مصادرها الحق فى الحصول على حظ وافر من النفوذ. وتعتبر الولايات المتحدة الدولة الأولى فى العالم استهلاكاً للطاقة، الأمر الذى ينعكس على حجم استيرادها للنفط، إذ يبلغ نحو (16.5) مليون برميل يومياً. ولهذا تعمل الولايات المتحدة بكل ما فى وسعها من أجل السيطرة على منابع النفط، وتعتبر أمن هذه المنابع من بين مصالحها الحيوية فى العالم.

وفى إطار المؤسسات الرأسمالية الغربية، لم تعد الولايات المتحدة تمتلك مفتاح النفوذ كما كان سابقاً، بسبب الخلافات بينها وبين اليابان من جهة، والخلافات مع دول الاتحاد الأوروبى حول قضايا تجارة السيارات، وتسويق الطائرات التجارية وأشباه الموصلات، وتجارة المنسوجات من جهة أخرى، كما أن المتغيرات الدولية التى برزت فى مطلع التسعينيات، انعكست على العلاقات الاقتصادية الدولية فى ميدان العلاقات التجارية، وبخاصة على علاقات أوروبا واليابان بالولايات المتحدة. وهنا يمكن أن نرصد تبلور مواقف مستقلة لبعض الدول الكبرى، ففى إطار مؤتمر القمة للسبعة الكبار، أصبحت قرارات المؤتمر تعبر عن مستويات الحد الأدنى، بسبب احتفاظ الدول الكبرى بمواقفها، ففى مؤتمر القمة للدول الصناعية المنعقدة فى 1994، قوبلت فكرة الرئيس الأمريكى حول خفض الحواجز التجارية تدريجياً حتى تتم إزالتها عام 2000 بالرفض، إذ صرح الرئيس الفرنسى حينئذ بأن ذلك من قبيل تحميل السفينة أكبر مما تحتمل.

التعددية القطبية "Multipolarity"

وتعنى توزيع إمكانيات القوة على عدد من الدول، أو المحاور، أو

التكتلات، سواء كانت متساوية القدرة، أم غير متساوية، بحيث يكون لها قدر من السيطرة على الأحداث الدولية فى مختلف المناطق الإقليمية[10].

ويرى خبراء العلاقات الدولية أن النظام الدولى الأحادى القطبية، سيتجول فى المستقبل إلى نظام متعدد الأقطاب، نتيجة لتمكن بعض الدول الكبرى من تطوير قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، وتقليلها للفجوة التى بينها وبين الولايات لمتحدة، وتمكنها من بلورة سياسات مستقلة فى السياسة الدولية. ومن أبرز خصائص هذا النظام، العودة إلى سياسات توازن القوى، وهو نظام يختلف عن نظام توازن القوى التقليدى، بسبب اكتساب الأقطاب لقدرات نووية تشكل عنصراً أساسياً فى التوازن.

وبصفة عامة، يؤكد الخبراء أن القطبية الأحادية الصلبة (شكل "1")، كأحد أشكال النظام الدولى، سوف تتطور إلى القطبية الأحادية الهشة (شكل "2")، انتقالاً إلى التعددية القطبية فيما بعد وذلك بسبب:

1- تراجع دور العامل العسكرى فى التأثير على محصلة القوة، قياساً بزيادة تأثير العوامل الاقتصادية والتكنولوجية فى الوقت الحاضر، إذ أن الثورة التكنولوجية الثالثة، والتى نقلت علاقات القوة إلى مرحلة جديدة، أخذت تشكل أحد ابرز التحديات التى تجابهها الدول للوصل إلى سلم القوة. وأن تغطيه تكاليف صيانة النظام الدولى، أصبحت تعتمد فى هذه المرحلة على هذه العوامل، أكثر من أى وقت مضى. فقد مارست الولايات المتحدة دوراً أساسياً فى حرب الخليج الثانية، ولكن تمويل نفقات الحرب، تم تغطيته من قبل حلفائها، وللولايات المتحدة القدرة على نقل قواتها إلى مسارح عمليات بعيدة، إلا أن ذلك يتم بفعل تسهيلات يقدمها الحلفاء أيضاً.

ولا يمكن أن نأخذ من الإجماع الذى حدث أبان حرب الخليج معياراً لحدوث اتفاق مشابه فى المستقبل، لأن لكل أزمة ظروفها الخاصة، وعلينا أن نتذكر جيداً بأن بعض حلفاء الولايات المتحدة، رفضوا تقديم التسهيلات لقواتها أثناء الهجوم الأمريكى على ليبيا عام 1986.

2- صعوبة قيام القطب الأحادى بتطويع كل القوى الكبرى فى النظام،

بسبب القدرة النسبية لبعض هذه القوى على اتخاذ قرار مستقل عن القطب الأحادى، فالصين لازالت مبدأية حيال قضية تايوان، ولازالت تمتلك الأسلحة النووية، ومستمرة فى تحقيق نسبة عالية من النمو. ولازالت فرنسا دولة نووية، وتمتلك أدواراً ريادية فى بعض مناطق العالم، كما أنها متمسكة بمواقفها حيال استئناف تجاربها النووية، رغم الضغوط الأمريكية والدولية عليها. أما روسيا الاتحادية، فهى دولة نووية كبرى، ولها مواقف مستقلة عن المواقف الأمريكية والأوروبية حيال معالجة بعض الأزمات الدولية.

إن هذا الهامش من حرية الحركة عند هذه الدول الكبرى، يعنى وجود صعوبات أمام القطب الأحادى، لضبط النظام بالشكل الذى يريده تماماً، ويحقق مصالحه الحيوية، فقد سمحت الولايات المتحدة بإطلاق يد بعض الدول فى مناطق تقع تقليدياً ضمن المجال الحيوى لهذه الدول، مثل دور روسيا فى إطار جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق.

3- عدم قدرة الولايات المتحدة على الاستمرار بالبقاء كقطب أحادى، بسبب التكاليف الباهظة لصيانة النظام الدولى، وتمكن بعض الدول الكبرى من تقليص الفجوة التى بينها وبين القطب الأوحد، نتيجة لقدرتها على تطوير إمكاناتها الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، مما يمكنها من اكتساب الهيكل الثلاثى للقوة. وسيكون بمقدور هذه الأقطاب -مستقبلاً- تبنى سياسات مستقلة فى السياسة الدولية، ولعب أدوار أكثر تأثيراً فى محيطها الإقليمى، كدور الصين واليابان فى آسيا، ودور روسيا الاتحادية فى إطار جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق ودول شرق أوروبا، ودور فرنسا فى منطقة البحر المتوسط والقارة الأفريقية.

ويؤكد بعض الباحثين أن النظام المتعدد الأقطاب المحتمل، سوف يتميز بالآتى:

1- انتشار الأحلاف والتكتلات العسكرية والسياسية، بفعل قيام توازن القوى، سوف يزيد من التنافس على البلدان الصغيرة، لإدخالها فى فلك الدول الكبرى، وسيعود عندئذ الصراع من جديد إلى مستوى القمة فى النظام الدولى.

2- ستزيد مساعى الدول الكبرى، للبحث عن الحلفاء والأصدقاء من فرص الدول الصغيرة للاستفادة من نظام توازن القوى المتعددة الأقطاب، لزيادة حريتها فى الحركة،

بعد أن عانت من التهميش التام فى ظل النظام الأحادى القطبية، وليكن بمقـدورها – عندئذ- تطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الأقطاب الجديدة، والحصول علـى بعض الأفضليات والشروط المناسبة للتبادل والتعاون الاقتصادى والتكنولوجى.

3- فى ظل النظام المتعدد الأقطاب، ستتمتع الدول الصغيرة بمرونة عالية للانتقال من فلك قطب إلى آخر، بحسب ما تمليه عليها مصالحها الحيوية، وسيكون بمقـدورها التخلص من الضغوط التى كانت تمارس عليها فى مرحلة القطبية الأحادية.

4- إن ظهور التعددية القطبية ربما يبقى البلدان النامية ضعيفة اقتصـادياً، بسـبب التسابق حول الموارد الأولية، نتيجة لتطور عملية التصنيع عند الأقطاب الجديـدة، وليس من المتوقع أن تدخل هذه الأقطاب فى صراع عسكرى بسبب تداخل وتشابك مصالحها، لأن علاقاتها الاقتصادية ستكون تنافسية وتعاونية فى آن معاً.

5- من الصعوبة بمكان أن تتحول الولايات المتحدة إلى دولة حاملة للميـزان فـى المستقبل، لأن من سمات الدولة الحاملة للميزان، ألا تكون حامل للميزان وأحـد كفتى التوازن فى آن معاً.

6- من غير المرجح أن تنزوى الولايات المتحدة فى عزلة دولية، فى ظل نظـام دولى متعدد الأقطاب، إذ يسود شعور فى الولايات المتحدة بأن العالم لـم يكـن مستقراً أبداً، وأن العزلة ستفسح مجالاً لظهور تهديدات جديدة من بعض الـدول التى تحاول الحصول على الأسلحة النووية، أو بعض القوى الكبـرى القديمـة، فضلاً عن الإحساس بالإحباط حيال بزوغ النعرات القومية عند بعض الدول.

وهكذا، تشير الدلائل إلى أن النظام الدولى الحالى القـائم علـى القطبيـة الأحادية، سيتحول إلى نظام دولى متعدد الأقطاب، وأن التحول إلى القطبية الأحادية الهشة ما هو إلا مرحلة انتقالية نحو التعددية القطبية، غير أن مثل هذا التحول لـن يتحقق قبل مرور عدة عقود من الزمن، لأن الصيرورة إلى القطبية التعددية بحاجة إلى وقت طويل، وسيعتمد تحقيقها على قدرة الدول الكبرى المرشحة على تطوير إمكاناتها الذاتية بشكل تدريجى، مما يؤهلها إلى اكتساب القوة التى تمكنها من اتخـاذ قـرارات

مستقلة عن القطب الأوحد، ومن ثم فإن الانتقال إلى التعددية القطبية، سيعتمد على اكتساب هذه الأقطاب الفنية للقوة العسكرية، إلى جانب القوة الاقتصادية والتكنولوجية.

إن عملية انتقال النظام الدولى لشكل جديد، عملية طبيعية، فالتطور والحركة المستمرة من طبيعة النظم الدولية. واستقراء التاريخ، يبين لنا تطور النظام الدولى من نظام تقليدى متعدد الأقطاب، إلى نظام أحادى القطبية مع مطلع التسعينيات. لذلك كله، يسود الاعتقاد بأن القطبية الأحادية الراهنة ما هى إلا مرحلة مؤقتة، تمهد للانتقال إلى نظام تعدد الأقطاب.

4- القطبية الأحادية الراهنة، والانتقال إلى مزيد من تركز القوة والهينة فى يد القطب المسيطر، ففى مقابل الباحثين الذين يؤكدون على أن القطبية الأحادية الراهنة مرحلة مؤقتة للقطبية التعددية، نجد فريقاً من الباحثين يؤكدون على أنه إن كانت القطبية الأحادية الراهنة مرحلة مؤقتة، فإننا سننتقل منها إلى مزيد من تركز القوة والهيمنة فى يد القطب المسيطر، أو إلى ما يعرف بالإمبراطورية؛ حيث يمكن تصور قيام نظام دولى أحادى القطبية عالى المرونة(شكل"3")، وذلك بسبب عدم وجود أقطاب متكافئة فى القوة مع الولايات المتحدة، وعدم قدرة هذه الأقطاب على ردم الفجوة القائمة بينها وبين القطب الأمريكى، بالرغم من مساعيها الحثيثة لتطوير قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية، ومما يدل على ذلك، عدم قدرة أوروبا على التحول إلى كتلة عسكرية، وبقائها كتلة اقتصادية بالدرجة الأولى، وبقاء اليابان وألمانيا مقيدتين من الناحية العسكرية، وقيام كتل عسكرية اقتصادية ناجمة عن تشكيل تحالفات لا تمثل الأيديولوجية أساساً لها، وتطوير الأدوار الريادية للأقطاب الكبرى فى إطار سياسات مشتركة مع القطب الأحادى.

فالاتحاد الأوروبى، رغم قدرته الاقتصادية، يعانى من ضعف شديد فى القدرات العسكرية، وأيضاً فى القدرة على الفصل السياسى المستقل، على النحو الذى أظهرته أزمات البلقان المختلفة، وفى مقدمتها الصراع الذى دار فى البوسنة، حيث عجزت دول الاتحاد الأوروبى عن التدخل العسكرى لوقف الصراع، ولم تتمكن من ذلك إلا بعد أن قررت الولايات المتحدة التدخل.

وبرغم قوة اليابان الاقتصادية، فإنها غير مؤهلة للقيام بدور قيادى فى النظـــام العالمى، نظراً لضعفها العسكرى، وعدم سيادتها الثقافية والحضارية. ولا يمكن للصين كذلك أن تلعب ذلك الدور، لاعتبارات عديدة تتعلق بطبيعة مرحلة النمـــو الاقتصـــادى التى تمر بها، وما ينطبق على اليابان فى الجانب الثقافى ينطبق على الصين أيضاً.

أما عن روسيا، فإنها منهمكة فى مشاكلها الداخلية، لاسيما مصاعبها الاقتصادية، كما تعانى روسيا من أزمة الهوية، واشد ما يقلقها كثرة الأقليات العرقيـــة التـــى يطالـــب بعضها بالاستقلال، كما أن قوة روسيا لا تقاس اليوم بقدراتها النووية، أو بقواتها التقليدية الضخمة، فمعاناتها كبيرة فى ميدان التكنولوجيا المتقدمة، وفى المجال العســـكرى تعـــانى روسيا من ضعف فى أسلحة الميدان الصغيرة ومنظومات الاكتشافات المبكرة.

ولكل تلك الأسباب، يؤكد البعض على استمرار تمتع الولايـــات المتحـــدة الأمريكية بالمكانة كقطب أوحد، وبالسيطرة والهيمنة على التفاعلات الدولية، بـــل وبإمكانية تعظيم تلك الهيمنة، وبالإضافة إلى الأسباب السابقة يستند أصحاب هـــذا الرأى إلى المؤشرات التالية(11):

التطلع إلى استراتيجية التفوق على العالم

إن تطلع الولايات المتحدة إلى تحقيق استراتيجية التفوق على العـــالم، قـــد خطط له منذ بداية الحرب الباردة، وذلك من أجل الوقوف بوجه الاتحاد الســـوفيتى من جهة، ولاحتواء كل من اليابان وألمانيا، بعد دحرهما عسكرياً فى الحرب العالمية الثانية من جهة أخرى. كما أن الاستمرار فى تبنى ذلك النهج من قبل الاســـتراتيجيين الأمريكيين اليوم، ينطلق من أيمانهم بأن التفوق يمنع انتشار التوترات فى العالم، ويحـــول دون تعرض الإقليم الأمريكى لأخطار خارجية، كما أن الانتشار العسكرى الأمريكـــى فى العالم، سوف لا يجعل كلا من ألمانيا واليابان بحاجة إلى قوة عســـكرية كبيـــرة، وإنما سيضعف –إلى حد بعيد– من تطلعاتها للهيمنة، وهذا أحد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة. لقد أصبح من المستبعد أن تترك الولايـــات المتحـــدة الساحة العالمية، بعد أن أزاحت أكبر متحد عالمى لها (الاتحاد السوفيتى).

ويضيف أصحاب هذه الرؤية، أن الولايات المتحدة تمتلك التـأثير السياسى والاقتصادى والقوة العسكرية، وكذا امكانية التدخل أينما كان، وفى مختلف الظروف الدولية. وأن الهيمنة الأمريكية اليوم تتجاوز الإطار السياسى، وتتجـه نحـو الميـدان الاقتصادى، ففى عهد الرئيس "كلنتون"، اتجهت الإدارة الأمريكية نحو تبنى سياسة تقوم على تنمية الصادرات، وعمدت إلى إتباع إجراءات حمائية، برهنت من خلال تطبيقهـا على أن الغرض منها ليس حماية المنتجين الأمريكيين، بل إضـعاف مركـز الشـركاء التجاريين الذين يعارضون سياساتها، الأمر الذى جسد تفوق الولايات المتحدة على حلفائها.

أما عن برامج المعونة، والأجهزة اللازمة للقيام بدور الدولة العظمى، فهى أشياء مكلفة، غير أنه مع وجود دخل قومى يزيد على (5 تريليون دولار)، يمكن أن تقبل الولايات المتحدة الاستمرار فى القيام بدور القطبية الأحادية بلا شريك.

ومن ناحية القوات العسكرية فللوليات المتحدة قوات ضخمة، لا يمكن مقارنتها بأية قوات لأية دولة أخرى، بما فى ذلك روسيا والصين اللتان تمتلكان أعداد هائلة من القوات التقليدية، إلا أن مسألة التدريب، وتعقيد المعدات، والقدرة على نقل القوات إلـى مسارح عسكرية بعيدة، تعد من العوامل المؤثرة لصالح الولايات المتحدة التى عملـت على إعداد جيوشها للقتال فى مختلف الظروف، مستخدمة فى ذلك تكنولوجيا الأسـلحة الحديثة، مما يرجح أن تظل الولايات المتحدة ممتلكة لقدرة عسكرية أكبر بكثير من تلك التى تمتلكها بلدان مثل فرنسا وبريطانيا، وأن يظل لها التفوق التكنولوجى على القوات الصينية والروسية، مما يمكنها من الاحتفاظ بالهيمنة على الساحة الدولية.

انفراد القطب الأعظم بتقرير أمور السياسة الدولية

من الناحية العملية، تقوم الولايات المتحدة -وبشكل فردى- بدور أساسـى فى معالجة الأزمات الدولية الراهنة، دونما اعتراض من قبل الأطـراف الأخـرى التى هى فى واقع الأمر، غير قادرة على أداء دور مماثل لها.

قضية الصراع العربى الإسرائيلى

انفردت الولايات المتحدة بلعب دور الشريك الرئيسى فـى تسـوية وإدارة

المفاوضات وتبادل وجهات النظر، منذ ما قبل انعقاد مؤتمر مدريد فى عام 1991، حيث تدخلت الولايات المتحدة بالوعود والمكافآت، وقامت بإلغاء قـرار الجمعيـة العامة الذى اعتبر الصهيونية حركة عنصرية، كما قامت بالضغط علـى روسـيا، لرفع القيود على حركة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل...الخ.

القضية الكورية

انفردت الولايات المتحدة بمتابعة قضية البرنامج النووى لكوريا الشـمالية، ومارست ضغوطها ضدها لإيقاف هذا البرنامج، باستصدار قرار من مجلس الأمن فى عام 1993، يطالب كوريا الشمالية بإعادة النظر فى قرار الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووى، وفتح منشآتها العسكرية أمام التفتيش الدولى.

هايتى

لعبت الولايات المتحدة دوراً حاسماً ومنفرداً فى إعادة الشرعية الدستورية إلى هايتى، إذ مارست ضغوطها على أعضاء مجلس الأمن لاستصـدار القـرار "841"، الذى أقر فرض العقوبات على هايتى، كما تمكنت من استصدار القرار رقم "940"، الذى مكنها من امتلاك الحق القانونى فى غزو هايتى، وبدون معارضة دولية.

هشاشة أدوار القوى الكبرى

بالرغم من تطلع أوروبا لتحقيق الوحدة، وبالرغم من قطعها أشواطاً طويلة على هذا المضمار، فإنها لا زالت تعانى من صعوبات كبيرة فى مسيرتها الوحدوية التى ما زالت تعانى من البطء الشديد، فضلاً عن معاناتها من اخـتلاف المواقـف الأوروبية حول سياسات الهجرة، واختلاف مستويات الدخل والضمان الاجتماعى. كما أنه يوجد بين الدول الأوروبية اختلاف كبيرة فى وجهات النظر حول العديـد مـن القضايا، مثل أزمة الخليج، ومشاكل القوميات فى يوغوسلافيا. وتعد أزمة الخليج بمثابـة أول امتحان يواجه أوروبا الموحدة بعد انتهاء الحرب الباردة، وقـد فشـلت فـى هـذا الامتحان، بسبب عدم قدرتها على بلورة حل أوروبى مستقل عن الموقف الأمريكى، كما تعانى الدول الأوروبية من منافسات بين دولها الرئيسية، إذ تخشى فرنسا وبريطانيا من

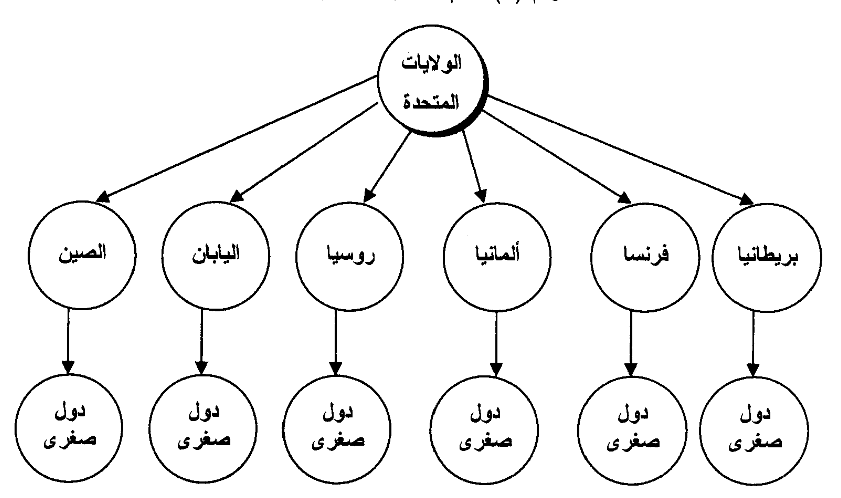
المخاطر التى قد تنجم عن بروز تطلعات ألمانية جديدة للسيطرة على أوروبا.

أما روسيا، فمثقلة بمشاكلها الاقتصادية والداخليـة، وتعـانى مـن آثـار السياسات الاقتصادية للاتحاد السوفيتى السابق، الذى عاش تحت وطـأة سياسـات التسلح الباهظة الثمن، إذ كان الإنفاق العسكرة يزداد بنسبة قدرها 3-4% سـنوياً، بين عامى 1985-1988، أى بزيادة شاملة قدرها 25%. وفى الوقت الذى أنفقت فيه الولايات المتحدة 6.3% من دخلها القومى على التسلح فى عام 1985، و5.5% عام 1991، فإن موسكو كانت تنفق ما بين 23-26% من دخلها القـومى علـى قواتها المسلحة، مما خلف لروسيا العديد من المشـكلات الاقتصـادية، وأدى إلـى ترجيح صعوبة بروزها كقوة كبرى فى المستقبل المنظور.

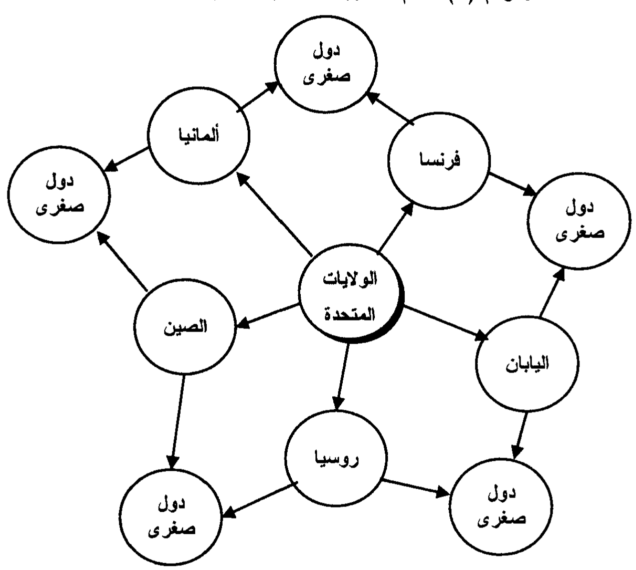
أما الصين، فتعانى هى الأخرى من مجموعة مشاكل صعبة، تتمثـل فـى العدد الهائل للسكان، إذ يعيش فيها نحو 20% من سكان العالم، بينمـا لا تتجـاوز أراضيها الزراعية 7% من الأراضى المزروعة عالمياً، ومشكلة الصين المستمرة هـى الخوف من أن يبتلع النمو السكانى إنجازاتها الاقتصادية، فحتى لو بلـغ معـدل النمـو السكانى نسبة الصفر فى السنوات القادمة، فإن عدد سكان الصين عام 2035، سيضم من الذين بلغوا عقد الستينيات، ضعف الذين بلغوا عقد العشرينيات. وفـى ميـدان الإنتـاج الزراعى، فإن إنتاج القمح فى الصين لازال أقل من المطلوب لسد حاجة السكان، الأمـر الذى يدفع حكومة الصين إلى استيراد كميات هائلة منه، مما يخفض بدوره من احتياطات الصين من العملة الصعبة، وهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى فى الصين، مسألة على قدر من الصعوبة، إذ لا يوجد فى أراضيها إلا القليل الصالح للزراعة. وفى الوقت الذى يزداد فيه مستوى المعيشة، يزداد استهلاك المواطنين للمواد الغذائية، وهذا أيضاً يؤكـد صـعوبة بروز الصين كقطب مكافئ للولايات المتحدة الأمريكية فى المستقبل القريب.

ولكل ذلك، يؤكد البعض على أن المرحلة القادمة، لن تشهد نظام التعدديـة القطبية، بل تعاظم الهيمنة الأمريكية، للوصول إلى الإمبراطورية الأمريكية، علـى غرار الإمبراطورية الرومانية القديمة.

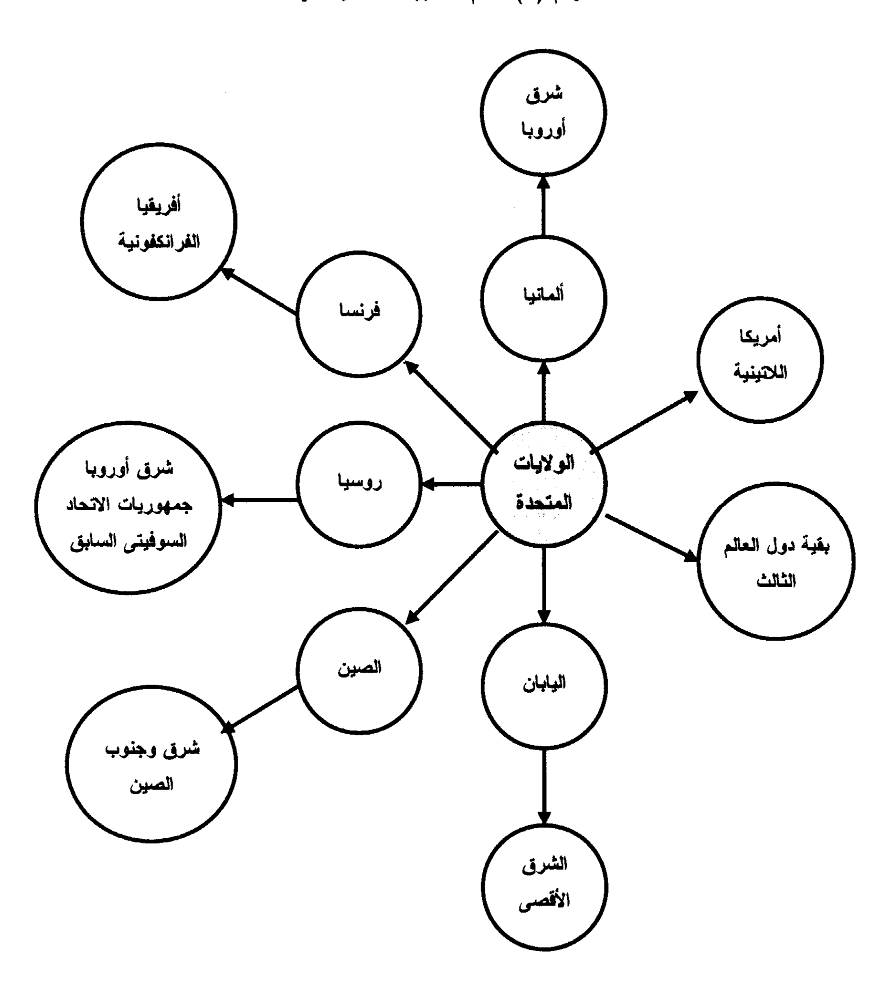
شكل رقم (1) نظام القطبية الأحادية الصلبة



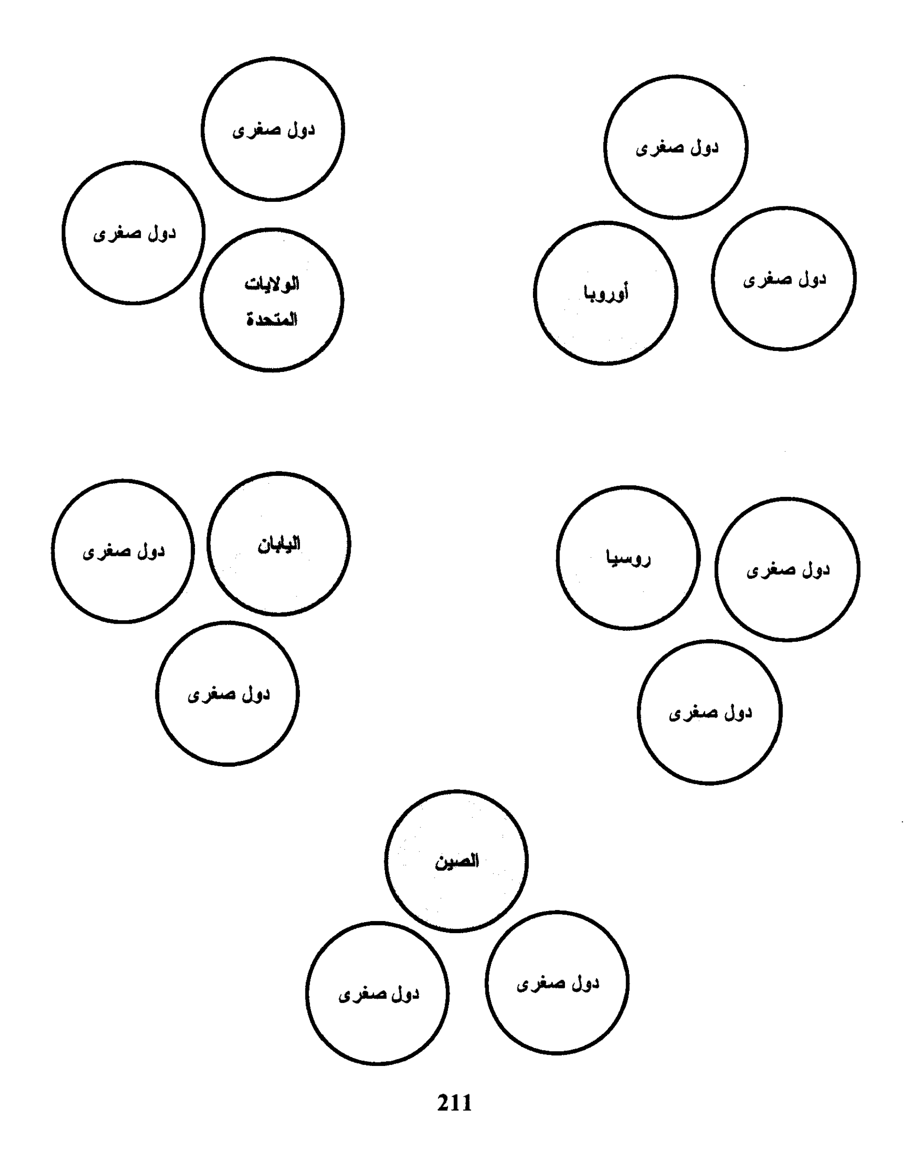
شكل رقم (3) نظام القطبية الأحادية العالية المرونة



شكل رقم (2) نظام القطبية الاحادية الهشة



شكل رقم (4) النظام متعدد الأقطاب



الهوامش

* قامت الباحثة هويدا شوقى بتجميع المادة الأولية لهذا الفصل.

1- د. سعد حقى توفيق، النظام الدولى الجديد، الأهلية، لبنان، 1999، ص 130.

2- د. سعد حقى توفيق، المرجع السابق، ص 130.

3- د. محمد السيد سليم، الاشكال التاريخية للقطبية الأحادية، فى د. محمد السيد سليم (محرر)، النظام العالمى الجديد، مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة، القاهرة، 1994، ص 97.

4- د. محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 98.

5- جوزيف س. ناى الابن، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة دكتور أحمد أمين الجمل ومجدى كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة،1997، ص 273.

6- د. ودوده بدران، الرؤى المختلفة للنظام العالمى الجديد، فى د. محمد السيد سليم (محرر)، النظام العالمى الجديد ،مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة، القاهرة، 1994، ص 26.

7- د. نهى المكاوى، الدور الأمريكى فى النظام العالمى الجديد، فى د. محمد السيد سليم (محرر)، النظام العالمى الجديد، مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة، القاهرة، 1994، ص 132.

8- د. نهى المكاوى، المرجع السابق، ص 147.

9- د. سعد حقى توفيق، مرجع سابق، ص 131.

10- د. سعد حقى توفيق، مرجع سابق، ص 163.

11- د. سعد حقى توفيق، مرجع سابق، ص 133.

المصادر الرئيسية

1-د.سعد حقى توفيق، "النظام الدولى الجديد"، الأهلية، عمان، 1999.

2-د. محمد السيد سليم (محرر)، النظام العالمى الجديد، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1994.

3-حسين معلوم، "القطب الأمريكى محاولة الانطلاق وتحديات المنافسة"، السياسية الدولية، القاهرة، إبريل 1993، العدد (112).

4-د. شفيق المصرى، "النظام العالمى الجديد: ملامح ومخاطر"، دار العلم للملايين، بيروت، 1992.

5-جوزيف س. ناى الابن، "المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ" ترجمة دكتور أحمد أمين الجمل ومجدى كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1997.

6- د. مجدى عمر، "التغيرات فى النظام الدولى وأثرها على منطقة الشرق الأوسط"، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1995.

7- روبرت ماكنمار، "ما بعد الحرب الباردة"، ترجمة محمد حسين يونس، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1991.

8- د. عبد القادر محمد فهمى، "النظام السياسى الدولى"، دراسة فى الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، دار الشئون الثقافية العامة، بغدد، 1995.

9- زيغنيو بريجنسكى، "الإخفاق الكبير: ميلاد الشيوعية وموتها"، ترجمة فاضل جتكر، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق،1990.

10- ريتشارد نكسون، "الفرصة السانحة: التحديات التى تواجه أمريكا فى عالم ليس به إلا قوة عظمى واحدة"، ترجمة أحمد صدقى مراد، دار الهلال، القاهرة، 1993.

11- هيلين كاريير دانكسون، "نهاية الإمبراطورية السوفياتية: مجد الأمم"، ترجمة إبراهيم العريس، شركة الأرض للنشر المحدودة، قبرص، 1991.

12- هارى فيجه، جيرالد سوانسون، "الإفلاس- 1995 الانهيار القادم لأمريكا"، ترجمة محمد محمود ديور، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1993.

13- Chariles krauthammer, "the unipolar moment", Foreign Affairs, 1991.

14- William pfaff, "Redefining World Power", Foreign Affairs, 1991.

15- Henry Mcaieavy, the Modern history of China, (N.Y.: Praeger, 1967).

16- Lawrence Freedman, "the Gulf War and the new world order", survival, vol. (1) xxxIII, no3, May/ June, 1991.

17- Michad haas, international conflict, (Indianapolis: the bobs- Merril, 1974).

18- Richards Nelson & havir Wright "the rise and fall of American technological leadership" Journal of Economic Literature v. 30 December 1992.

19- Michael Kenward "Bottom of the Big league" "international Mangiment, September, 1992".

20- Auberto call, "America as the grind facilitator", Foreign Policy, 87 Summer, 1992.

21- Joseph S. Nye, "what new world order?" foreign affairs, spring 1992.

22- Joseph S. Nye, Bound to lead. The changing nature of American power (New York: Basic books, inc., Publishers), 1990.

المصادر الثانوية

1- عبد المنعم سعيد، النظام الدولى فى التسعينيات، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مصر 1998.

2- أحمد طه محمد، التفكك الدولى والنظام العالمى الجديد، السياسة الدولية، العدد 109، يوليو 1992.

3- بيير نوفان. ترجمة جلال يحيى، تاريخ العلاقات الدولية، أزمات القرن العشـــرين، 1914-1945، (القاهرة: دار المعارف 19979).

4- عماد جاد، "أوهام المراهنة على الحسم العسكرى"، السياسة الدولية، العدد 117، يوليو 1994.

5- جمال قنان، "نظام عالمى جديد أم سيطرة استعمارية جديدة"، المستقبل العربى، العدد 180- 1993.

6- معتز محمود سالمة، "العلاقات الأمريكية- الروسية وقمة فانكوفر" السياسة الدولية، العـــدد 113 يوليو 1993

7- د. فيليب تأول، "الأمن الأوروبى بدون الولايات المتحـــدة، رجمـــة د. محمـــد مصـــالحة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.

8- د. عبد المنعم سعيد، "الاخوة الأعداء: اليابان والقوى الكبرى" السياسة الدولية، العدد99، يوليو1990.

9- Ted Galen carpantor "closing the nuclear umbrella" foreign affairs, March/ april, vol 73, no2, 1994.

10- theo sommer "new world order" Gordian studies, vol. One, april, 1991.

11- Denis Healy "New world order" Gordian studies, vol. One, april, 1991.

12- Paul Kennedt "le dechin (relatif) de I'Amerique "Politique etrangere" paris IFRI no 4, 1989.

13- Chris topher loyne and ben jamin Schwarz "American hegemony without an enemy "foreign policy no 92, fau, 1993.

14- Thomas Keilinger and Max otto "Germany: the presswred power" foreign policy, no 1 summer 1993.

15- seth gopsey "the only gedible deterrent" foreign policy, vol. 73, no, 1994.

16- Janet guyon "kepping invaders aut" wall street Journal Europe, febrauray 1, 1993.

17- tanfights $ lovely battle "wall street Journal Europe, feb 8, 1993.

المحتويات



المنيا ـ 5 ميدان الساعة

ت 0127899112 - 086/377034

فاكس 086/377034

E-mail: heshamgebaly@yahoo.com